نعوم تشومسكي

العالم... إلى أين؟

حاوره

سي جي بوليكرونيو



ترجمة

ريم طويل

دار الساقي

العالم... إلى أين؟

مكتبة | 342

تصميم الغلاف: سومر كوكبي

نعوم تشومسكي

العالم... إلى أين؟

حاوره

سي جي بوليكرونيو

ترجمة

ريم طويل



Noam Chomsky and C. J. Polychroniou, *Optimisim Over Despair: On Capitalism, Empire, and Social Change*, Haymarket Books, 2017

First published in English by Haymarket Books. Permission for this edition was arranged through Roam Agency

الطبعة العربية

الطبعة الأولى 2018

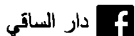
ISBN 978-614-03-2042-0

دار الساقي
بناية النور، شارع العويني، فردان، ص.ب: 113/5342، بيروت، لبنان
الرمز البريدي: 2033–6114
هاتف: 442 866-1-961+، فاكس: 443 866-1-961+
email: info@daralsaqi.com

يمكنكم شراء كتبنا عبر موقعنا الإلكتروني
www.daralsaqi.com

تابعونا على


@DarAlSaqi


دار الساقي

Dar Al Saqi

المحتويات

مقدمة

تقدم الحوارات الموجودة في هذا الكتاب وجهة نظر المفكر العالمي البارز حول نتائج العولمة الرأسمالية، وغيرها من المواضيع، كما تم تسجيلها خلال السنوات الأربع الماضية، تحديداً بين أواخر ٢٠١٣ وبداية ٢٠١٧، ونشرت أولاً في موقع Truthout.

كان نعوم تشومسكي "ضمير أميركا" لأكثر من نصف قرن (حتى لو أن غالبية الأميركيين لا يعرفونه) إضافة إلى أنه المفكر الأشهر في العالم، الذي يتحدث باستمرار عن العدوانية الأميركية ويدافع عن حقوق الضعفاء والمظلومين في كل أنحاء العالم منذ الحرب الفيتنامية حتى الآن. تقوم تحليلاته على حقائق لا تقبل الجدل وتكون موجهة أيضاً باعتبارات أخلاقية عميقة عن الحرية والديموقراطية وحقوق الإنسان والكرامة الإنسانية.

يبقى صوت تشومسكي شعلة الأمل والتفاؤل الاستثنائية في هذه الأوقات العصيبة، العصر الذي يتميز بانعدام العدالة الاقتصادية، وتنامي الاستبداد، والداروينية الاجتماعية[1] مع يسار أدار ظهره للصراع الطبقي.

لا تزال هناك أحياناً مؤشرات قوية وواضحة في الطيف السياسي والاجتماعي

١ الداروينية الاجتماعية: نظرية اجتماعية تقوم على أفكار تشارلز داروين في تحقيق التطور عن طريق الاصطفاء الطبيعي وتطبيقها على حقل علم الاجتماع. (المترجم)

الاقتصادي بالكامل في المجتمعات الغربية المتقدمة على أن العولمة الرأسمالية وسياسات الليبرالية الجديدة تترافق مع تهديداتها بتحرير القوى الكبرى القادرة على إحداث نتائج لا تكتفي فقط بتدمير النمو والازدهار، والعدالة، والسلام الاجتماعي، وإنما تتعدى ذلك لتترك آثارها في الديموقراطية والبيئة والحضارة الإنسانية ككل.

لا يزال تشومسكي يرى أن اليأس ليس خياراً. لا يهم كيف يبدو العالم في وضعه الحالي الرهيب، لكن مقاومة الظلم والاستغلال لم تكن أبداً مشاريع عقيمة حتى في أوقات أكثر صعوبة من زمننا الحالي. في الحقيقة، حملت "الثورة المضادة" لترامب في الولايات المتحدة إلى السطح زيادة كبيرة في القوى الاجتماعية المصممة على مواجهة هذا المستبد الطَموح، ومستقبل المقاومة في البلد الأقوى في العالم يبدو واعداً أكثر منه في عدد من أجزاء العالم الصناعي المتقدم.

في هذا السياق، نعتقد أن الحوارات التي نقدمها هنا ذات مضمون مهم. وقد عمل عليها وحرّرها: مايا سشينور، ألانا يو-لان برايس، وليسلي تاتشر للنشر كمقالات مستقلة في Truthout. وقد عملنا على تجميعها وكلنا أمل أنها سوف تساعد في تقديم وجهات نظر وأفكار نعوم تشومسكي إلى جيل جديد من القراء، مع الاحتفاظ بالإيمان بين البقية بقدرة الإنسانية على تأمين مقاومة عنيدة لقوى الظلام السياسي والوصول في النهاية إلى تغيير مسار التاريخ نحو الأفضل.

سي. جي. بوليكرونيو

آذار/ مارس ٢٠١٧

الجزء الأول



انهيار المجتمع الأميركي والتحولات في العالم

سي جي بوليكرونيو: نعوم، قلت إن صعود نجم ترامب يعود بصورة كبيرة إلى انهيار المجتمع الأميركي، ما الذي قصدته بالضبط بهذا الكلام؟

نعوم تشومسكي: كان للسياسات التي اتبعتها مؤسسات الدولة خلال السنوات الخمس والثلاثين الماضية تقريباً آثار مدمرة في غالبية السكان، وتمثلت النتائج المباشرة لتلك السياسات في الركود الاقتصادي، والانحدار، وتزايد التفاوت الاجتماعي بحدة. وقد خلق هذا رعباً لدى الناس وتركهم يشعرون بالعزلة، واليأس، وبأنهم ضحايا لقوى جبارة ليس بإمكانهم لا فهمها ولا التأثير فيها. الانهيار ليس ناتجاً عن القوانين الاقتصادية، ولكن السياسات هي السبب؛ هناك نوع من الحرب الطبقية التي بدأها الأغنياء والأقوياء ضد الفقراء والطبقة العاملة، وهذه الحرب هي ما تتسم به بوضوح فترة الليبرالية الجديدة، ليس في الولايات المتحدة فقط وإنما في أوروبا وغيرها. ترامب يجذب اهتمام أولئك الذين يشعرون بانهيار المجتمع الأميركي ويعانون منه، أولئك الذين لديهم مشاعر عميقة من الغضب، والخوف، والإحباط، واليأس، أولئك الذين ينتمون إلى قطاعات السكان التي تشهد زيادة في معدلات الموت على نحو لم يسمع به إلا في حالات الحروب.

يبقى الصراع الطبقي صراعاً شريراً وغير عادلاً كما كان على الدوام. وقد كثّف

الحكم الليبرالي الجديد عبر السنوات الثلاثين الأخيرة، بغض النظر هل الإدارة جمهورية أو ديموقراطية، عمليات الاستغلال على نحو كبير جداً وأنتج فجوات كبيرة ودائمة بين الأثرياء والفقراء في المجتمع الأميركي. والأكثر من ذلك: أنا لا أرى أن سياسيي الطبقة الليبرالية الجديدة مقدمون على التراجع عن سياساتهم رغم الفرص التي أتيحت لهم نتيجة الأزمة المالية الأخيرة ووجود إدارة ديموقراطية معتدلة في البيت الأبيض.

طبقة رجال الأعمال، التي تدير البلد بالعموم، طبقة واعية جداً. ونحن لا نشوّه الحقيقة عندما نصفهم بأنهم كالماركسيين المتعصبين مع قيم والتزامات معكوسة. لم يحدث إلا منذ ثلاثين عاماً أن تعرض رئيس أقوى اتحاد معروف في العالم ومنتقد "الحرب الطبقية غير العادلة" إلى هجوم شرس من عالم الأعمال، وقد نجح الهجوم في تحقيق النتائج التي وصفتها، لكن السياسات الليبرالية الجديدة في حالة فوضى، فهي يجب أن تؤذي الأكثر قوة وامتيازاً (الذين قبلوا تطبيقها جزئياً فقط على أنفسهم في المقام الأول). لذلك، هي لا يمكن أن تستمر طويلاً.

من اللافت للنظر نوعاً ما أن السياسات التي يتبنى الأثرياء والأقوياء تطبيقها على أنفسهم معاكسة تماماً لتلك التي يملونها على الضعفاء والفقراء. لذا، وجدنا أنه عندما تعرضت إندونيسيا لأزمة مالية حادة، كانت التعليمات التي جاءت من وزارة المالية الأميركية (عن طريق صندوق النقد الدولي IMF) تقضي بدفع كل المستحقات (للغرب)، ورفع معدلات الفائدة وبذلك تأخير الاقتصاد والخصخصة (حتى تستطيع الشركات الغربية أن تشتري أصول الشركات)، إضافة إلى بقية تعاليم الليبرالية الجديدة. أما بالنسبة إلينا، فالسياسات تقضي أن نغفل المستحقات، وأن نقلل معدلات الفائدة إلى الصفر، والتأميم (لكن دون أن نستخدم الكلمة)، إلى جانب صب الأموال العامة في جيوب المؤسسات المالية، وهكذا. من اللافت أيضاً أن هذا التناقض المثير يمر دون ملاحظة مع العلم أنه

يتوافق مع التاريخ الاقتصادي خلال عدة قرون ماضية، وهو سبب رئيسي في انفصال العالمين الأول والثالث.

تتعرض السياسات الطبقية الآن للهجوم نوعاً ما، لكن إدارة أوباما تجنبت فعل أبسط الخطوات التي تنهي أو ترد الهجوم على النقابات، حتى أن أوباما أشار بصورة غير مباشرة إلى دعمه هذا الهجوم بطرق لافتة. فمن المفيد التذكير أن رحلته الأولى لإظهار تضامنه مع الطبقة العاملة (التي تعرف في الخطاب الأميركي بـ"الطبقة الوسطى") كانت إلى مصنع كاتربيلر في إلينوي. وقد ذهب إلى هناك متحدياً رأي الكنيسة ومنظمات حقوق الإنسان حول الدور الهدام الذي يلعبه كاتربيلر في الأراضي التي تحتلها إسرائيل، حيث تستخدم تجهيزاته كأداة أساسية في تخريب الأراضي وهدم قرى "الشعب الخاطئ[١]". لكن يبدو أنه حتى موضوع تبني سياسات ريغان المناهضة للعمل يمر دون ملاحظة، فقد أصبحت كاتربيلر أول شركة صناعية على مر الأجيال تستخدم لإضعاف النقابة القوية بتوظيف مفسدي الإضراب، في انتهاك واضح لأعراف العمل الدولية. وقد جعل ذلك الولايات المتحدة الدولة الوحيدة في العالم الصناعي، إلى جانب جنوب أفريقيا المعروفة بسياسة الفصل العنصري، التي تتعامل مع مثل هذه الوسائل من إضعاف حقوق العاملين والديموقراطية، وأنا الآن أفترض أن الولايات المتحدة بقيت الدولة الوحيدة. ومن الصعب الاقتناع أن ذلك الاختيار كان مصادفة.

ثمة اعتقاد شائع، على الأقل بين الإستراتيجيين السياسيين، أن القضايا الخلافية ليست ما يحدد نتائج الانتخابات الأميركية – حتى إذا كان الخطاب يقول إن المرشحين يحتاجون إلى فهم الرأي العام لكسب الناخبين – ونحن نعلم، بالطبع، أن وسائل الإعلام توفر سيلاً من المعلومات غير الصحيحة حول القضايا الحساسة (خذ مثلاً الدور الكبير للإعلام

١ تعبير مأخوذ من سفر التكوين. (المترجم)

قبل اندلاع حرب العراق وأثناءها) أو أنها لا تقدم المعلومات على الإطلاق (في ما يتعلق بقضايا العمل، على سبيل المثال). مع ذلك، هناك دليل قوي على أن الشعب الأميركي يهتم بالاقتصاد الاجتماعي على نحو كبير، وبقضايا السياسة الخارجية التي تواجه البلد كذلك. على سبيل المثال، وفقاً لدراسة بحثية نشرتها جامعة مينيسوتا قبل عدة سنوات، يضع الأميركيون الرعاية الصحية بين أكثر القضايا التي تواجه البلد أهميةً. نحن نعلم أيضاً أن الغالبية الساحقة من الأميركيين تدعم النقابات، أو أنها ترى "الحرب على الإرهاب" فشلاً تاماً. في ضوء كل هذا، ما هي أفضل طريقة لفهم العلاقة بين وسائل الإعلام، والطبقة السياسية، والشعب في المجتمع الأميركي المعاصر؟

من المؤكد أن الحملات الانتخابية تصمم بما يجعلها تهمّش القضايا وتركّز على الشخصيات، وأسلوب الخطاب، ولغة الجسد، وأمور كهذه. وهناك مبررات قوية لذلك، فالمسؤولون عن الأحزاب يقرؤون الاستطلاعات وينتبهون جيداً إلى مجموعة من القضايا الرئيسية، وكلا الحزبين يقف إلى جانب الشعب، وهذا ليس مفاجئاً، لأنهما بعد كل شيء أحزاب رجال أعمال. ومع أن استطلاعات الرأي تظهر جزءاً كبيراً من أهداف الناخبين، فإن هذه الأهداف تكون مجرد خيارات قدمت إليهم في نظام انتخابي يديره رجال الأعمال، ويربح فيه على الدوام تقريباً المرشح الذي يتلَقى التمويل الأكبر.

على نحو مشابه، قد يفضل المستهلكون النقل الجماعي المحترم على الاختيار بين سيارتين، لكن ذلك الخيار لا يعرضه المعلنون، ولا تقدمه الأسواق، في الواقع. والإعلانات على التلفاز لا تقدم معلومات عن المنتجات، وإنما تقدم وهماً وصورة بدلاً من ذلك. الأمر نفسه ينطبق على شركات العلاقات العامة التي تهدف إلى إضعاف الأسواق بضمان أن المستهلكين غير المطلعين سيتخذون خيارات لا عقلانية (بخلاف ما تقوله النظريات الاقتصادية المجردة) تهدف إلى إضعاف الديموقراطية بالطريقة عينها. مديرو الصناعة يدركون كل هذا جيداً. فقد

ابتهجت الشخصيات البارزة في الصناعة بالإعلام الذي صنعه رجال الأعمال والذي يسوق المرشحين كسلع منذ عهد ريغان، وهذا هو نجاحهم الأعظم حتى الآن، والذي يتنبؤون أنه سيؤمن نموذجاً لمديري الشركات وصناعة التسويق في المستقبل.

أشرت إلى استطلاع مينيسوتا حول الرعاية الصحية، وهذا نموذجي. فقد أظهرت استطلاعات الرأي لعقود أن الرعاية الصحية هي في مقدمة، أو تقريباً في مقدمة، اهتمامات الشعب، وهذا ليس مفاجئاً في ظل الإخفاق الكارثي لنظام الرعاية الصحية، إذ تكلف الرعاية الصحية للفرد الواحد ضعفي ما تكلفه في المجتمعات المشابهة مع وجود آثار أسوأ أحياناً. كما تظهر استطلاعات الرأي أيضاً على الدوام أن الغالبية الساحقة تريد نظاماً مؤمماً، يدعى "الدافع المفرد"، وهو يشبه نوعاً ما النظام الموجود للرعاية الطبية للبالغين، وهو أكثر فعالية بكثير من الأنظمة المخصخصة أو النظام الذي قدمه أوباما. عند ذكر أي من هذا، وهذا نادراً ما يحدث، فإنه يقال "مستحيل سياسياً" أو "يفتقد إلى الدعم السياسي"؛ والمقصود أن شركات التأمين وصناعة الأدوية وغيرهم ممن يستفيدون من النظام الحالي يعترضون عليه. لقد اطلعنا على طرائق عمل الديموقراطية الأميركية من حقيقة أنه في ٢٠٠٨، بخلاف ٢٠٠٤، تقدم المرشحون الديموقراطيون – أولاً إدواردز ثم كلينتون وأوباما – بمقترحات بدأت بالاقتراب قليلاً مما أراده الشعب لعقود، لماذا؟ لم يكن ذلك نتيجةً للتغيير في مواقف الشعب التي بقيت ثابتة، وإنما لأن الصناعة التحويلية تعاني من برنامج الرعاية الصحية المخصخص المكلف وغير الفعال، وعندما يؤيد قطاع كبير من رأس المال المركز برنامجاً ما، فإنه يصبح "ممكناً سياسياً" ويحظى بـ"الدعم السياسي"، كما تكشف الوقائع التي تمر دون ملاحظة، والأمر نفسه ينطبق تقريباً على عدد من القضايا الأخرى المحلية والعالمية.

يواجه الاقتصاد الأميركي عدداً كبيراً من المشكلات رغم أن الأرباح التي يحققها الأثرياء والشركات عادت منذ زمن طويل إلى المستويات التي كانت عليها قبل انفجار الأزمة المالية عام ٢٠٠٨. لكن المشكلة الوحيدة التي تم تسليط الضوء عليها، ويبدو أن المحللين الماليين ركزوا عليها لأنها الأكثر خطورة، هي الدين الحكومي. وفقاً لمحللي الاتجاه السائد، فإن الدين الأميركي هو بالفعل خارج السيطرة. لهذا هم يعارضون دوماً سلسلة الإجراءات الاقتصادية التحفيزية الكبيرة لدفع النمو، مدعين أن مثل هذه الإجراءات ستدفع بالولايات المتحدة إلى الغرق أكثر في الدين. ما هو الأثر المحتمل الذي سيكون للدين المتضخم في الاقتصاد الأميركي وفي ثقة المستثمرين العالميين في حال حدوث أزمة مالية جديدة؟

حقيقة لا أحد يعلم. لقد كان الدين في الماضي أكبر بكثير خاصة بعد الحرب العالمية الثانية. لكن تم التغلب على ذلك بفضل النمو الاقتصادي الاستثنائي نتيجة أن الاقتصاد الأميركي كان الاقتصاد شبه المسيطر خلال الحرب، فإذا كانت الحكومة تشجع النمو الاقتصادي الثابت، يكون من الممكن التحكم بالدين. وهناك مشكلات أخرى، كالتضخم، ويظل الباقي إلى حد كبير مجرد فرضيات. فقد يقرر الممولون الرئيسيون – الصين، واليابان، والدول المنتجة للنفط أساساً – أن ينقلوا أموالهم إلى مكان آخر فيه أرباح أعلى. ومع أن هناك بعض الإشارات إلى مثل هذه التطورات، فإنها بعيدة الاحتمال، فالممولون لديهم مصالح كبيرة في دعم الاقتصاد الأميركي من أجل صادراتهم. بالتأكيد ليس هناك طريقة لإنجاز تكهنات موثوقة، لكن يبدو واضحاً أن العالم بأكمله في وضع دقيق، على أقل تقدير.

يبدو أنك تؤمن، بخلاف كثيرين غيرك، أن الولايات المتحدة ما زالت القوة الكبرى في العالم اقتصادياً وسياسياً وبالطبع عسكرياً حتى بعد الأزمة الأخيرة، وأنا أشاركك الانطباع، كما أنني أرى أن بقية اقتصادات العالم لا تحاول بأي حال تحدي

الهيمنة الأميركية وإنما تنظر إلى الولايات المتحدة كمنقذ للاقتصاد العالمي. ما هي الميزات التنافسية التي ترى أن الرأسمالية الأميركية تتفوق بها على الاقتصاد الأوروبي والاقتصادات الناشئة حديثاً في آسيا؟

نشأت الأزمة المالية في أميركا ٢٠٠٧–٢٠٠٨ بدايةً بحجم كبير، لكن انتهى الأمر بأن وجد منافسوها الأساسيون، أوروبا واليابان، أنفسهم يعانون منها أكثر، وبقيت الولايات المتحدة هي المكان الذي يختاره المستثمرون الذين يبحثون عن الأمان في وقت الأزمة. الميزات التي تملكها الولايات المتحدة جوهرية، فهي تملك موارد داخلية كثيرة جداً، وكونها موحدة، فهذه حقيقة مهمة، إذ كانت عبارة "الولايات المتحدة" في اللغة تدل على الجمع حتى الحرب الأهلية في ستينيات القرن التاسع عشر (ما زال الأمر كذلك في اللغات الأوروبية حتى الآن)، لكنها أصبحت منذ ذلك الوقت عبارة مفردة في اللغة الإنكليزية المعيارية. كذلك، إن السياسات التي تصوغها في واشنطن سلطة الدولة والعاصمة المركزية تطبق على البلد بكامله، وهذا أكثر صعوبة في أوروبا. بعد سنتين من انفجار الأزمة المالية العالمية الأخيرة، أصدر فريق عمل المفوضية الأوروبية تقريراً يقول إن "أوروبا تحتاج إلى هيئات جديدة لتقييم المخاطر العامة وتنسيق إشراف المؤسسات المالية عبر جمع مناطق المراقبة"، رغم أن فريق العمل الذي كان يرأسه آنذاك مدير البنك المركزي الفرنسي السابق[1]، "كان على وشك اقتراح نظام أوروبي واحد للمراقبين الماليين"، نظام يمكن للولايات المتحدة أن تملكه في أي وقت تريد، لكنه بالنسبة إلى أوروبا، قد يكون "مهمة مستحيلة تقريباً"، وفق ما قاله رئيس فريق العمل. وقد وصف عدد من المحللين، بمن فيهم محللو *The Financial Times*، مثل هذا الهدف بأنه مستحيل سياسياً، فهو "خطوة بعيدة جداً بالنسبة إلى عدد من الدول الأعضاء التي تعارض التخلي عن السلطة في هذا

---

١ جاك دو لاروسيير، الرئيس السابق لصندوق النقد الدولي. (المترجم)

المجال". هناك عدد من الميزات الأخرى للاتحاد، وقد تمت مناقشة بعض الآثار الضارة لعجز أوروبا عن تنسيق تفاعلات الأزمة جيداً لدى الاقتصاديين الأوروبيين.

الجذور التاريخية لهذه الاختلافات بين أوروبا والولايات المتحدة معروفة جيداً. فقد فرضت قرون من الصراع نظام الدولة القومية في أوروبا، وقد أقنعت تجربة الحرب العالمية الثانية الأوروبيين أنهم يجب أن يتخلوا عن تسليتهم التقليدية في ذبح بعضهم بعضاً، لأن المرة التالية ستكون الأخيرة. هكذا، يكون لدينا ما يحب علماء السياسة أن يسموه "سلاماً ديموقراطياً"، مع أن علاقة الديموقراطية بذلك الأمر غير واضحة. في المقابل الولايات المتحدة دولة مستعمرة قتلت السكان الأصليين وجمعت ما تبقى منهم في "محميات" باحتلال نصف المكسيك والتوسع إلى ما بعد ذلك. وقد تمت إزالة التنوع الداخلي في أميركا أكثر بكثير مما في أوروبا، حيث دعمت الحرب الأهلية الحكم المركزي والاتحاد في المجالات الأخرى أيضاً: اللغة القومية، والأنماط الثقافية، وهندسة المشاريع العملاقة ذات الأبعاد الاجتماعية مثل مشاريع تعمير الضواحي، والدعم الحكومي المركزي الكبير للصناعة المتقدمة بالبحث والتطوير، وتأمين الموارد، والكثير غير ذلك.

الاقتصادات الناشة حديثاً في آسيا لديها مشكلات داخلية كثيرة غير معروفة في الغرب. فمثلاً نحن نعرف عن الهند أكثر مما نعرف عن الصين، لأن المجتمع هناك أكثر انفتاحاً. وهناك أسباب جعلت الهند تحتل الموقع المئة والثلاثين في مؤشر التنمية البشرية (كان هذا قبل الإصلاحات التي قامت عليها الليبرالية الجديدة جزئياً) فيما تحتل الصين المرتبة التسعين، ويمكن أن يكون التصنيف أسوأ إذا عرفنا أكثر عن تلك المجتمعات، فما نعرفه غيض من فيض فقط. كانت الصين والهند مراكز الصناعة والتجارة في العالم في القرن الثامن عشر، مع نظام

سوق معقد، ومستويات صحة متقدمة بالمعايير النسبية، لكن الغزو الإمبريالي والسياسات الاقتصادية (التي تمثلت بتدخل الدولة لمصلحة الأثرياء، والأسواق الحرة التي كمّت أفواه الفقراء) تركتهم في ظروف مزرية. من الواضح أن البلد الوحيد من جنوب العالم الذي تطور كان اليابان، وهو البلد الوحيد الذي لم يستعمر، وهذه العلاقة ليست مصادفة.

هل لا تزال الولايات المتحدة تملي على صندوق النقد الدولي سياساته؟

هذا غير واضح تماماً، لكنني أرى أنه يفترض باقتصاديي IMF أن يكونوا مستقلين نوعاً ما عن الطبقة السياسية، وربما هم كذلك. وجدنا أنه في حالة اليونان، وسياسة التقشف عامة، جاء الاقتصاديون بدراسات مهمة جداً حول برامج بروكسل، لكن يبدو أن الطبقة السياسية رفضتها كلها.

على صعيد السياسة الخارجية، يبدو أن "الحرب على الإرهاب" مغامرة ليس لها نهاية أبداً، مثل وحش الهيدرا، الذي يظهر له رأس جديد بسرعة عندما يقطع أحد رؤوسه. هل يمكن لاستخدام القوة بصورة كبيرة أن يزيل المنظمات الإرهابية مثل ISIS (المعروف أيضاً بـ"داعش" أو ISIL[1])؟

عمد أوباما منذ تسلم منصبه إلى زيادة القوات المتدخلة في الحرب وصعد الحروب في أفغانستان وباكستان، كما كان قد وعد. ورغم أنه كانت هناك خيارات سلمية، أوصى اليمين ببعضها في الاتجاه السائد في العلاقات الخارجية، على سبيل المثال، فإنها لم تؤخذ بعين الاعتبار. فرسالة الرئيس الأفغاني حميد كرزاي الأولى إلى أوباما، التي بقيت دون رد، كانت طلباً بوقف قصف المدنيين، وعندما أخبر كرزاي أيضاً بعثة الأمم المتحدة أنه يريد جدولاً زمنياً لانسحاب

١ (ISIS) Islamic state of Iraq and sham: الدولة الإسلامية في العراق والشام. (ISIL) Islamic state of Iraq and the Levant: الدولة الإسلامية في العراق والمشرق. (المترجم)

القوات الأجنبية (المقصود بها الأميركية) فقد الحظوة مباشرة في واشنطن، وانتقل بناءً على ذلك من كونه الرجل المفضل لدى وسائل الإعلام إلى شخص "غير موثوق" و"فاسد" وغيرها من الصفات – التي لم تكن أكثر مصداقية من وصفه بـ"رجلنا" في كابول –، فأرسل أوباما جيوشاً أكثر وصعد القصف على جانبي الحدود بين باكستان وأفغانستان: خط دوراند، الممثل للحدود المصطنعة التي وضعتها بريطانيا، وقسمت مناطق البشتون إلى قسمين، وهي التي لم يقبلها الناس أبداً، وغالباً ما حاولت أفغانستان في الماضي أن تضغط لإزالتها.

ذلك المكون الأساسي "للحرب على الإرهاب" كان بالتأكيد تحفيزاً للإرهاب، تماماً كما حدث في غزو العراق، وكما يحدث لدى اللجوء إلى القوة عامة. القوة يمكن أن تنجح، ووجود الولايات المتحدة مثال على ذلك، ووجود الروس في الشيشان مثال آخر، لكنها يجب أن تكون ساحقة. هناك على الأرجح مجسات عدة لإبادة وحش الإرهاب الذي خلقه ريغان وفريقه أساساً، وتمت تربيته منذ ذلك الوقت على يد آخرين. ISIS هو المنظمة الأخيرة التي ظهرت وهي أكثر وحشية من "القاعدة" بكثير، كما أنها مختلفة أيضاً في الأسلوب، فهي لديها مطامع إقليمية، وبالطبع تمكن إزالتها باستخدام كبير للقوات على الأرض، لكن هذا لن يمنع ظهور منظمات بصفات مشابهة، فالعنف يولد العنف.

مرت علاقات الولايات المتحدة مع الصين بمراحل مختلفة خلال العقود القليلة الماضية، ومن الصعب أن نلمس أين تقف الأمور اليوم. هل ترى أن العلاقات الأميركية–الصينية في تحسن أم تدهور؟

تتراوح علاقة الولايات المتحدة مع الصين بين الحب والكراهية. تمثل أجور العمل المتدنية جداً في الصين، وظروف العمل، وقلة القيود البيئية نعمة كبيرة بالنسبة إلى أصحاب المصانع الأميركيين والغربيين الآخرين الذين ينقلون عمليات التصنيع إلى هناك، إضافة إلى اعتماد تجارة التجزئة على نحو واسع،

حيث تستطيع الحصول على بضائع رخيصة. والولايات المتحدة تعتمد الآن على الصين واليابان وغيرها في دعم اقتصادها الخاص. لكن الصين تسبب المشكلات أيضاً، فهي لا تستجيب للتهديدات بسهولة. لذلك، عندما لوحت الولايات المتحدة بقبضتها في وجه أوروبا وأخبرت الأوروبيين أن عليهم وقف التعامل مع إيران، امتثل الأوروبيون بالعموم لما تريده، لكن الصين لم تعر الأمر اهتماماً، وهذا مخيف. يبقى التاريخ الطويل من التهديدات الصينية الخيالية حاضراً دوماً، وهو مستمر.

هل ترى أن الصين ستكون قريباً في وضع يشكل تهديداً للمصالح الأميركية العالمية؟

الصين هي الدولة الأكثر تحفظاً في استخدام القوة، وحتى في التحضيرات العسكرية، بين القوى الكبرى، إلى حد جعل المحلّلين الإستراتيجيين الأميركيين (جون ستينبرونر ونانسي غالافير، ويكتبان في مجلة *American Academy of Arts and Siences* المحترمة جداً) يذهبان إلى حد الطلب من الصين منذ بضع سنوات ماضية قيادة تحالف من الدول الداعية للسلام لمواجهة السيطرة العسكرية الأميركية العدوانية التي يعتقدان أنها تقود إلى "النهاية الحتمية" .

هناك مؤشر على تغير ليس ذي أهمية في هذا السياق. لكن الصين لا تمتثل للأوامر وهي تفعل خطوات حثيثة للوصول إلى الطاقة والموارد الأخرى حول العالم، وهذا يشكل تهديداً.

تخلق العلاقات الهندية-الباكستانية تحدياً كبيراً واضحاً في السياسة الأميركية الخارجية. هل يمكن لهذا الوضع أن يكون فعلاً تحت سيطرة الولايات المتحدة؟

إلى مدى محدود، والوضع متقلب جداً. هناك عنف ثابت ومستمر في كشمير، إرهاب دولة تمارسه الهند من جهة، وإرهابيون معتمدون على باكستان من الجهة المقابلة، وما يجري أكثر بكثير من ذلك، كما كشفت تفجيرات

مومباي أخيراً. لكن هناك أيضاً وسائل ممكنة لتخفيف التوتر، إحداها هي خط الأنابيب المخطط مده إلى الهند عبر باكستان من إيران، المصدر الطبيعي للطاقة بالنسبة إلى الهند. ومن المفترض أن قرار واشنطن انتهاك اتفاقية منع انتشار الأسلحة النووية بمنح الهند حق امتلاك التكنولوجيا النووية كان في جزء منه ناتجاً عن أملها في تحجيم هذا الخيار وجعل الهند تنضم إلى حملة واشنطن ضد إيران. ربما من الممكن أيضاً أن تكون قضية متعلقة بأفغانستان حيث كان هناك نقاش طويل حول خط الأنابيب (TAPI) من تركمانستان عبر أفغانستان إلى باكستان ثم الهند. على الأرجح هي ليست قضية حيوية جداً، لكن من الممكن تماماً أن تكون حاضرة في الخلفية. "اللعبة الكبرى[١]" التي كانت في القرن التاسع عشر لا تزال حية وهي بخير.

هناك انطباع سائد في عدد من الأوساط أن اللوبي الإسرائيلي هو الذي يحدد أهداف السياسة الأميركية الخارجية في الشرق الأوسط. هل اللوبي الإسرائيلي قوي جداً إلى حدّ أنه يمكنه السيطرة على قوة عظمى؟

صديقي جيلبير أشقر، وهو متخصص بارز في قضايا الشرق الأوسط والعلاقات الدولية عامة، وصف الفكرة بأنها "وهم". حقيقةً ليس اللوبي هو من يجبر صناعة التقنيات الأميركية على توسيع استثماراتها في إسرائيل، أو يجبر الحكومة على التجهيز المسبق للمواقع هناك تحضيراً للعمليات العسكرية اللاحقة وزيادة التقارب العسكري والعلاقات الاستخباراتية.

عندما تتوافق أهداف اللوبي مع المصالح الاقتصادية والإستراتيجية الملموسة، فإنها بالعموم تجد طريقها إلى التحقق: على سبيل المثال تدمير الفلسطينيين، قضية قليلة الأهمية بالنسبة إلى المؤسسات المسيطرة في الدولة الأميركية.

١ اللعبة الكبرى: تنافس إستراتيجي وصراع بين الإمبراطورية البريطانية والإمبراطورية الروسية من أجل السيطرة على آسيا الوسطى. (المترجم)

وعندما تتباعد الأهداف، كما يحدث غالباً، يختفي اللوبي بسرعة، مدركاً أن هذا أفضل من مجابهة القوة الأصلية.

أتفق كلياً مع تحليلك، لكنني أظن أنك أيضاً أنك قد تتفق معي في أن اللوبي الإسرائيلي مؤثر بما يكفي، أياً كان النفوذ الاقتصادي والسياسي الذي يمارسه، حيث انتقادات إسرائيل لا تزال تسبب ردود أفعال هستيرية في الولايات المتحدة، وأنت بالتأكيد كنت هدفاً لانتقادات الجناح اليميني الصهيوني لعدة سنوات. إلى ماذا سننسب هذا التأثير المعنوي للوبي الإسرائيلي في الرأي العام الأميركي؟

هذا صحيح تماماً، رغم أنه قلّ كثيراً في السنوات الأخيرة. فاللوبي لا يملك السلطة فعلياً على الرأي العام. إذا تحدثنا بالأرقام، نجد أن الدعم الأكبر لأفعال إسرائيل مستقل عن اللوبي إلى حد بعيد، فالداعم الأساسي هم المسيحيون الأصوليون. الصهيونية الأميركية والبريطانية تسبق الحركة الصهيونية اعتماداً على تفسيرات نبوءات **الكتاب المقدس** المتعلقة بالعناية الإلهية. الناس يدعمون إلى حد كبير حل الدولتين، وهم غير مدركين دون شك أن الولايات المتحدة تعيقه من جانب واحد. كان الاهتمام بإسرائيل ضئيلاً جداً في أوساط المثقفين بمن فيهم المفكرون اليهود، قبل انتصارها العسكري الكبير في ١٩٦٧، الذي أسس فعلاً لتحالف أميركي-إسرائيلي، والذي قاد إلى علاقة حب كبيرة مع إسرائيل من جانب الطبقات المثقفة، حيث خلقت البراعة العسكرية الإسرائيلية والتحالف الأميركي-الإسرائيلي إغراءً لا يمكن مقاومته لتوحيد دعم واشنطن مع عبادة القوة والذرائع الإنسانية. لكن لوضع الأمر في منظوره الصحيح، فإن ردود الفعل على انتقاد جرائم أميركا حادة بالدرجة نفسها تقريباً، وفي غالبية الأحيان تكون أكثر قسوة، إذا ما أحصيت عدد التهديدات بالموت التي تلقيتها خلال سنوات، أو النقد الساخر العنيف الذي تعرضت له في مجلات الرأي، والذي لم تكن إسرائيل من يقف وراءه. والظاهرة ليست محصورة

على الإطلاق في الولايات المتحدة، فرغم الوهم الذاتي الكبير الذي تعيشه أوروبا الغربية، فإنها ليست مختلفة كثيراً، مع أنها بالطبع أكثر عرضة للنقد من ممارسات الولايات المتحدة. عادة ما تكون جرائم الآخرين موضع ترحيب، لأنها تعطي الشخص فرصة لاستعراض التزاماته الأخلاقية العميقة.

كشفت تركيا، في ظل حكم أردوغان، عن نشر إستراتيجية "العثمانيون الجدد" تجاه الشرق الأوسط وآسيا الوسطى. هل نشر هذه الإستراتيجية الكبيرة يجري بالتعاون مع الولايات المتحدة أو بمعارضتها؟

كانت تركيا بالطبع حليفاً مهماً جداً للولايات المتحدة، حتى أنها أصبحت المتلقي الأول للأسلحة الأميركية في حكم كلينتون (بعد إسرائيل والقاهرة، بأحوال منفصلة). صب كلينتون السلاح داخل تركيا لمساعدتها في تنفيذ الحملة الضخمة من القتل والتدمير والإرهاب ضد أقليتها الكردية.

كانت تركيا أيضاً حليفاً أساسياً لإسرائيل منذ ١٩٥٨ كجزء من تحالف عام ضم الدول غير العربية برعاية الولايات المتحدة لضمان السيطرة على مصادر الطاقة الرئيسية في العالم عبر حماية الديكتاتوريات الحاكمة ضد ما يعرف بـ"القومية الأصولية"، وهو تعبير تلطيفي استخدم من أجل الشعوب. كانت العلاقات الأميركية-التركية متوترة أحياناً. وكان هذا صحيحاً خاصة عند بدء الغزو الأميركي للعراق، عندما خضعت الحكومة التركية لإرادة ٩٥% من الشعب، رفضوا الانضمام إلى الغزو. وقد سبب ذلك غضباً شديداً في الولايات المتحدة التي أرسلت بول وولفويتز ليأمر الحكومة المتمردة بالتخلي عن سياساتها الشيطانية، والاعتذار من الولايات المتحدة وأن تفهم أن واجبها مساعدة الولايات المتحدة في حربها. هذه الأحداث المعروفة جيداً شوهت سمعة وولفويتز الذي كان يعرف في وسائل الإعلام المتحررة بـ"الرجل المثالي" في إدارة بوش، والذي كان مختصاً بالترويج للديموقراطية. العلاقات متوترة

نوعاً ما اليوم أيضاً رغم أن التحالف على حاله. تركيا لديها علاقات من الممكن أن تكون طبيعية جداً مع كل من إيران وآسيا الوسطى وهي قد تميل إلى متابعة هذه العلاقات، الأمر الذي قد يزيد التوتر مع واشنطن مرة ثانية، لكن ذلك لا يبدو مرجحاً جداً الآن.

على الجبهة الغربية، هناك مخططات لتوسع "الناتو" شرقاً، الأمر الذي يرجع إلى حكم بيل كلينتون، هل لا تزال المخططات على حالها؟

إحدى الجرائم الرئيسية التي ارتكبها كلينتون في رأيي – وقد كان هناك العديد منها – هي توسع "الناتو" شرقاً، في انتهاك للوعد القوي الذي أعطاه أسلافه لغورباتشوف بعد أن قدم الأخير تنازلاً مدهشاً بالسماح لألمانيا الاتحادية بالانضمام إلى تحالف عسكري معادٍ. وقد دعم بوش هذه الاستفزازات الجدية إلى جانب المواقف العسكرية العدوانية التي استندت إلى ردود الفعل القوية التي أبدتها روسيا. لكن الخطوط الحمر الأميركية كانت قد وضعت مسبقاً على حدود روسيا.

ما هي تصوراتك عن الاتحاد الأوروبي؟ هل لا يزال يمثل عباءة الليبرالية الجديدة وحصن العدوانية الأميركية؟ وهل ترى أي علامات على أنه يستطيع أن يظهر عند نقطة ما كلاعب مؤثر بنّاء على الساحة الدولية؟

يستطيع ذلك، وهذا القرار على الأوروبيين أن يتخذوه، فمع أن بعضهم فضل اتخاذ موقف مستقل، مثل ديغول على نحو خاص، فإن النخب الأوروبية بالعموم فضلت الاستسلام والسير على خطا الولايات المتحدة.



رعب يفوق الوصف: المرحلة الأخيرة من "الحرب على الإرهاب"[١]

سي جي بوليكرونيو: أود البدء بسماع أفكارك عن التطورات الأخيرة حول الحرب على الإرهاب، هذه السياسة التي يعود تاريخها إلى سنوات حكم ريغان والتي تحولت بعد ذلك إلى مبدأ الإسلاموفوبيا الذي أعلن جورج دبليو بوش حرباً "صليبية"[٢] ضده، وكانت كلفتها لا تقدر من حياة الناس الأبرياء إضافة إلى تأثيراتها العميقة جداً في القانون الدولي والسلام العالمي. يبدو أن الحرب على الإرهاب تدخل اليوم مرحلة جديدة قد تكون أكثر خطورة بما أن الدول الأخرى انجرت إلى المعركة مع أجندات سياسية مختلفة ومصالح تختلف عن مصالح الولايات المتحدة وبعض حلفائها. أولاً، هل تتفق مع هذا التقييم لتطور الحرب على الإرهاب، وإن كنت كذلك، فما هي في رأيك النتائج الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المحتملة للحرب العالمية المستمرة على الإرهاب، خاصةً بالنسبة إلى المجتمعات الغربية؟

نعوم تشومسكي: مرحلتا "الحرب على الإرهاب" مختلفتان تماماً باستثناء عنصر مشترك واحد. تحولت الحرب التي بدأها ريغان بسرعة إلى حروب إرهابية قاتلة، ويفترض أن هذا السبب في "اختفائها"، فقد كان لحروبه الإرهابية نتائج

١ نشر لأول مرة في Truthout، في ٣ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٥.

٢ إشارة إلى استخدام جورج دبليو بوش تعبير الحرب الصليبية أثناء الحرب على العراق. (المترجم)

فظيعة على أميركا الوسطى وأفريقيا الجنوبية والشرق الأوسط. أميركا الوسطى التي كانت الهدف الأكثر صراحة لهذه الحروب لم تتعافَ حتى الآن، وهذا أحد الأسباب الأساسية التي نادراً ما تذكر لأزمة اللاجئين الحالية. ينطبق الأمر نفسه على المرحلة الثانية التي أعاد جورج دبليو بوش إعلانها بعد عشرين عاماً لاحقة، في ٢٠٠١. فالعدوان المباشر دمر مناطق كبيرة، واتخذ الإرهاب صوراً جديدة خصوصاً في حملة أوباما العالمية للاغتيالات (باستخدام الطائرات بلا طيار) التي حطمت أرقاماً جديدة في سجلات الإرهاب إضافة إلى الممارسات الأخرى التي تخلق الإرهابيين المتخصصين بسرعة أكثر مما تقتل المشتبه فيهم على الأرجح.

كانت "القاعدة" هي الهدف في حرب بوش، وأخذت المطرقة تضرب ضربة بعد أخرى: أفغانستان، العراق، ليبيا، وما بعدها. هكذا، نجحت هذه الحرب في نشر الإرهاب الجهادي من منطقة قبلية صغيرة في أفغانستان فعلياً إلى العالم كله، من غرب أفريقيا عبر المشرق وإلى جنوب شرق أسيا. هذا انتصار لواحدة من السياسات العظيمة في التاريخ. استُبدلت "القاعدة" في هذه الأثناء بعناصر أكثر وحشية وتهديماً، إذ يحطم "داعش" حالياً الأرقام القياسية في الأعمال الوحشية الفظيعة، لكن المنافسين الآخرين على اللقب لا يبعدون عنه كثيراً. وقد درس المحلل العسكري أندرو كوكبورن، في كتابه *kill chain*[١]، هذه الديناميكية التي تعود إلى عدة سنوات، حيث وثق بصورة مهمة كيف أنك عندما تقتل قائداً ما دون أن تتعامل مع جذور وأسباب الظاهرة، فإنه سيُستبدل نموذجياً بسرعة كبيرة جداً بشخص أصغر يكون أكثر كفاءةً ووحشية.

إحدى النتائج التي حققتها هذه الإنجازات هي أن الرأي العالمي يرى اليوم أن الولايات المتحدة تشكل التهديد الأعظم للسلام، فيما تأتي باكستان في المرتبة

١ *Kill chain: the rise of the high-Tech Assassins* [سلسلة القتل: ظهور القتلة التقنيين]، ٢٠١٥. (المترجم)

الثانية مع وجود هامش كبير بينهما، ويفترض أن هذا الترتيب متأثر بتصويت الهنود. النجاحات الأخرى التي يمكن أن يحققها هذا النوع من الحروب أنها قد تخلق حرباً أوسع حتى مع العالم الإسلامي الملتهب غضباً، فيما تمارس المجتمعات الغربية عليه أنواعاً من القمع الداخلي وتقليص الحقوق المدنية، وتئن تحت عبء التكاليف الباهظة لتحقيق أحلام أسامة بن لادن الأكثر وحشية، وأحلام "داعش" اليوم.

لم يعد هناك اختلاف بين العمليات العسكرية المعلنة والسرية تماماً في نقاشات السياسة الأميركية المتعلقة بـ"الحرب على الإرهاب". مع ذلك، إن تعريف المجموعات الإرهابية واختيار الممثلين أو الدول الداعمة للإرهاب ليس كيفياً فقط، وإنما نجد أيضاً في بعض الحالات أن هناك مذنبين معروفين طرحوا أسئلة حول هل "الحرب على الإرهاب" هي فعلاً حرب حقيقية ضد الإرهاب أو مجرد تبرير لسياسات الغزو العالمي. على سبيل المثال، بينما لا ينكر أحد أن "القاعدة" و"داعش" منظمات إرهابية وقتلة، نجد أن حلفاء الولايات المتحدة، وحتى الدول الأعضاء في "الناتو" مثل تركيا، التي تدعم "داعش" بفعالية، تتجاهل ذلك أو أنها تقلل بجدية قيمة الأمر بواسطة كل من صانعي السياسة الأميركية ووسائل الإعلام العامة. هل لديك أي تعليقات على هذا الموضوع؟

كان الأمر نفسه صحيحاً بالنسبة إلى نسختي ريغان وبوش من "الحرب على الإرهاب"، فقد تذرع ريغان بالحرب على الإرهاب من أجل التدخل في أميركا الوسطى لينتج حرباً وصفها الأسقف السلفادوري ريفيرا داماس، الذي عيّن بعد اغتيال رئيس الأساقفة أوسكار روميرو، بأنها مثل "حرب إبادة وقتل جماعي ضد مجموعات المدنيين العزل". وكان الوضع أسوأ حتى في غواتيمالا، كما كان فظيعاً تماماً في الهندوراس. نيكاراغوا كانت البلد الوحيد الذي كان لديه جيش ليدافع عنه ضد إرهابيي ريغان، فيما كانت قوى الأمن هي القوى الإرهابية في البلدان الأخرى.

في جنوب أفريقيا، أمنت "الحرب على الإرهاب" ذريعة لدعم جرائم جنوب أفريقيا في البلد والمنطقة بعدد مرعب من الخسائر. مع ذلك، كان علينا أن نحمي الحضارة من "إحدى أكثر الجماعات الإرهابية سوءاً" في العالم، "المؤتمر الوطني الأفريقي" برئاسة نيلسون مانديلا، وقد بقي مانديلا نفسه على لائحة الإرهاب الأميركية حتى ٢٠٠٨. في الشرق الأوسط، قاد تأسيس "الحرب على الإرهاب" إلى دعم الاجتياح الإسرائيلي الوحشي للبنان وأحداث أخرى كثيرة. وبوصول بوش إلى الحكم، أمنت هذه السياسة ذريعة لغزو العراق. ولا يزال هذا مستمراً.

ما يحدث في قصة الرعب السورية يفوق الوصف، إذ يبدو أن القوى الأساسية المعارضة لـ"داعش" على الأرض هم الكرد، تماماً كما في العراق، وهم كانوا على لائحة الإرهاب الأميركية. في كلا البلدين، هم الهدف الأساسي لهجوم حليفنا التركي العضو في "الناتو"، الذي يدعم أيضاً فرع "القاعدة" في سوريا: "جبهة النصرة". هذا التنظيم لا يكاد يختلف عن "داعش" رغم وجود معركة مناطق بينهما. الدعم التركي لـ"النصرة" مفرط جداً. لذا، رأينا أنه عندما أرسل البنتاغون بضعة أعداد من المقاتلين الذين دربهم، سارعت تركيا إلى تحذير "النصرة" التي أبادتهم من الفور. "النصرة" وحليفتها المقربة "أحرار الشام" مدعومون أيضاً من حلفاء أميركا، وربما يحصلون على أسلحة متطورة من CIA[1]، إذ ذكر أنهم استخدموا صواريخ "تاو" (على مسرح الحرب) المضادة للدبابات التي زودتهم بها CIA لإلحاق هزائم جدية بجيش الأسد، الأمر الذي ربما يكون دفع الروس إلى التدخل. ويبدو أن تركيا مستمرة في السماح للجهاديين بالتدفق عبر الحدود إلى "داعش".

بالنسبة إلى سوريا، يبدو أن الأمل الضعيف الوحيد هو في المفاوضات بين

---

١ CIA: "وكالة الاستخبارات الأميركية المركزية". (المترجم)

العناصر المتعددة المتورطة، باستثناء "داعش"، التي سيكون عليها أن تشارك في المفاوضات إذا توقفت عجلة الانتحار العالمي عن الدوران. رأينا أخيراً خطوات عرجاء في هذا الاتجاه في فيينا، ومع أن هناك الكثير مما يمكن فعله على هذه الأرض، فإنه من الأساسي أولاً إحداث تغيير في الديبلوماسية.

سينظر إلى الدور التركي في ما يدعى الحرب الكونية ضد الإرهاب كواحد من أكثر الإشارات النفاقية في سجلات الديبلوماسية الحديثة، وفلاديمير بوتين لم يلق كلماته جزافاً بعدما أسقطت تركيا، المعروفة "كشريك للإرهابيين"، الطائرة الروسية. النفط هو السبب الذي جعل أميركا وحلفاءها الغربيين يتغاضون عمداً عن الدعم المؤكد للمنظمات الإرهابية مثل "داعش"، لكن ما هو السبب في تجاهل قضية الدعم التركي للإرهاب الأصولي الإسلامي؟

كانت تركيا على الدوام حليفاً ذا أهمية جيوستراتيجية كبيرة لـ"الناتو". خلال التسعينيات، عندما كانت تركيا تنفذ بعض أسوأ الأعمال الوحشية في العالم في حربها ضد شعبها الكردي، أصبحت المستلم البارز للأسلحة الأميركية (خارج نطاق إسرائيل ومصر بصور منفصلة). كانت العلاقة تتوتر أحياناً، تحديداً في ٢٠٠٣، عندما تبنت الحكومة موقف ٩٥% من الشعب التركي ورفضت الانضمام إلى الولايات المتحدة في غزوها العراق. أدينت تركيا بشدة لفشلها في فهم معنى "ديموقراطية"، لكن بالعموم بقيت العلاقة هادئة تقريباً. أخيراً، توصلت الولايات المتحدة وتركيا إلى اتفاق بخصوص الحرب على "داعش": تضمن تركيا استخدام الولايات المتحدة القواعد التركية القريبة من سوريا وتتعهد الأخيرة في المقابل مهاجمة "داعش"، لكن هاجمت تركيا بدلاً من ذلك أعداءها الكرد.

مع أن هذا قد لا يكون رأي العديد من الناس، لكن يبدو أن روسيا تُكبح عندما تصل بها

الأمور إلى استخدام القوة. بفرض أنك تتفق مع هذه الفرضية، لماذا في رأيك؟

هم الطرف الأضعف. ليس لديهم ثمانية آلاف قاعدة عسكرية منتشرة في العالم، وليس بإمكانهم التدخل في كل مكان كما تفعل الولايات المتحدة منذ سنوات، أو أن يفعلوا أي شيء مثل حملة أوباما للاغتيالات العالمية. كان الأمر كذلك طوال الحرب الباردة. يمكنهم استخدام القوة العسكرية قرب حدودهم لكن ليس ممكناً بالنسبة إليهم أن ينفذوا شيئاً مثل الحروب الهندية–الصينية.

يبدو أن فرنسا أصبحت الهدف المفضل للإرهابيين الإسلاميين الأصوليين، لماذا؟

فعلياً، قتل الإرهاب الإسلامي الكثير جداً من الأفريقيين، و"بوكو حرام" تصنف أنها أخطر من "داعش" كمنظمة إرهابية عالمية[١]. في أوروبا، كانت فرنسا هي الهدف الأساسي للإرهاب ويرتبط هذا في جزء كبير منه بأسباب تعود إلى الحرب الجزائرية.

أدانت منظمات مثل "حماس" و"حزب الله" الإرهابَ الأصوليّ الإسلامي من النوع الذي مارسه "داعش". ما هي الاختلافات التي تميز "داعش" عن غيرها مما يدعى منظمات إرهابية، وما الذي تريده "داعش" فعلاً؟

يجب أن نكون حذرين في ما ندعوه "منظمات إرهابية"، فالمحاربون المناهضون للنازية استخدموا الإرهاب، وكذلك فعل جيش جورج واشنطن، وغرق الكثير جداً من الناس في الذعر بسبب إرهابه؛ نحن لا نتحدث عن السكان الأصليين الذين كانوا يرونه "مدمر البلد". من الصعب أن تجد حركة تحرر وطنية لم تستخدم الإرهاب. "حزب الله" و"حماس" تشكلان رداً على احتلال وتعدي إسرائيل، لكن أياً كانت المعايير التي نستخدمها، فإن "داعش" مختلف تماماً،

١ كاتي بياس وتايم هيوم، "تقول التقارير إن "بوكو حرام" تفوق "داعش" كمجموعة إرهابية عالمية" "سي إن إن"، ١٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٥: /www.cnn.com/2015/11/17 world/global-terror-report

فهو يهدف إلى اقتطاع الأرض التي سيحكمها ويؤسس فيها خلافة إسلامية، وهذا مختلف تماماً عن الآخرين.

بعد مجزرة باريس في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٥، أعلن أوباما في مؤتمر صحافي مشترك مع الرئيس الفرنسي هولاند أن "داعش يجب أن ينتهي". هل تظن هذا ممكناً؟ إن كنت تراه ممكناً، وضح لنا كيف، وإن كان غير ممكن، فلماذا؟

بالطبع، لدى الغرب القدرة على قتل كل فرد موجود في المناطق التي يسيطر عليها "داعش"، لكن حتى ذلك لن ينهي "داعش"، إذ ستتطور على الأرجح حركة ما أكثر وحشية مكانها بالديناميكية نفسها التي أشرت إليها سابقاً. أحد أهداف "داعش" هو إقحام "الصليبيين" في حرب مع كل المسلمين، يمكننا أن نشارك في تلك الكارثة، أو يمكننا أن نحاول تحديد جذور المشكلة والمساعدة في تأسيس الظروف التي يمكن في ظلها هزيمة مسخ "داعش" باستخدام القوات الموجودة ضمن المنطقة.

كان التدخل الخارجي لعنة لوقت طويل، ويرجح أنه سيستمر كذلك. هناك مقترحات منطقية لكيفية المضي قدماً في هذا السلوك كالمقترح الذي طرحه ويليام بولك[1]، وهو عالم ممتاز في شؤون الشرق الأوسط مع خبرة كبيرة ليس في شؤون المنطقة فحسب إنما أيضاً في أعلى مستويات التخطيط في الحكومة الأميركية، وهو يحظى بدعم جوهري من أكثر الأبحاث الدقيقة المتعلقة بإغراء "داعش"، خاصة أبحاث سكوت أتران. لكن لسوء الحظ، الفرص التي تقول إنّه من الممكن سماع النصائح ضعيفة.

يبدو أن الحرب الأميركية الاقتصادية السياسية تبنى بالطريقة التي تبدو فيها الحروب أنها حتمية، شيء ما ذكره الرئيس دويت أيزنهاور بوضوح عندما حذرنا في خطابه الوداعي

1 William Polk, "Falling into the ISIS Trap," Consortium News, November 17, 2015, https://sonsortiumnews.com/201517/11//falling-into-the-isis-trap.

من مخاطر المجمع الصناعي العسكري. في رأيك، ماذا يتطلب الابتعاد بالولايات المتحدة عن النزعة الوطنية العسكرية؟

صحيح تماماً أن قطاعات الاقتصاد تستفيد من "النزعة القومية العسكرية"، لكن لا أظن أن هذا هو السبب الرئيسي فيها. هناك اعتبارات اقتصادية جيوستراتيجية وعالمية للاستيراد الكبير. تشكل الفوائد الاقتصادية إحدى العوامل فقط، وقد تمت مناقشتها في صحافة رجال الأعمال بطرق مهمة في المدة القصيرة التي تلت الحرب العالمية الثانية. لقد فهموا أن الإنفاق الحكومي الهائل أنقذ البلد من الركود الاقتصادي، وكان هناك قلق أكبر أنه إذا ما تم تقليله، فإن البلد سيغرق مجدداً في الركود. وقد وضح أحد النقاشات المهمة التي نشرت في *Business Week* (١٢ شباط/ فبراير ١٩٤٩) أن الإنفاق الاجتماعي قد يكون له نفس تأثير "الإنعاش" مثل الإنفاق العسكري، لكنه أشار إلى أنه بالنسبة إلى رجال الأعمال، "هناك اختلافات اقتصادية واجتماعية هائلة بين إنعاش الرفاهية والإنعاش العسكري، فالأخير "لا يغير فعلاً بنية الاقتصاد"، وهذا أمرٌ آخر بالنسبة إلى رجال الأعمال. لكن الرفاهية والإنفاق في الشأن العام يغيران الاقتصاد، "فهذه المجالات تفتح قنوات جديدة بنفسها، وتخلق مؤسسات جديدة، وتعيد توزيع الدخل". ويمكننا أن نضيف أكثر: الإنفاق العسكري يكاد لا يتضمن الشعب، لكن الإنفاق الاجتماعي يتضمنه، وله تأثير في نشر الديموقراطية. لأسباب كهذه، يفضل الإنفاق العسكري أكثر.

لمتابعة قضية الرابط بين الثقافة السياسية الأميركية والعسكرة قليلاً بعد، هناك تراجع واضح في الهيمنة الأميركية على الساحة الدولية، ما يرجح نوعاً ما تحويل رؤساء أميركا المستقبليين إلى مثيري حروب؟

وصلت الولايات المتحدة إلى ذروة قوتها بعد الحرب العالمية الثانية، لكن التراجع بدأ سريعاً جداً، أولاً "بخسارة الصين" وبعد ذلك بانتعاش القوى

الاقتصادية الأخرى والطرق المؤلمة لإنهاء الاستعمار، والصور الأخرى من تنويع القوة في السنوات الأخيرة. يمكن لردود الفعل أن تأخذ صوراً مختلفة، إحداها نمط بوش الانتصاري والعدواني، والأخرى نمط أوباما الذي يتحفظ في استخدام القوات البرية، وهناك احتمالات عدة أخرى. المزاج الشعبي ليس له أدنى اعتبار، وهو ما يمكننا أن نأمل أن يكون له تأثير.

هل كان على اليسار أن يدعم بيرني ساندرز عندما عقد مؤتمراً تحضيرياً مع الحزب الديموقراطي؟

أظن ذلك؛ كان لحملته تأثير مفيد، فقد أثارت القضايا المهمة التي تم تجنبها بطريقة أو بأخرى، وحركت الديموقراطيين في اتجاه تقدمي بعض الشيء. فرص انتخابه في نظام انتخاباتنا الجاهزة ليست عالية، ولو أنه انتخب، فسيكون من الصعب جداً عليه أن يحدث أي تغير مهم في السياسات. الجمهوريون لن يختفوا، وبفضل الغش والتكتيكات الأخرى، سيتحكمون على الأقل بمجلس النواب، كما فعلوا مع أقلية من الأصوات في بعض السنوات، وسيكون لديهم على الأرجح صوت قوي في مجلس الشيوخ. الجمهوريون يمكن أن يعتمدوا على إعاقة حتى الخطوات الصغيرة في الاتجاه التقدمي أو حتى الاتجاه العقلاني. من المهم أن نفهم أنهم لم يعودوا حزباً سياسياً عادياً.

كما لاحظت تحاليل "معهد المشروع الأميركي للأبحاث السياسية العامة"، فالحزب الجمهوري السابق هو الآن حزب "التمرد الراديكالي" لأسباب مهمة لا يمكننا الخوض فيها هنا. الديموقراطيون أيضاً اتجهوا نحو اليمين، ومبادؤهم الجوهرية ليست مختلفة عن مبادئ الجمهوريين المعتدلين في السنوات الماضية، رغم أن بعض سياسات أيزنهاور قد تضعه قريباً من المكان الذي يقف فيه ساندرز في الطيف السياسي. لذلك، لن يكون من المرجح أن يحظى ساندرز بدعم كبير من الكونغرس، وسيحظى بالقليل على المستوى الرسمي.

لا داعي للقول إن حشود مجموعات الضغط والمتبرعين الأثرياء يكادون لا يكونون حلفاء. حتى خطوات أوباما العرضية في الاتجاه التقدمي أعيقت في معظمها. رغم أنه قد يكون هناك عوامل أخرى متعلقة بالأمر، ربما عرقية، ليس من السهل تفسير شراسة الكراهية التي استدعاها في ما عبّر عنه الآخرون. لكن في العموم، إذا انتخب ساندرز، وهو أمر غير مرجّح، فإن يديه ستكونان مقيدتين ما لم تتطور حركة شعبية ضخمة تخلق موجة يستطيع ركوبها، وتلك قد (ويجب) أن تدفعه أبعد مما قد يذهب إليه من دونها، وهذا ما يهم دوماً في النهاية.

يصل بنا ذلك إلى الجزء الأكثر أهمية من ترشيح ساندرز، كما أرى، وهو أنه تمكن من حشد عدد ضخم من الناس في حملته، وإذا تمكنت هذه القوى من الاستمرار بعد انتهاء الانتخابات، بدلاً من التلاشي والاندثار، فإنها يمكن أن تصبح نوعاً من القوة الشعبية التي يحتاجها البلد إلى أبعد حدّ إذا ما تم التعامل معها بطريقة بناءة في ظل التحديات الكثيرة التي تواجهنا.

ترتبط التعليقات السابقة بالسياسات المحلية، وهي المجالات التي ركز هو عليها في حملته. أما تصوراته ومقترحاته للسياسة الخارجية، فهي تبدو لي ديموقراطية ليبرالية تقليدية تماماً. فأنا لا أرى شيئاً جديداً في ما قدمه بما فيه بعض الفرضيات التي أظن أنها يجب أن تناقش بجدية.

سؤال واحد أخير: ماذا تقول لهؤلاء الذين يرون أن إنهاء "الحرب على الإرهاب" أمر ساذج وخطأ؟

أقول لهم ببساطة: لماذا؟ والسؤال الأكثر أهمية: لماذا تظنون أن على الولايات المتحدة أن تستمر في لعب دور المساهم الأكبر في الإرهاب العالمي بهيئة "الحرب على الإرهاب"؟

إمبراطورية الفوضى[1]

سي جي بوليكرونيو: أثبتت التدخلات العسكرية الأميركية في القرن الحادي والعشرين (في أفغانستان، على سبيل المثال، العراق، ليبيا، سوريا) أنها كارثية في المجمل، مع ذلك، لا تزال النقاشات حول شروط التدخل دائرة حتى الآن بين صانعي الحرب في واشنطن. ما تفسيرك لهذا؟

نعوم تشومسكي: جزئياً يقول المثل القديم: عندما يكون كل ما تملكه مطرقة، سيبدو لك كل شيء مسماراً. ما يميز الولايات المتحدة عن غيرها القوة العسكرية. لذا، عندما لا ينجح أي نوع من أنواع التدخل، يُعدّل المبدأ والممارسة بواسطة تقنيات ووسائل جديدة وما يشبهها. هناك بدائل ممكنة، مثل دعم الدمقرطة (في الواقع، وليس في الخطاب)، لكن النتائج قد لا تكون في مصلحة الولايات المتحدة. لهذا السبب، عندما تدعم الولايات المتحدة "الديموقراطية"، فإنها تكون حالاً من الديموقراطية التي تبنى "من القمة إلى القاعدة[2]"، بطريقة تبقى فيها النخب التقليدية المرتبطة بالولايات في السلطة، وفق أقوال العالم البارز توماس كاروثرز، المسؤول السابق في إدارة ريغان في حديثه عن "ترويج

١ نشر لأول مرة في Truthout، في ٥ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٥.

٢ الديموقراطية من القمة إلى القاعدة هو وضع يتخذ فيه عدد قليل من الأشخاص القرارات في السلطة نيابة عن الشعب المتأثر بهذه القرارات. (المترجم)

الديموقراطية"، وهو مدافع قوي عن العملية لكنه – للأسف! – يدرك الحقيقة.

ناقش بعضهم أن حروب أوباما مختلفة تماماً في كل من النمط والجوهر عن حروب سلفه، جورج دبليو بوش، ما صحة هذه الادعاءات؟

اعتمد بوش على استخدام القوة العسكرية الصادمة والمرعبة التي أثبتت أنها كارثية بالنسبة إلى الضحايا، وقادت كذلك إلى هزائم جدية للولايات المتحدة. أما أوباما، فيعتمد على تكتيكات مختلفة: في المقام الأول حملة الاغتيالات العالمية بواسطة الطائرات دون طيار، التي حطمت الأرقام القياسية الجديدة في الإرهاب العالمي، وعمليات القوات الخاصة المنتشرة اليوم في معظم أنحاء الكرة الأرضية. أخيراً ذكر الباحث الأساسي في هذا الموضوع، نيك تورس، أن قوات النخبة الأميركية "كانت منتشرة في ١٤٧ بلداً عام ٢٠١٥".[1]

فقدان الاستقرار وما أدعوه "خلق ثقوب سوداء" هو الهدف الأساسي لإمبراطورية الفوضى في الشرق الأوسط وغيرها من الأماكن، لكن من الواضح أيضاً أن الولايات المتحدة تبحر في بحر مضطرب دون أن تدرك اتجاهاً، وفي الحقيقة هي جاهلة جداً ما يجب فعله عندما تتم مهمة التدمير. كم من هذا ناتج عن تراجع دور الولايات المتحدة كمسيطر على العالم؟

الفوضى وغياب الاستقرار أمران واقعيان، لكنني لا أظن أنهما الهدف وإنما هما نتيجة ضرب الأنظمة الضعيفة حيث لا يفهم الشخص بوجود العنف الساحق أنهما وسيلة أساسية وليسا الهدف، كما هي الحال في العراق وليبيا وأفغانستان وغيرها. مع التراجع المستمر لقوة الهيمنة الأميركية (فعلياً، منذ عام ١٩٤٥، مع بعض التقلبات)، نجد نتائج في المشهد العالمي الحالي. خذ مثلاً مصير

1 Nick Turse, "Tomgram: Nick Turse, Success, Failure, and the 'Finest Warriors who Ever Went into Combat,'" *TomDispatch*, October 25, 2015, www.tomdispatch.com/blog/176060.

إدوارد سنودن، لقد ذكر أن هناك أربع دول في أميركا اللاتينية قدمت إليه اللجوء السياسي، فهم ما عادوا يخشون سوط واشنطن. لكن ليس هناك حتى قوة أوروبية واحدة ترغب في مواجهة الغضب الأميركي. هذا نتيجة التراجع الملحوظ جداً للقوة الأميركية في النصف الغربي من الكرة الأرضية.

لكنني أشك في أن تكون الفوضى في الشرق الأوسط نتيجة جوهرية لهذا العامل. إحدى نتائج الغزو الأميركي للعراق كانت تحريض النزاعات الطائفية التي تدمر العراق وهي الآن تمزق المنطقة إلى أجزاء. القصف الذي بدأته أوروبا على ليبيا خلق كارثة هناك، الأمر الذي انتشر أبعد بكثير مع تدفق الأسلحة وتحفيز الجرائم الجهادية. وهناك عدد من الآثار الأخرى للعنف الأجنبي. هناك أيضاً عدد من العوامل الداخلية. أظن أن مبعوث الشرق الأوسط باتريك كوكبرن محق في ملاحظته أن "الحركة الوهابية" للإسلام السني هي إحدى أكثر التطورات خطورة في الحقبة الحديثة. حتى الآن تبدو عدد من أكثر المشكلات رعباً غير قابلة للحل عملياً، مثل الأزمة السورية، حيث تعقد آمال بسيطة فقط على نوع من التسوية التي يجري التفاوض عليها والتي يبدو أن القوى المشاركة فيها تتقدم نحوها ببطء.

روسيا أيضاً تمطر الدمار في سوريا. ما هو الهدف؟ هل تهدد روسيا المصالح الأميركية في المنطقة؟

من الواضح أن الإستراتيجية الروسية تتمثل في دعم نظام الأسد، وهذا في الحقيقة "يمطر الدمار"، ويتجلى ذلك أساساً في مهاجمة القوات التي يقودها الجهاديون المدعومون من تركيا، والمملكة العربية السعودية، وقطر، والولايات المتحدة إلى مدى ما. افترضت مقالة نشرت أخيراً في *Washington Post* أن الأسلحة المتطورة جداً التي زودت بها CIA هذه القوات (بما فيها صواريخ "تاو" المضادة للدبابات) غيرت التوازن العسكري ضد الأسد وكانت سبباً في

تدخل روسيا. بالنسبة إلى "المصالح الأميركية" علينا أن نكون حذرين، فمصالح السلطة الأميركية وشعب الولايات المتحدة مختلفة تماماً في الغالب، كما الحال في أي مكان آخر كذلك. المصلحة الأميركية الرسمية هي في إزالة الأسد، ومن الطبيعي أن الدعم الروسي للأسد يهدد ذلك، والمجابهة ليست ضارة فقط، إن لم تكن مفجعة، بالنسبة إلى سوريا وإنما تحمل أيضاً تهديداً بالتصعيد غير المقصود الذي يمكن أن يكون كارثياً أكثر بكثير.

هل "داعش" وحش خلقته أميركا؟

صدر أخيراً لقاء حديث مع المحلل البارز لشؤون الشرق الأوسط غراهام فولر بعنوان "مسؤول سابق في CIA يقول إن سياسات أميركا ساعدت في خلق تنظيم الدولة". ما يقوله فولر على نحو صحيح كما أظن هو:

> أظن أن الولايات المتحدة هي أحد المبتكرين الأساسيين لهذا التنظيم. لم تخطط الولايات المتحدة لتشكيل "داعش" لكن تدخلاتها المدمرة في الشرق الأوسط والحرب في العراق كانت أسباب أساسية في ولادته. سوف تتذكرون أن نقطة بداية هذا التنظيم كانت لمعارضة الغزو الأميركي للعراق. في تلك الأيام، كان التنظيم مدعوماً من عدد من السنة غير المتشددين أيضاً بسبب معارضتهم احتلال العراق. أظن أن "داعش" ("الدولة الإسلامية" الآن) مدعوم حتى اليوم من عدد من السنة الذين يشعرون أنهم معزولون من الحكومة الشيعية في بغداد.

كان تأسيس الهيمنة الشيعية إحدى النتائج المباشرة للغزو الأميركي، فهو كان نصراً بالنسبة إلى إيران وأحد العناصر البارزة لهزيمة أميركا في العراق. لذا، جواباً عن سؤالك: العدوان الأميركي كان عاملاً في ظهور "داعش"، لكن لا صحة لنظريات المؤامرة التي تدور في المنطقة والتي تحمّل الولايات المتحدة

مسؤولية التخطيط لظهور هذا المسخ الشاذ.

كيف تفسر الجاذبية التي تمارسها منظمة بربرية ووحشية مثل "الدولة الإسلامية" لعدد من الشباب المسلمين الذين يعيشون في أوروبا؟

هناك قدر كبير من الدراسة الدقيقة لهذه الظاهرة، أجراها سكوت أتران وآخرون. يبدو أن الإغراء يمس أساساً الشباب الذين يعيشون ظروفاً من القمع والإذلال مع قليل من الأمل وقليل من الفرص، ومن يبحثون عن هدف ما في الحياة يؤمن لهم الكرامة وتحقيق الذات. في هذه الحالة، يبدو تأسيس الدولة الإسلامية المثالية الناشئة في مواجهة قرون من الاستعباد والتدمير الذي تمارسه القوى الإمبريالية الغربية مثالياً لهم، بالإضافة إلى أنه يبدو أن هناك قدراً كبيراً من التأثير لأفراد فريق كرة القدم نفسه، وهكذا. دون شك، إن الطبيعة الطائفية الشديدة للصراعات الدينية هي عامل أيضاً، فالهدف ليس "الدفاع عن الإسلام" فقط، وإنما حمايته أيضاً من "المرتدين الشيعة". إنه مشهد قبيح وخطير جداً.

أبدت إدارة أوباما قليلاً من الاهتمام بإعادة تقييم علاقات الولايات المتحدة مع الأنظمة المتعصبة في أماكن مثل مصر والمملكة العربية السعودية. هل تعزيز الديموقراطية عنصر زائف تماماً في السياسة الخارجية لأميركا؟

هناك دون شك أشخاص ضمن الحكومة مثل توماس كاروثرز، الذي ذكرناه سابقاً، والذي كرس نفسه فعلياً لترويج الديموقراطية في وزارة خارجية ريغان. لكن الوثائق تظهر بوضوح أن ذلك نادراً ما يكون عنصراً في السياسة، فغالباً ما ترى الديموقراطية تهديداً لأسباب قوية عندما ننظر إلى الرأي العام. لنذكر فقط مثالاً واضحاً واحداً: تظهر استطلاعات الرأي العالمية التي تقودها "وكالة استطلاع الرأي الأميركية" (WIN/Gallup) أن الولايات المتحدة المهدد الأساسي للسلام العالمي، وبعد هامش كبير تأتي باكستان في المرتبة الثانية (يفترض أن

هذا الترتيب متأثر بأصوات الهنود). وقد أظهرت الاستطلاعات التي أجريت في مصر عشية الربيع العربي دعماً ملحوظاً للسلاح النووي الإيراني لخلق قوة موازنة في وجه قوة إسرائيل وأميركا. فالرأي العام غالباً ما يدعم الإصلاح الاجتماعي من النوع الذي قد يؤذي الشركات المتعددة الجنسيات التي مقرها أميركا. من غير المحتمل أن ترغب حكومة الولايات المتحدة في رؤية مثل هذه السياسات تُطبق، لكن الديموقراطية الحقيقية تعطي قيمة كبرى للرأي العام. لأسباب مشابهة، تسبب الديموقراطية الخوف في البلد.

هل تتوقع أي تغييرات كبرى في السياسة الأميركية الخارجية في المستقبل القريب، سواء أكانت الإدارة ديموقراطية أم جمهورية؟

ليس في ظل إدارة ديموقراطية، لكن الوضع في ظل إدارة جمهورية أقل وضوحاً بكثير. لقد انجرف الحزب بعيداً عن طيف السياسات البرلمانية. إذا كان من الممكن أن تؤخذ تصريحات المجموعة الحالية من المرشحين على محمل الجد، يمكن أن يواجه العالم عندها مشكلة عميقة. خذ مثلاً الاتفاق النووي مع إيران، هم لا يعارضونه بالإجماع فقط، وإنما يتنافسون حول كيفية السرعة التي سيضربون فيها إيران. إنها لحظة غريبة جداً في التاريخ السياسي الأميركي، وفي دولة تملك قدرة مذهلة على التدمير، فإن ذلك يجب أن يسبب قلقاً كبيراً.

صراعات عالمية من أجل الهيمنة: "داعش"، "الناتو"، روسيا[1]

سي جي بوليكرونيو: نشوء "داعش" هو نتيجة مباشرة للغزو الأميركي واحتلال العراق، و"داعش" يمثل اليوم، إلى حد بعيد، التنظيم الإرهابي الأكثر خطورة ووحشية بشكل يفوق ما نحفظه في ذاكرتنا الحديثة. يبدو أيضاً أن أذرعه الإرهابية وصلت إلى ما وراء "الثقوب السوداء" التي خلقتها الولايات المتحدة في سوريا، وليبيا، والعراق، وأفغانستان، وامتدت أيضاً داخل أوروبا، وهي حقيقة اعترفت بها أخيراً المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل. في الحقيقة، تم تقدير أن الهجمات التي ينظمها "داعش" أو يوحي بها حدثت خلال كل ثمانٍ وأربعين ساعة في مدن خارج الدول التي ذكرت سابقاً منذ حزيران/ يونيو ٢٠١٦. لماذا أصبحت دول مثل ألمانيا وفرنسا أهدافاً لـ"داعش"؟

نعوم تشومسكي: أظن أننا يجب أن نكون حذرين في تفسير ادعاءات "داعش" عن مسؤوليته عن الهجمات الإرهابية. لنأخذ أسوأ ما حدث أخيراً في نيس. لقد ناقش أكبر أحمد، أحد أكثر محللي الإسلام الأصولي دقة وفطنةً الحادث، واستنتج من الأدلة المتوفرة أن منفذ الجريمة، محمد لحويج بوهلال، لم يكن على الأرجح "مسلماً متعصباً"، فقد كان لديه سجل إجرامي: كان يتعاطى الكحول، وقد تناول لحم الخنزير، وتعاطى المخدرات، لم يكن يصوم أو يصلي أو يتردد

١ نشر لأول مرة في Truthout، في ١٧ آب/ أغسطس ٢٠١٦.

بانتظام إلى المسجد ولم يكن متديناً ولا بأي حال، كان قاسياً مع زوجته التي تركته وهذا ليس ما يراه المسلمون انعكاساً نموذجياً لإيمانهم، خاصة أولئك الذين يرون أنفسهم "مخلصين لدينهم". تبنّى "داعش" متأخراً الهجوم، وهذا ما يفعله عادة، أياً كانت الحقائق، لكن أحمد يرى أن الادعاء مشكوك فيه إلى درجة كبيرة في هذه الحالة. وهو يقول عن هذا الهجوم وغيره:

> بما أن "داعش" ربما يكون له تأثير في هؤلاء المسلمين عامة، فإن كراهيتهم تأتي من وضعهم كمهاجرين غير مرغوب فيهم في أوروبا، خاصة في فرنسا، حيث ما زالوا لا يعاملون كفرنسيين حتى لو كانوا مولودين هناك. المجتمع ككل فيه جزء من السكان غير المتناسبين من الشباب المتعطلين عن العمل مع ظروف سكن وتعليم سيئة وهم عرضة على الدوام للإذلال الثقافي. إنه ليس مجتمعاً موحداً، ما عدا بعض الاستثناءات الجديرة بالاحترام. من هذا الوسط، يأتي الشباب مثل لحويج بوهلال. يمكن ملاحظة نموذج المجرم البسيط في الهجمات الإرهابية الأخيرة في أوروبا بما فيها هجمات باريس وبروكسل.

يتوافق تحليل أحمد تقريباً مع تحليلات الآخرين الذين أجروا بحثاً موسعاً عن المجندين في "داعش"، خاصة سكوت أتران وفريقه. وأظن أن هذا يجب أن يؤخذ بجدية، إلى جانب فرضياته، التي تقترب أيضاً من أعمال المحللين الواسعي الاطّلاع الآخرين: "لتأمين فرص توظيف وتعليم للجالية المسلمة، وبرامج للشباب، وتشجيع القبول، والتنوع والتفاهم. هناك الكثير مما يمكن للحكومات أن تفعله لتأمين تدريب ديني وثقافي ولغوي لهذه الجالية الأمر الذي سيساعد على سبيل المثال في حل مشكلة الأئمة الأجانب الذين يجدون صعوبة في التنازل عن أدوارهم في القيادة ضمن مجتمع محلي".

لمواجهة سبب واحد للمشكلة ليس غير، يشير أتران إلى أن "٧% إلى ٨% من

الشعب الفرنسي فقط مسلمون، بينما من ٦٠% إلى ٧٠% من الموجودين في السجون هم من المسلمين". تجدر الإشارة أيضاً إلى التقرير الأخير لـ"مجلس البحث الوطني الأميركي" الذي وجد أنه "مع الانتباه إلى السياق السياسي، يبدو أنه تم تبني الإرهاب وجمهوره الداعم عبر الأنظمة السياسية التي تمارس القمع السياسي والتي تفتقد الثقة بسياسات دمج كل من المجموعات المنشقة والمعتدلة في المجتمع المدني والعملية السياسية".

من السهل القول: "دعونا نرد بالعنف" وبالقمع، وندمرَهم بالكامل (كما يرى تيد كروز[١])، وهكذا، نحقق لـ"القاعدة" و"داعش" ما يأملون فيه كثيراً، وهذا على الأغلب سيزيد حدة المشكلات كما يحدث الآن في الواقع.

ما هو هدف "داعش" من استهداف المدنيين الأبرياء كما حدث في الهجوم على البلدة البحرية في نيس في فرنسا الذي راح ضحيته ثمانية وأربعون شخصاً؟

كما قلت، أظن أننا ينبغي أن نكون حذرين حول ادعاءات "داعش" واتهاماته بالمبادرة أو حتى بالتورط. فهم عندما يكونون متورطين في مثل هذه الأعمال الوحشية، تكون إستراتيجيتهم واضحة تماماً. وعموماً يميل المحللون الخبراء والمختصون بدراسة "داعش" وأعمال التمرد العنيفة (أمثال سكوت أتران، ويليام بولك، وغيرهم) إلى تصديق كلام "داعش"، كما ينبهون أحياناً إلى "قواعد اللعبة" في الإستراتيجية الجوهرية التي يتبناها "داعش"، التي حددها قبل عقد من الزمن الجناح الرافدي لفرع "القاعدة"، الذي تحول في ما بعد إلى "داعش". نذكر هنا الحقيقتين الأوليتين من هذه الإستراتيجية (مقتبس عن مقالة لأتران):

(الحقيقة ١): ضرب أهداف ناعمة: نوّع ووسّع الضربات المزعجة ضد العدو الصهيوني-الصليبي في كل مكان، في العالم الإسلامي وحتى خارجه إن أمكن، وذلك لتشتيت جهود تحالفات العدو واستنزافها إلى أقصى مدى ممكن.

---

١ تيد كروز: سياسي أميركي عضو في مجلس الشيوخ عن الحزب الجمهوري. (المترجم)

(الحقيقة ٢): اضرب عندما يكون الحراس بعيدين عن الضحايا المحتملين لتعظيم الذعر في عموم الشعب واستنزاف اقتصادهم: "إذا ضربت المرافق السياحية التي يتردد عليها الصليبيون، فإنه سيتم العمل على حماية كل المرافق السياحية في كل دول العالم بقوات إضافية تقدر بأنها ضعف الأعداد العادية، وهذا يتطلب زيادة ضخمة في الإنفاق".

وقد كانت إستراتيجيتهم ناجحة تماماً في نشر الإرهاب وفرض تكاليف ضخمة على "الصليبيين" دون أن يكون لها كلفة تذكر بالنسبة إليهم.

ذُكر أنه ستتم حماية السياح في فرنسا بواسطة القوى المسلحة والجنود في مواقع قضاء العطل بما فيها الشواطئ. إلى أي مدى يرتبط هذا التطور بأزمة اللاجئين في أوروبا، حيث وصل الملايين في السنتين الأخيرتين من الأماكن التي مزقتها الحرب حول العالم؟

من الصعب الحكم على ذلك. لم تعزَ الجرائم في فرنسا إلى اللاجئين الذين وصلوا أخيراً، كما رأيت، وإنما هي أقرب إلى حالة لحويج بوهلال. لكن هناك خوف كبير من اللاجئين يتجاوز الأدلة على ارتباطهم بالجريمة. وهذا يشبه تقريباً ما يحدث في الولايات المتحدة، حيث يعمل الخطاب من النمط الذي يتبناه ترامب في الحديث عن إرسال المكسيك للمجرمين والمغتصبين على إثارة الذعر في نفوس الناس، حتى مع الدليل الإحصائي المحدود الذي ذكرته ميشيل يي هي لي في The *Washington Post* والذي يشير إلى أن "الجيل الأول من المهاجرين كانوا أقل استعداداً للجريمة من الأميركيين المولودين أصلاً في أميركا".

إلى أي مدى ترى أن خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي ناتج عن الخوف من الأجانب وعن التدفق الضخم للمهاجرين إلى أوروبا؟

هناك الكثير من التقارير التي تعطي هذا الانطباع، لكنني لم أرَ أي معلومات واقعية. يجب الانتباه إلى أن اللاجئين يأتون إليها من دول الاتحاد الأوروبي،

وليس من أولئك الذين يهربون من أماكن النزاعات. وما يستحق التذكير أيضاً أن بريطانيا لعبت دوراً غير صغير في خلق اللاجئين. غزو العراق هو أحد الأمثلة، وهناك أمثلة عدة أخرى إذا أخذنا في الحسبان العمق التاريخي. نجد اليوم أن عبء التعامل مع نتائج الجرائم الأميركية-البريطانية يقع أساساً على عاتق الدول التي لا تتحمل مسؤولية هذه الجرائم، مثل لبنان، حيث يقدر أن نحو ٤٠% من سكانه هم من اللاجئين.

هل تشترك الولايات المتحدة والقوى الغربية الكبرى فعلياً في الحرب ضد "داعش"؟ قد يبدو هذا موضع شك بالنسبة إلى مراقب خارجي بفعل التأثير المتنامي لـ"داعش" والقدرة المستمرة للتنظيم على تجنيد الجنود لمصلحته من داخل أوروبا.

تنتشر مثل هذه الأفكار في الشرق الأوسط، لكنني لا أظن أن لها أي مصداقية. الولايات المتحدة قوية، لكنها ليست قوية جداً. هناك ميل إلى نسب كل شيء يحدث في العالم إلى CIA أو مخطط غربي شيطاني، فهناك الكثير من الأحداث التي تحتاج إلى الإدانة بحدة. والولايات المتحدة قوية فعلاً، لكن ليس بأي حال مما يعتقد غالباً.

يبدو أن هناك تغيراً جيوسياسياً يحدث في الدور السياسي الإقليمي لتركيا، الأمر الذي كان السبب الأساسي وراء الانقلاب الفاشل في تموز/ يوليو ٢٠١٦. هل تجد مثل هذا التغيير جارياً؟

هناك بالتأكيد تغير في السياسة الإقليمية منذ عهد رئيس الوزراء التركي السابق داوود أوغلو الذي تحدث عن "سياسة صفر مشكلات"، لكن ذلك التغير جاء لأن المشكلات تفاقمت. تسعى تركيا إلى أن تصبح قوة إقليمية، ما وصف أحياناً بالعثمانية الجديدة، الأمر الذي يبدو مستمراً، إن لم يكن متسارعاً. ومع زيادة التوتر في العلاقات مع الغرب نتيجة استمرار حكومة أردوغان انجرافها القوي

نحو الحكم المستبد مع معايير قمعية متطرفة تماماً، من الطبيعي أن تتجه تركيا إلى البحث عن تحالفات في مكان آخر، تحديداً مع روسيا. زيارة أردوغان الأولى بعد الانقلاب كانت إلى موسكو لكي يعيد "حلف الصداقة بين موسكو وأنقرة" (وفق قوله) إلى ما كان عليه قبل أن تسقط تركيا الطائرة الروسية في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٥ عندما زعموا أنها اخترقت الحدود التركية لبضع ثوانٍ بينما كانت تنفذ مهمة قصف في سوريا. لسوء الحظ جداً، هناك معارضة غربية ضعيفة جداً لعنف أردوغان وللتصعيد الشديد للأعمال الوحشية ضد الشعب الكردي في الجنوب الشرقي، الذي يصفه بعض المراقبون الآن بأنه يقارب الرعب الذي حدث في تسعينيات القرن الماضي. بالنسبة إلى الانقلاب، لا تزال خلفيته الأساسية غامضة حتى الآن. لا أرى دليلاً على أن التغيرات في السياسة الإقليمية لعبت دوراً فيه.

ضمن الانقلاب على أردوغان تعزيز نظام الحكم الاستبدادي جداً في تركيا؛ اعتقل أردوغان آلاف الناس وأغلق وسائل إعلام ومدارس وجامعات تابعة للانقلاب. وفي الحقيقة ربما تكون آثار الانقلاب قد زادت حتى دور الجيش في العلاقات السياسية بما أنه سيصبح تحت السلطة المباشرة للرئيس نفسه، وذلك في حركة كان أردوغان قد بدأها سابقاً. كيف يؤثر هذا في علاقة تركيا مع الولايات المتحدة والقوى الأوروبية إذا أخذنا في الحسبان مزاعم الأخيرة حول حقوق الإنسان والديموقراطية داخل تركيا وحول مساعي أردوغان إلى إقامة روابط وثيقة مع بوتين؟

"مزاعم" هي الكلمة الصحيحة. فخلال التسعينيات من القرن الماضي مارست الحكومة التركية أعمالاً وحشية رهيبة استهدفت فيها الشعب الكردي، إذ قُتل عشرات الآلاف، ودُمرت آلاف القرى والبلدات، وأُخرج مئات الألوف (وربما ملايين) من بيوتهم، مع كل ما يمكن تخيله من تعذيب. ٨٠% من السلاح كان يأتي من واشنطن، وازدادت النسبة بزيادة الأعمال الوحشية. في عام واحد،

١٩٩٧، عندما بلغت الأعمال الوحشية ذروتها، أرسل كلينتون إلى تركيا أسلحة أكثر من مجموع ما تم إرساله إليها طوال مرحلة بعد الحرب كلها حتى ظهور حملة قمع الاحتجاجات. وقد تجاهلت وسائل الإعلام فعلياً كل هذا. مع أن *The New York Times* تملك مكتباً في أنقرة، فإنها لم تأتِ على ذكر الموضوع. بالطبع، كانت الحقائق معروفة جداً في تركيا... وغيرها لمن يهتمون بالأمر. تبلغ الأعمال الوحشية الذروة مرة ثانية اليوم، كما أشرت، لكن الغرب يفضل النظر إلى مكان آخر.

رغم ذلك، تصبح العلاقات بين نظام أردوغان والغرب أكثر توتراً، وهناك غضب شديد ضد الغرب من داعمي أردوغان لأن المواقف الغربية تجاه الانقلاب (تنتقده باعتدال، لكن ليس على النحو الذي يكفي النظام). أما باتجاه الاستبداد المتزايد والقمع الشديد، فالانتقاد غير قوي، لكن النظام يراه كثيراً جداً. في الحقيقة، هناك اعتقاد كبير أن الولايات المتحدة هي من بدأت الانقلاب.

الولايات المتحدة مدانة أيضاً لأنها طالبت بدليل قبل تسليم غولن الذي يتهمه أردوغان بأنه وراء الانقلاب. لا يمكن تجاهل سخرية الأقدار هنا؛ ربما يتذكر أحدنا أن الولايات المتحدة قصفت أفغانستان لأن "طالبان" رفضت تسليم أسامة بن لادن دون دليل. أو خذ قضية إيمانويل "توتو" كونستانت، قائد القوة الإرهابية FRAPH ("جبهة الرقي والتقدم في هاييتي") الذي عبث في هاييتي في ظل حكم الديكتاتورية العسكرية في بداية التسعينيات. وعندما أسقط المجلس العسكري بواسطة الغزو البحري، هرب إلى نيويورك حيث عاش بارتياح. أرادت هاييتي تسليمه وكان لديها أكثر من دليل كافٍ لكن كلينتون رفض" على الأرجح لأنه كان من الممكن أن يكشف العلاقات التي ربطت كلينتون بالمجلس العسكري المجرم.

يبدو أن صفقة المهاجرين الأخيرة بين تركيا والاتحاد الأوروبي على وشك الفشل، مع ذهاب أردوغان بعيداً جداً ليقول علناً إن "القادة الأوروبيين لم يكونوا صادقين". ما هي نتائج ذلك على العلاقات التركية مع الاتحاد الأوروبي، وعلى اللاجئين أنفسهم، إذا فشلت الصفقة؟

رشت أوروبا في الأساس تركيا لمنع اللاجئين البائسين الهاربين من الجرائم، التي يتحمل الغرب مسؤولية كبرى عنها، من الوصول إلى أوروبا. يشبه هذا محاولات أوباما استخدام الدعم المكسيكي لمنع لاجئي أميركا الوسطى - الذين هم في الغالب ضحايا لسياسات الولايات المتحدة بما فيها سياسات إدارة أوباما - من الوصول إلى حدود الولايات المتحدة. هذا تناقض أخلاقي لكنه أفضل من تركهم يغرقون في البحر المتوسط. تدهور العلاقات سيجعلهم يسافرون بطرق أسوأ على الأرجح.

لا يزال "الناتو"، التحالف العسكري الذي تقوده أميركا، يعزز وجوده في أوروبا الشرقية في المدة الأخيرة، بينما هو مصمم على وقف الانتعاش الروسي بخلق انقسامات بين أوروبا وروسيا. هل تسعى الولايات المتحدة إلى نزاع عسكري مع روسيا، أم الدافع إلى مثل هذه التحركات مجرد الحاجة إلى الحفاظ على المجمع الصناعي العسكري سليماً في مرحلة ما بعد الحرب الباردة؟

بالتأكيد "الناتو" هو تحالف عسكري تسيطر الولايات المتحدة عليه. عندما انهار الاتحاد السوفياتي، اقترح ميخائيل غورباتشوف نظام أمن على امتداد القارة، الأمر الذي رفضته الولايات المتحدة، مصرة على الاحتفاظ بـ"الناتو" وتوسيعه. وقد وافق غورباتشوف على السماح لألمانيا الاتحادية بالانضمام إلى "الناتو"، وكان هذا تنازلاً مهماً في ضوء الأحداث التاريخية. لكن كان هناك شيء مقابل شيء: "الناتو" لا يتوسع "إنشاً واحداً نحو الشرق"، أي شرق ألمانيا، كان ذلك ما وعد به بوش الأب ووزير خارجيته جيمس بيكر، غورباتشوف،

لكن دون ورقة مكتوبة؛ كان اتفاقاً شفهياً فقط، وادّعت الولايات المتحدة في ما بعد أن ذلك يعني أنه لم يكن ملزماً.

هناك بحث أرشيفي دقيق أجراه جوشوا آر. إيتزكويس شيفرينسون نشر في الربيع الماضي في مجلة *International Security* الرفيعة المستوى في هارفرد-ماساتشوستس، يكشف بقدر معقول جداً أن الاتفاق كان خداعاً مقصوداً، وهذا اكتشاف مهم جداً يمكنه أن يحل فعلياً، على ما أظن، الجدل العلمي الدائر حول القضية. فلقد توسع "الناتو" شرق ألمانيا في السنوات التالية ووصل إلى الحدود الروسية، وقد أدان جورج كينان وغيره من المعلقين المحترمين جداً هذه المخططات لأنها كانت على الأرجح ستقود إلى حرب باردة جديدة بما أن روسيا شعرت أن التهديد بات على حدودها الطبيعية. وقد زادت خطورة التهديد أكثر عندما دعا "الناتو" أوكرانيا للانضمام إليه في عامي ٢٠٠٨ و٢٠١٣. وكما أدرك المحللون الغربيون، يزيد هذا تهديد القضايا الإستراتيجية الروسية الأساسية، الأمر الذي ناقشه، على سبيل المثال، جون ميرشايمر في مجلة *Foreign Affairs*، وهي مجلة المؤسسة الرئيسية.

لكنني لا أظن أن الهدف هو وقف الانتعاش الروسي أو الحفاظ على سلامة المجمع الصناعي العسكري. وبالتأكيد الولايات المتحدة لا تريد صراعاً عسكرياً، الأمر الذي قد يدمر كلا الجانبين (والعالم). بدلاً من ذلك، أظن أنه محاولة عادية من قوة عظمى لتوسيع هيمنتها العالمية. لكن هذا يزيد تهديد الحرب التي قد تحدث مصادفة فقط، كما نبه كينان وآخرون في تنبؤاتهم.

في رأيك، هل ما زالت الحرب النووية بين الولايات المتحدة وروسيا احتمالاً واقعياً جداً في عالم اليوم؟

احتمال واقعي جداً، وفي الحقيقة، احتمال متزايد، وهذا ليس رأيي فقط؛

هو أيضاً رأي الخبراء الذين حددوا ساعة نهاية العالم في **نشرة العلماء الذريين**[1]، كذلك هو رأي وزير الدفاع السابق وليام بيري، أحد أكثر الخبراء احتراماً وتجربة في هذه القضايا، وغيره كثيرون ليسوا من مروجي الإشاعات على الإطلاق. إن تاريخ الحوادث القريبة التي كان من الممكن أن تكون حوادث نهائية صادم في الحقيقة، مع أننا لا نتحدث عن المغامرات الخطيرة جداً، فبقاؤنا أحياء في عهد الأسلحة النووية هو معجزة، واللعب بالنار خطير في النهاية. هذه الأسلحة يجب إزالتها من الأرض، كما يرى العديد من أكثر المحللين محافظة مثل هنري كيسنجر، وجورج شولتز، وغيرهم.

١ **نشرة العلماء الذريين**: مجلة تابعة لجامعة شيكاغو، صممها مجموعة من العلماء المشتركين في مشروع مانهاتن، وهو البرنامج المسؤول عن الأسلحة النووية الأولى، وقد حددوا ساعة القيامة وفقاً لمجموعة من الأسس تمثل التهديدات العالمية: التهديدات النووية، التغير المناخي، الأمن الحيوي، الإرهاب البيولوجي، التهديدات المتنوعة الأخرى بما فيها الحرب الإلكترونية والذكاء الاصطناعي. (المترجم)

هل التكامل الأوروبي يتفكك؟[1]

سي جي بوليكرونيو: نعوم، أشكرك على إجراء هذا الحوار حول التطورات الجارية في أوروبا. أود أن أبدأ بسؤالك: لماذا تحدث أزمة اللاجئين في أوروبا في هذا الوقت وفق رأيك؟

نعوم تشومسكي: كانت الأزمة تعد منذ وقت طويل، وهي الآن تعصف بأوروبا لأنها تجاوزت الحدود من الشرق الأوسط ومن أفريقيا. كان هناك ضربتان غربيتان تركتا أثراً خطيراً في ما يجري. الأولى كانت الغزو الأميركي-البريطاني للعراق، الغزو الذي وجه ضربة قاتلة تقريباً إلى بلد كان قد دمّر سابقاً بهجوم عسكري ضخم قبل عشرين عاماً، تلته العقوبات الأميركية-البريطانية التي هي قرار فعلي بالإبادة الجماعية. بغض النظر عن المذابح والإبادة، أشعل الاحتلال الوحشي صراعاً طائفياً هو الآن يمزق البلد وكامل المنطقة. شرد الغزو ملايين الناس، العديد منهم هربوا وتم استيعابهم في الدول المجاورة، الدول الفقيرة التي ترك لها أن تتعامل بطريقة ما مع نتائج جرائمنا.

إحدى نتائج الغزو كانت ظهور المسخ الرهيب: "داعش"، الذي يساهم الآن في الكارثة السورية المرعبة. مرة ثانية: كان على دول الجوار أن تستوعب تدفق اللاجئين. تركيا وحدها تؤوي أكثر من مليوني لاجئ سوري، وتساهم في الوقت

---

١ نشر لأول مرة في Truthout في ٢٥ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٦.

نفسه في تدفقهم بسبب سياساتها في سوريا والمتمثلة في دعم "جبهة النصرة" المتطرفة وغيرها من الإسلاميين الأصوليين، ومهاجمة الكرد الذين هم القوة الرئيسية على الأرض في مواجهة "داعش" الذي استفاد أيضاً من الدعم التركي غير المخفي جداً. لكن هذا المد لا يمكن أن يستمر طويلاً ضمن المنطقة.

الضربة الكارثية الثانية هي التي دمرت ليبيا. وقد أصبحت فوضى المجموعات المتحاربة الآن، و"داعش" أساساً، مصدراً غنياً للجهاديين ولتدفق السلاح من غرب أفريقيا إلى الشرق الأوسط، وممراً لتدفق اللاجئين من أفريقيا. وإذا تحدثنا عن العوامل ذات المدى الأبعد، فإن أوروبا كانت لقرون مضت تعذب أفريقيا، أو لنقلها بشكل أكثر اعتدالاً، كانت تستغل أفريقيا من أجل تطورها الخاص، متبنية توصيات أفضل المخططين الأميركيين، جورج كينان، لمرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية.

لنأخذ مثالاً واحداً من التاريخ الذي من المعروف أنه مشوه جداً: حالة بلجيكا، التي ترزح الآن تحت أزمة اللاجئين. ثروة بلجيكا مستمدة في جزء كبير منها من "استغلالها" الكونغو بوحشية تتجاوز حتى منافسيها الأوروبيين. وقد نالت الكونغو حريتها أخيراً في ١٩٦٠، واستطاعت أن تصبح بلداً غنياً ومتقدماً حالما تحررت من السيطرة البلجيكية، محفزة تطور أفريقيا ككل أيضاً. كانت هناك آمال واقعية تحت قيادة باتريس لومومبا، أحد أكثر الشخصيات الواعدة في أفريقيا، الذي كان هدفاً للاغتيال السياسي من CIA، لكن البلجيكيين كانوا هناك أولاً، حيث قُطعت جثته إلى قطع صغيرة وأذيبت في حمض الكبريتيك. دعمت الولايات المتحدة وحلفاؤها موبوتو القاتل المهووس بالسرقة. حتى الآن لا تزال الكونغو الشرقية تمثل أسوأ مشاهد المذابح في العالم بمساعدة رواندا المفضلة لدى الولايات المتحدة، بينما تغذي الجيوش الشعبية المتحاربة شهوة الشركات المتعددة الجنسيات الغربية للمعادن من أجل الهواتف الخلوية

وغيرها من عجائب التقنيات المتطورة. يمكن تعميم الصورة أكثر في أفريقيا مع زيادة خطورة الجرائم التي لا تحصى. وبالنسبة إلى أوروبا، يجتمع كل هذا ليصبح أزمة لاجئين!

هل تمثل موجات المهاجرين (من الواضح أن العديد منهم مهاجرين، وليسوا ببساطة لاجئين هربوا من المناطق التي تمزقها الحروب) التي تخترق قلب أوروبا نوعاً من "كارثة طبيعية"، أم أنها مجرد نتيجة للسياسات؟

هناك مقدار ضئيل مرتبط بالكارثة الطبيعية في ما يحدث. فمن المحتمل أن الجفاف السيئ في سوريا الذي حطم المجتمع كان نتيجةً للاحتباس الحراري العالمي، وهو ليس طبيعياً تماماً. كذلك أزمة دارفور في جزء منها هي نتيجة التصحر الذي قاد مجموعات الرحالة من السكان إلى مناطق مستقرة. والمجاعات المرعبة في أفريقيا الوسطى اليوم قد تكون ناتجة أيضاً في جزء منها عن الاعتداء على البيئة خلال حقبة الأنثروبوسين[1]، الحقبة الجيولوجية الحديثة عند دمرت النشاطات البشرية، وعلى رأسها الصناعة، آفاق البقاء الكريم، وستستمر في ذلك ما لم تكبح.

يواجه المسؤولون في الاتحاد الأوروبي وقتاً عصيباً جداً مع أزمة اللاجئين لأن عدداً من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي ترفض الاضطلاع بدورها وقبول أي شيء غير مجرد حفنة من اللاجئين. ما الذي يكشفه ذلك عن حكومة الاتحاد الأوروبي وقيم عدد من المجتمعات الأوروبية؟

تعمل الحكومة الأوروبية بفعالية كبيرة جداً لفرض معايير تقشف قاسية تدمر الدول الأفقر وتفيد المصارف الشمالية. لكن هذا يتوقف كليّاً تقريباً عند الحديث

---

١ حقبة الأنثروبوسين: حقبة جيولوجية تتميز بالتأثيرات التي أحدثها البشر على كوكب الأرض. (المترجم)

عن محنة إنسانية هي في جزء أساسي منها نتيجة الجرائم الغربية. يقع العبء على البعض الذين كانوا يريدون، مؤقتاً على الأقل، أن يفعلوا شيئاً أكثر من مجرد محاولة تقديم المساعدة، مثل السويد وألمانيا، فيما أغلق الآخرون حدودهم. تحاول أوروبا أن تشجع تركيا على إبقاء اللاجئين البائسين بعيداً عن حدودها تماماً كما تفعل الولايات المتحدة، حيث تفرض على المكسيك أن تمنع هؤلاء الذين يحاولون أن يهربوا من الخراب الذي تخلفه جرائم الولايات المتحدة من الوصول إلى حدود الأخيرة. حتى أن هذا يوصف كسياسة إنسانية تقلل "الهجرة غير الشرعية".

ما الذي نفهمه من كل هذا عن القيم السائدة؟ من الصعب حتى أن نستخدم كلمة "قيم"، فما بالك في التعليق على ذلك. ذلك تحديداً عند الكتابة في الولايات المتحدة، البلد الذي يرجح أنه الأكثر أماناً في العالم، الكلمة التي تستهلك الآن عند الجدل في ما إذا كان يسمح للسوريين على الإطلاق لأن واحداً قد يكون إرهابياً ويدعي أنه طبيب، وفي ما إذا كان يسمح لأي مسلم على الإطلاق... بينما جدار ضخم يحمينا من المهاجرين الهاربين من الجنوب المدمر من الحدود.

ما رأيك في الجدل الدائر حول أنه يستحيل على عدد من الدول الأوروبية أن تستوعب الكثير جداً من المهاجرين واللاجئين؟

فعلت ألمانيا أقصى ما يمكن، استوعبت نحو مليون لاجئ في بلد غني جداً فيه أكثر من ٨٠ مليون نسمة. بالمقارنة مع لبنان، وهو بلد فقير يعاني مشكلات داخلية خطيرة، يشكل السوريون الآن نحو ٢٥% من سكانه، بالإضافة إلى أحفاد أولئك الذين كانوا من المهجرين الفلسطينيين. أكثر من ذلك، بخلاف لبنان، ألمانيا تحتاج المهاجرين إلى حد بعيد للحفاظ على سكانها في ظل تناقص نسبة المواليد الأمر الذي يقال أنه نتيجة لتعليم المرأة في

كل أنحاء العالم. وكينيث روث، رئيس منظمة حقوق الإنسان، محق بالتأكيد في ملاحظته أن "هذه الموجة من الناس تشبه كثيراً مجرىً مائياً رفيعاً أمام البركة التي يجب أن تحتويه". وبالنظر إلى ثروة الاتحاد الأوروبي واقتصاده المتقدم، من الصعب أن نجادل أن أوروبا تفتقد إلى وسائل استيعاب هؤلاء القادمين الجدد، تحديداً في البلدان التي تحتاج المهاجرين من أجل صحة اقتصادها.

الكثير من اللاجئين الذين يحاولون الوصول إلى أوروبا لم يكملوا الرحلة أبداً، إضافة إلى عدد ممن ماتت آمالهم على سواحل إيطاليا واليونان. في الحقيقة، وفقاً للمفوضية العليا للّاجئين في الأمم المتحدة (UNHCR)، فإن أكثر من ٢,٥٠٠ شخص ماتوا الصيف الماضي (٢٠١٥) فقط أثناء محاولتهم عبور البحر الأبيض المتوسط إلى أوروبا، بعد أن أصبح الساحل الجنوبي الغربي لتركيا نقطة انطلاق لآلاف اللاجئين الذين يغريهم مهربو المهاجرين الأتراك بالسفر عبر القوارب المتهالكة. لماذا لا تضغط أوروبا أكثر على حكومة الرئيس التركي رجب طيب أردوغان لتفعل شيئاً ما حيال هذا الوضع الرهيب؟

تركزت الجهود الأوروبية الأساسية في الضغط على تركيا للإبقاء على المأساة والمعاناة بعيدة عنا على نحو يشبه كثيراً الوضع بين الولايات المتحدة الأميركية والمكسيك. فموت هؤلاء الأشخاص ليس ذا أهمية ما دمنا في أمان من العدوى.

اتهمت أردوغان أخيراً بازدواجية المعايير حول الإرهاب عندما اختارك تحديداً من بين مئات الأكاديميين الذين وقعوا على عريضة يعارضون فيها الممارسات التركية ضد الشعب الكردي، ووصفك بأنك إرهابي. هل يمكنك أن تقول شيئاً حول هذه القضية بما أنها تطورت إلى حدث عالمي؟

هذا دقيق تماماً. بدأ مجموعة من الأكاديميين الأتراك توقيع عريضة تعترض على القمع الشديد والمتزايد الذي تمارسه الحكومة التركية ضد شعبها الكردي،

وكنت واحداً من عدة أشخاص أجانب تمت دعوتهم للتوقيع. وبعد الهجوم الإرهابي الوحشي في إسطنبول مباشرةً شن أردوغان هجوماً عنيفاً ولاذعاً على موقّعي البيان، معلناً على طريقة بوش أنك إما أن تكون معنا وإما مع الإرهابيين. بما أنه اختارني من أجل سيل من الذم، فقد طلب مني الإعلام التركي والأصدقاء أن أرد، وقد فعلت ذلك باختصار كما يلي:

> اتهمت تركيا "داعش" الذي ساعده أردوغان بعدة طرق بأنه وراء الهجوم، بينما يدعم أردوغان "جبهة النصرة" التي تكاد لا تختلف عن "داعش"، ثم بدأ هجوماً على هؤلاء الذين يدينون جرائمه ضد الكرد الذين يصادف أنهم القوة الأساسية على الأرض في مواجهة "داعش" في كل من سوريا والعراق. هل يحتاج الأمر إلى تعليق آخر؟

الأكاديميون الأتراك الذين وقعوا البيان اعتقلوا وتم تهديدهم، وهوجم الآخرون جسدياً، بينما استمر القمع الحكومي في التصاعد. تكاد أيام التسعينيات المظلمة لا تمّحي من الذاكرة، وكما من قبل، سجل الأكاديميون الأتراك وغيرهم أمانةً وشجاعةً ملحوظة في المعارضة القوية لجرائم الدولة بصورة نادراً ما تجدها في مكان آخر، معرضين أنفسهم للخطر ومتحملين أحياناً عقوبات شديدة بسبب مواقفهم الجديرة بالاحترام. ولحسن الحظ هناك دعم دولي متزايد لهم، رغم أنه ما زال أقل بكثير مما يجب.

أشرت في إحدى مراسلاتنا إلى أردوغان بـ"ديكتاتور أحلامه"، ما الذي تعنيه بهذا؟

نفّذ أردوغان لسنوات عدة خطوات لدعم سلطته منقلباً على الخطوات المشجعة نحو الديموقراطية والحرية التي تمت في تركيا في سنوات سابقة. وتظهر كل المؤشرات أنه يسعى أن يصبح حاكماً مستبداً متطرفاً مقترباً من الدكتاتورية، ومن أن يكون حاكماً قمعياً قاسياً.

تستمر الأزمة اليونانية دون انقطاع، والدائنون الدوليون لهذا البلد يطالبون باستمرار بإصلاحات إضافية من النوع الذي لا تستطيع أي حكومة ديموقراطية في أي مكان آخر في أوروبا تحقيقه. وفي الحقيقة إن مطالباتهم بإصلاحات أكثر لا تكون مترافقة في بعض الحالات بمعايير محددة، ما يعطي انطباعاً أن ما يحدث ليس أكثر من ممارسة سادية قاسية على الشعب اليوناني. ما رأيك في هذه القضية؟

الشروط التي فرضت على اليونان لمصلحة الدائنين خربت البلد. كان الهدف المعلن هو تقليل عبء الدين الذي ازداد بفعل هذه الشروط. وبما أن الاقتصاد قد ضعف، فإن إجمالي الناتج المحلي انحدر على نحو طبيعي، وتزايد معدل الدين إلى إجمالي الناتج المحلي (GPD) رغم التقليل الكبير للإنفاق الحكومي. نظرياً كانت اليونان مستعدة للإعفاء من الدين، أما عملياً، فأصبحت ممراً تتدفق عبره المساعدات الأوروبية إلى المصارف الشمالية التي أعطت قروضاً محفوفة بالمخاطر وفشلت في استردادها، وهم يريدون أن يحصّلوها من دافع الضرائب الأوروبي، وهذه صفة معروفة للمؤسسات المالية في عهد الليبرالية الجديدة.

عندما اقترحت الحكومة في اليونان أن تطلب من الشعب أن يعبر عن آرائه حول مصيره، كان رد فعل النخبة الأوروبية أنهم عبروا عن رعبهم المطلق بوقاحة. كيف يمكن لليونانيين أن يتجرؤوا على اعتبار الديموقراطية قيمة يجب أن تحترم في البلد الذي تعود أصولها إليه؟ رد المسؤولون في الاتحاد الأوروبي بقسوة مفرطة، وفرضوا شروطاً أقسى لتحويل اليونان إلى خراب. في هذه الأثناء، كانوا يخصصون دون شك ما يتمكنون من تخصيصه لأنفسهم. هدف هذه القسوة المفرطة ليس الشعب اليوناني تحديداً، لكن أي أحد يتجرأ أن يتخيل أن الشعب قد يكون له حقوق ليبدأ بالمقارنة مع المؤسسات المالية والمستثمرين. عموماً لم تحقق معايير التقشف خلال التراجع الاقتصادي أي هدف اقتصادي، كما يرى حتى اقتصاديو صندوق النقد الدولي (IMF) رغم أن سياسييه لا يرون ذلك،

ومن الصعب اعتبارها سوى حرب طبقية تهدف إلى إلغاء المكاسب الديموقراطية الاجتماعية التي هي إحدى المساهمات الأوروبية الكبرى في الحضارة الحديثة.

ما رأيك في حكومة سيريزا، التي تراجعت عن الوعود التي قطعتها قبل الانتخابات وانتهى بها الأمر بتوقيع اتفاق إنقاذ جديد لتصبح بذلك مجرد حكومة يونانية أخرى تفرض معايير التقشف على الشعب؟

لا أشعر أنني مطلع كفاية على الوضع كي أعلق على خيارات سيريزا المحددة أو لتقييم الطرق البديلة التي كان يمكنه اتباعها. كان من الممكن أن تكون خياراته أفضل بكثير لو أنهم حصلوا على دعم القوى الشعبية من مكان آخر في أوروبا. وأعتقد أن ذلك كان ممكناً.

وزير المالية اليوناني السابق، يانيس فاروفيكس، على وشك أن يطلق حزباً جديداً هدفه، كما قال، "فكرة بسيطة لكن جوهرية: جعل أوروبا ديموقراطية". عندي سؤالان لك حول هذا الموضوع: الأول، لماذا تصبح الديموقراطية الاجتماعية على نحو متزايد شيئاً من الماضي في عدد من المجتمعات الأوروبية؟ الثاني، إلى أي مدى يمكن للشخص أن يجعل النظام الرأسمالي "ديموقراطياً"؟

تعرضت الديموقراطية الاجتماعية، ليس في شكلها الأوروبي المختلف فقط، وإنما في أشكالها الأخرى أيضاً، لهجوم شديد خلال مرحلة الليبرالية الجديدة في الجيل الماضي، الأمر الذي كان مؤذياً لعامة السكان تقريباً في كل مكان بينما يفيد النخب القليلة. كشفت دراسة نشرتها Oxfam[1] أخيراً إحدى تفسيرات بشاعة هذه التعاليم، إذ وجدت أن الأغنياء في العالم الذين يمثلون ١% فقط من مجموع السكان سيملكون قريباً أكثر من نصف ثروة العالم. في الولايات

---

١ "أوكسفام": إحدى أكبر المنظمات الخيرية الدولية المستقلة في مجالي الإغاثة والتنمية. تعمل في أكثر من ٩٠ بلداً في العالم مع منظمات محلية شريكة من أجل التوصل إلى حلول دائمة للفقر. (المترجم)

المتحدة التي هي أثرى مجتمعات العالم الكبرى والتي تتمتع بميزات لا تضاهى هناك ملايين الأطفال يعيشون في عائلات تحاول العيش على دولارين فقط في اليوم، وحتى هذا الأجر الزهيد يتعرض للهجوم ممّن يعرفون بالمحافظين.

من الممكن أن نناقش إلى أي مدى يمكن المضي قدماً في الإصلاحات في ظل الأنواع المختلفة الموجودة من الرأسمالية الحكومية. لكن فكرة أن هذه الأنواع تستطيع تجاوز ما هو موجود الآن فهذا أمر لا يحتمل الشك على الإطلاق، ولا شك أنه يجب بذل كل الجهود لإبقائها ضمن حدودها. وهذا يجب أن يكون الهدف حتى بالنسبة إلى أولئك الذين يلتزمون الثورة الاجتماعية التي قد تقود إلى نتائج أكثر رعباً وسوءاً ما لم تكن ناتجة عن كتلة ضخمة مخلصة من الشعب الذي يدرك أن مراكز القوة ستعوّق أي خطوات أبعد في هذا الاتجاه.

فرضت أزمة اللاجئين في أوروبا على عدد من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، بما فيها النمسا والسويد والدنمارك وهولندا أن يعلقوا اتفاقية شينغن[1]. هل تعتقد أننا سنشهد انحلال مشروع التكامل في الاتحاد الأوروبي بما فيه ربما العملة الموحدة؟

أظن أن علينا أن نميز بين العملة الموحدة التي لم تكن ملائمة للظروف، وبين مشروع تكامل الاتحاد الأوروبي، الذي أظن أنه حقق تقدماً كبيراً. يكفي أن نتذكر أنه لمئات السنين كان الأوروبيون يتبادلون الذبح بأبشع الطرق. التغلب على العداءات القومية وإزالة الحدود إنجاز جوهري. قد يكون من العار جداً أن تنهار اتفاقية شينغن تحت تهديد معروف يجب ألا يكون من الصعب إدارته بطريقة إنسانية، وربما كان ذلك ليساهم بالفعل في الصحة الثقافية والاقتصادية للمجتمع الأوروبي.

---

١ اتفاقية تسمح بإلغاء مراقبة الحدود بين البلدان الموقعة عليها مع تطبيق سياسة مشتركة من أجل الدخول المؤقت للأشخاص. (المترجم)



منع البوركيني، الإلحاد الجديد، العبادة الرسمية: الدين في السياسة[1]

سي جي بوليكرونيو: على مر التاريخ الإنساني، أمّن الدين خلاصاً من الألم والمعاناة للناس الفقراء والمظلومين حول العالم، الأمر الذي يرجح أن ماركس عناه عندما قال: "الدين هو أفيون الشعب". لكن في الوقت نفسه ارتكبت بشاعات لا توصف باسم الرب، والمؤسسات الدينية غالباً تستخدم كقائم على التقليد. ما هي وجهة نظرك حول دور الدين في العلاقات الإنسانية؟

نعوم تشومسكي: الصورة العامة قبيحة تماماً ومألوفة جداً فلا داعي لوصفها. لكن ما يستحق التذكير أن هناك بعض الاستثناءات. إحدى الأمثلة اللافتة ما حدث في أميركا اللاتينية بعد عقد المجمع الفاتيكاني[2] الثاني عام ١٩٦٢ بمبادرة البابا جون[3] الثالث والعشرين، إذ أدت الإجراءات التي اتخذت إلى خطوات

١ أجري بالمشاركة مع ليلي سيج، ونشر لأول مرة في Truthout، في ٣١ آب/ أغسطس ٢٠١٦.

٢ المجمع الفاتيكاني الثاني: مجمع كنسي كاثوليكي انعقد بين عامي ١٩٦٢-١٩٦٥ وصدر عنه جملة من القرارات والمراسيم أدت إلى إصلاحات مختلفة في جسم الكنيسة كان أبرزها استبدال اللغة اللاتينية باللغات المحلية في الصلاة، والإقرار بالحركة المسكونية وغيرها. (المترجم)

٣ المقصود هو البابا يوحنا الثالث والعشرون الذي حمل لقب جوني ووكر بسبب الجولات الليلية التي كان يجريها في روما. (المترجم)

مهمة باتجاه إعادة رسالة السلام الأصلية لـ**الإنجيل**، التي تم هجرها عندما اعتنق الإمبراطور قسطنطين المسيحية، في القرن الرابع، وأعلنها ديناً رسمياً للإمبراطورية الرومانية، محولاً الكنيسة من كنسية للمضطَهدين إلى كنيسة لمن يمارسون الاضطهاد، وفق وصف مؤرخ المسيحية هانز كونج لهذا التحول. وافق على رسالة المجمع الفاتيكاني الثاني في أميركا اللاتينية الأساقفة، والكهنة، والشخصيات العامة، الذين كرسوا أنفسهم لمساعدة الفقراء والناس المضطهدين بشدة لتنظيمهم من أجل الحصول على حقوقهم والدفاع عنها، ما أصبح يدعى "لاهوت التحرير".

بالطبع، كانت هناك جذور سابقة ونسخ مشابهة في عدد من الطوائف البروتستانية بما فيها المسيحيون الإنجيليون. شكلت هذه المجموعات جزءاً جوهرياً من التطور الملحوظ في الولايات المتحدة في الثمانينيات عندما لم يكتف، للمرة الأولى على حد علمي، العديد جداً من الناس بالاعتراض على الجرائم السيئة التي كانت حكومتهم ترتكبها فقط، وإنما ذهبوا للانضمام ومساعدة الضحايا للنجاة من الهجوم.

أطلقت الولايات المتحدة حرباً فعلية ضد الكنيسة على نحو كان أكثر دراماتيكية وسط أميركا في الثمانينيات. كان العقد مميزاً بحدثين خطيرين في السلفادور: اغتيال رئيس الأساقفة أوسكار روميرو، "صوت من لا صوت لهم"، واغتيال ستة من مفكري أميركا اللاتينية المهمين، الكهنة اليسوعيين، في ١٩٨٩. اغتيل روميرو بعد بضعة أيام من إرساله رسالة بليغة إلى الرئيس كارتر يسأله ألّا يرسل مساعدة إلى المجلس العسكري القاتل الذي قد يستخدمها لـ"تدمير منظمات الشعب التي تقاتل للدفاع عن حقوقها الإنسانية الأساسية"، وفق كلمات روميرو. وهكذا فعلت القوى الأمنية، في دول المنطقة التي تسيطر عليها الولايات المتحدة، تاركين عدداً من شهداء الدين مع عشرات الآلاف

من الضحايا العاديين: القرويون الفقراء، ناشطو حقوق الإنسان، وغيرهم ممن يهدفون إلى "الدفاع عن حقوقهم الإنسانية الأساسية".

شعر الجيش الأميركي بالفخر لأنه ساعد في إزالة الهرطقة الخطيرة التي تبنت "الخيار المفضل بالنسبة إلى الفقراء"، رسالة الإنجيل. وأعلنت مدرسة الأميركيتين (التي أعيدت تسميتها بمعهد نصف الكرة الغربي للتعاون الأمني) الشهيرة بتدريب قتلة أميركا اللاتينية بفخر أن لاهوت التحرير "هزم بمساعدة الجيش الأميركي".

هل تؤمن بالعامل الروحي وراء الدين أو تجد شيئاً مفيداً فيه؟

بالنسبة إليّ شخصياً، لا. أظن أن الإيمان غير العقلاني ظاهرة خطيرة وأحاول أن أتجنبه. لكنني أفهم أنه جزء مهم من حياة الآخرين مع تأثيرات متنوعة.

ما رأيك في ظهور "الإلحاد الجديد" الذي يبدو أنه جاء استجابةً لهجمات الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر الإرهابية؟ من هو الجمهور الذي تستهدفه هذه الحركة، وهل لها أجندة سياسية مميزة يجب أن تحتشد حولها القوى اليسارية والتقدمية؟

غالباً لا يكون واضحاً من هو الجمهور المستهدف، والأجندات تتفاوت دون شك. من الجيد تجهيز مبادرات ثقافية تهدف إلى تشجيع الناس أن يتساءلوا عن المعتقدات غير العقلانية التي لا أساس لها من الصحة، الأمر الذي يمكن غالباً أن يكون خطيراً تماماً. وربما يكون لهذه الجهود تأثيرات إيجابية أحياناً. لكن من الطبيعي أن تطرح الأسئلة.

خذ، على سبيل المثال، جورج دبليو بوش الذي استحضر معتقداته المسيحية الأصولية لتبرير غزوه العراق، أسوأ جريمة في القرن. هل هو جزء من الجمهور المقصود، أم أن مجموعته من المسيحيين الإنجيليين هم كذلك؟ أم

كبار الحاخامات في إسرائيل ممن يدعون إلى تطبيق حكم العملاق[١] على كل الفلسطينيين (تدميرهم بالكامل وسحق حيواناتهم)؟ أم الأصوليون الإسلاميون المتعصبون الذين كانوا حلفاء مهمين لواشنطن في الشرق الأوسط لخمسة وسبعين عاماً؟ إذا كانت مجموعات مثل هذه هي الجمهور المعد لـ"الإلحاد الجديد"، فلنقل، إذاً، إن الجهد ليس واعداً جداً، على الأقل. هل هم شعب دون معتقدات دينية محددة ليقوموا على مناسك دينية منتظمة ويحتفلوا بأيام العطل، لذا يمكن أن يصبحوا جزءاً من مجتمع الدعم والتكافل المتبادل، ومع الآخرين الذين يستمتعون بالتقاليد والقيم الداعمة التي تساعد في التغلب على عزلة العالم المفتت الذي يفتقد الروابط الاجتماعية؟ هل هي الأم الحزينة التي تواسي نفسها بالتفكير أنها سوف ترى طفلها الميت ثانية في الجنة؟ لا أحد قد يتلو عليها محاضرات جدية حول نظرية المعرفة. قد يكون هناك فعلياً جمهور، لكن تركيبه وحدوده يثيران الأسئلة.

ولنكن جديين بعد ذلك: "الإلحاد الجديد" يجب أن يستهدف الديانات العلمانية الخبيثة القائمة على عبادة الدولة، التي تتنكر في خطابها بالأهداف النبيلة والمميزة، والتي هي مصدر الجرائم الكبيرة والمتكررة التي ليس من الضروري ذكرها من جديد.

لا داعي للمتابعة فأنا لدي تحفظات. ومع ذلك، أكرر أن الجهود التي تبذل للتغلب على الأخطاء والمعتقدات الخطيرة جداً تكون في الغالب ملائمة دوماً.

قد يناقش أحدهم بأن الولايات المتحدة هي في الواقع بلد متعصب في العمق عندما

١ حكم قوم عملاق: حكم يرى فيه اليهود تكليفاً إلهياً، و"العماليق" هم من أقدم الشعوب التي سكنت فلسطين وقد أطلق على الكنعانيين والآشوريين وقبائل تدمر وسكان مصر القدماء. لكن اليهود يرون أن "عملاق" هم كل من يكره اليهود دون أن ينحصر في عرق أو دين، والحكم يقول إن **التوراة** تنص على "قتل الرجال والأطفال وحتى الرضع والنساء والعجائز، وحتى سحق البهائم". (المترجم)

يتعلق الأمر بالدين. هل هناك أمل في إحداث تغيير تقدمي صحيح في هذا البلد، في حين يبدو أن الغالبية العظمى من السكان هم في قبضة التعصب الديني؟

كانت الولايات المتحدة بلداً متعصباً دينياً بعمق منذ نشأته مع يقظات وانفجارات التأجج الديني المتكرر. وهذا المجتمع يتميز اليوم بين المجتمعات الصناعية بقوة الدين. رغم ذلك، أيضاً منذ نشأته، كان هناك تغير تقدمي ملحوظ، وليس من الضروري أن يكون في صراع مع الالتزامات الدينية.

يفكر أحدهم، على سبيل المثال، في دوروثي داي، وحركة العامل الكاثوليكي[١]، أو الدور القوي للدين في المجتمعات الأميركية الأفريقية في حركة الحقوق المدنية الكبرى، وفي تعليق شخصي جانبي هي كانت تتحرك بعمق لتكون قادرة على لعب دور في اجتماعات المتظاهرين في الكنائس في الجنوب بعد يوم من الضرب والهمجية الوحشية، حيث كان المشاركون يعززون وثائق التضامن، يغنون التراتيل، يجمعون القوة ليستمروا في اليوم التالي. بالطبع هذا هو المبدأ دون شك، وعموماً إن أثر الالتزام الديني الأصولي في السياسة الاجتماعية كان ضاراً على الدوام، إن لم يكن مهلكاً.

كما العادة، ليست هناك إجابات بسيطة، القديمة المعروفة منها فقط: القلق التعاطفي، الجهود التي تبذل لإظهار ما هو بناء ومفيد والتغلب على الميول المؤذية، والاستمرار في تطوير القوى الإنسانية العلمانية والالتزامات الجوهرية والنافذة التي هي مطلوبة بإلحاح للتعامل مع المشكلات الملحة والضاغطة التي نواجهها جميعاً.

تنتهي الكثير من الخطابات السياسية في الولايات المتحدة بعبارة "ليباركم الله،

---

١ دوروثي داي: كانت صحافية أميركية وناشطة اجتماعية تحولت إلى الديانة الكاثوليكية ونالت شهرة كونها أحد مؤسسي "حركة العامل الكاثوليكي" وهي حركة اجتماعية تعمد في أحد مبادئها إلى نشر العدالة والإحسان للفئات المهمشة من الشعب. (المترجم)

وليبارك أميركا". هل تؤثر مثل هذه التعابير اللغوية في السياسات، والثقافة، والواقع الاجتماعي؟

أفترض أن العلاقة العادية يجب أن تكون معكوسة في الجوهر، رغم أنه قد يكون هناك تعليق تفاعلي. يكاد لا يمكن لقرع طبول الدعاية حول أننا "نحن الطيبون" و"هم الأشرار"، مع استمرار ممارسة الغرور وشتم الآخرين، أن يفشل في ترك أثر في إدراك العالم.

الأمثلة كثيرة، لكن فقط لتفسير النمط العام، نأخذ مثالاً حديثاً من ذروة الثقافة الفكرية: المقالة التي نشرتها سامنثا باورز في ١٨ آب/ أغسطس ٢٠١٦، في *The New York Review of Books*. دون أي كفاءة مناسبة أو تعليق نقدي، تحدثت المؤلفة عن انعكاسات حكمة هنري كيسنجر على "الخلل الأميركي المأساوي": أي "اعتقاد أن مبادئنا هي مبادئ عالمية، وتهدف إلى نشر حقوق الإنسان إلى ما بعد حدود أمتنا..."، ولا أمة... فرضت أبداً المطالب الأخلاقية على نفسها كما فعلت أميركا. ولا بلد عذب نفسه لتحديد غياب التكافؤ بين قيمه الأخلاقية، التي هي مطلقة بالتعريف، والعيب المتأصل في المواقف الواقعية التي يجب تطبيق هذه القيم الأخلاقية فيها".

بالنسبة إلى أي شخص لديه أقل معرفة بالتاريخ المعاصر، فإن مثل هذه التأملات السخيفة محرجة ببساطة، أو لنكن أكثر دقة: مرعبة. هذا ليس حديثاً عبر الإذاعة، وإنما مقالة في مجلة بارزة للمثقفين الليبراليين اليساريين. قصف الشعب بسيل من الحماقات الوطنية من الزوايا كافة التي يحتمل أنهم هم وكذلك العالم أجمع يرون أنها تشكل تهديدات كبرى للإنسانية.

تستخدم الخطابات في الحملات السياسية بصورة واسعة وتستغل بكثرة في السياق السياسي. هل لديك نظرية الخطاب السياسي؟

ليس لدي أي نظرية خطاب، لكنني أحاول أن أبقي في ذهني مبدأ أنه يجب

على الفرد ألّا يحاول أن يقنع الآخرين، وإنما عليه أن يعرض الموضوع على النحو الأفضل الذي يمكن الآخرين من استخدام قواهم الفكرية كي يحددوا بأنفسهم ما يعتقدون أنه يحدث وما هو صحيح وما هو خطأ. أنا أيضاً أحاول، تحديداً في الكتابة السياسية، أن أوضح تماماً في الدرجة الأولى أين أقف. لذا، يكون بإمكان القراء أن يحكموا وفقاً لذلك. فكرة الموضوعية الحيادية مضللة في أفضل الأحوال وغالباً مخادعة. لا يمكننا أن نساعد وإنما نلفت الانتباه إلى قضايا معقدة ومثيرة للجدل، خاصة تلك المتعلقة بأهمية الإنسان، مع وجهة نظر محددة، مع رأي للإقناع إذا أحببت، وهذا الرأي يجب أن يكون ظاهراً مقدماً حتى يستطيع هؤلاء الذين نخاطبهم رؤية من أين نأتي بخيارنا وتفسيرنا أحداث التاريخ.

إلى المدى الذي أستطيع فيه مراقبة أنشطتي الخطابية، التي هي ليست كثيرة على الأرجح، أحاول الابتعاد عن محاولات جعل الناس يصلون إلى استنتاجاتي من دون أن يفكروا في القضية بأنفسهم. على نحو مشابه، أي معلم جيد يعلم أن إيصال المعلومات أقل أهمية بكثير من مساعدة الطلاب على امتلاك القدرة على الاكتساب والإبداع بأنفسهم. حتى الآن أقل أهمية.

هل أصبح شائعاً على مر السنين التفكير في المعرفة كشيء ما مبني اجتماعياً، ومؤيدو فكرة أن المعرفة هي ببساطة نتيجة الإجماع حول أي قضية موضوعية تتطلب البحث والتحليل يقولون إن هذا ينطبق على الواقع، هل توافق على هذه النظرية النسبية للمعرفة والواقع؟

أظن أنها بعيدة عن الصحة رغم أن هناك عنصراً من الحقيقة مخفياً فيها. لا شك أن السعي إلى المعرفة موجه بمفاهيم مسبقة، ولا شك أنه غالباً، وليس دائماً، ولكن نموذجياً هو نشاط عمومي. هذا صحيح أساساً في المعرفة المنظمة، لنقل البحث في العلوم الطبيعية. على سبيل المثال: سيدخل طالب متخرج ويخبرني

أنني كنت مخطئاً في ما قلته في محاضرة الأمس لهذا السبب أو لذاك، وسيناقشه، وسوف أوافق أو أرفض، وربما ستظهر مجموعة أخرى من المشكلات. حسناً، ذلك سؤال عادي، وأياً كانت النتائج فهي نوع ما من المعرفة أو الفهم المحدد جزئياً من الناحية الاجتماعية بطبيعة هذه التفاعلات.

هناك قضية كبرى لا نعرف الكثير عنها مثل كيف تكتسب المعرفة العلمية وتتطور. إذا نظرنا بعمق أكثر إلى المجالات التي نفهم فيها شيئاً ما، نكتشف أن تطور الأنظمة الإدراكية، بما فيها أنظمة المعرفة والفهم، موجهة أساساً بطبيعتنا البيولوجية. في حالة معرفة اللغة، لدينا دليل واضح ونتائج جوهرية حول هذا. جزء من اهتمامنا الشخصي في دراسة اللغة أنه مجال يمكن فيه دراسة هذه القضايا بوضوح تماماً، أكثر بكثير مما يمكن في مجالات عدة أخرى. كما أنه مجال جوهري بالنسبة إلى الطبيعة والوظائف الإنسانية، وليس حالة هامشية. أظن أنه لدينا دليل قوي جداً على التأثير التوجيهي للطبيعة البيولوجية في صورة من نظام المعرفة الذي ينشأ هنا.

في مجالات أخرى مثلاً، البناء الطبيعي لقانوننا الأخلاقي، نحن نعلم مقداراً أقل تماماً رغم أن هناك بحثاً حالياً مهماً جداً في هذا الموضوع. أظن أن الطبيعة النوعية للمشكلة التي تواجه بقوة تفترض نتيجة مشابهة جداً: التأثير التوجيهي الكبير للطبيعة البيولوجية. عندما تعود إلى الاكتساب العلمي، مرة ثانية، نحن نعرف القليل جداً حول ظهوره، وحول كيف تصنع الاكتشافات، إذ تقتصر معرفتنا على التأمل ومراجعة الأمثلة التاريخية. لكنني أظن أن الطبيعة النوعية لاكتساب المعرفة العلمية تفترض مرة ثانية وجود أثر توجيهي كبير للطبيعة البيولوجية. هذا التفكير هو أساساً تفكير أفلاطون، الذي أظن أنه صحيح جوهرياً. لذلك السبب، هو يعرف أحياناً بـ"مشكلة أفلاطون". والتفكير في الحوارات الأفلاطونية يكشف أن غنى وتحديد وشيوع المعرفة التي نحصل عليها هي وراء

أي شيء يمكن وصفه بالخبرة المتوفرة، بما فيها التفاعلات الشخصية. وبعيداً عن مفهوم القضاء والقدر، الذي يسمح فقط بالقول إنّ المعرفة محددة داخلياً بطرائق أساسية، تنتهي أن تكون هي الموهبة البيولوجية.

يستخدم العلماء الطبيعيون الذين يدرسون الأنظمة العضوية ذلك المنطق نفسه. لذا، على سبيل المثال، عندما ندرس النمو الجسدي - التحدث المجازي، "تحت الرقبة؛ كل شيء عدا العقل - نحن نهمل هذا التفكير. لنقل إنني كنت أقترح عليك أن المرور بسن البلوغ أمر من التفاعل الاجتماعي والناس يفعلون ذلك لأنهم يرون الناس الآخرين يفعلونه، ذلك هو تقليد الآخرين. حسناً، قد تضحك. لماذا؟ ليس هناك شيء في البيئة قد يتمكن من توجيه هذه التغيرات العالية النوعية في الكائن الحي. وفقاً لذلك، جميعنا نرى من البديهي أنه محدد بيولوجياً أن الأطفال في طور النمو مبرمجون نوعاً ما للمرور بالبلوغ طبقاً لمرحلة محددة من التطور. هل العوامل الاجتماعية غير مرتبطة بموضوع النمو؟ لا، على الإطلاق. التفاعل الاجتماعي هو بالتأكيد يستمر في كونه ذا علاقة بالموضوع. فتحت ظروف محددة من العزلة الاجتماعية هو قد لا يحدث حتى. المنطق نفسه يطبق عندما يبدأ السؤال "فوق الرقبة".

بالعودة إلى موضوع الربط بين الدين والسياسة، ناقش بعض المعلقين أن النزاع الإسرائيلي- الفلسطيني هو حرب دين وليس أرض. ما مدى صحة هذا الكلام؟

كانت الحركة الصهيونية في البداية علمانية، ورغم ذلك، اكتسبت العناصر الدينية دوراً أكبر على نحو ملحوظ، خاصة بعد حرب ١٩٦٧ وبداية الاحتلال، الأمر الذي كان له أثر كبير في المجتمع والثقافة الإسرائيلية. وهذا صحيح تحديداً في الجيش، فهو أمر أخذه محللو الشؤون العسكرية في الحسبان منذ الثمانينيات (كانت تحذيرات يورام بيرس في ذاك الوقت مفهومة) وهو في تزايد اليوم. الحركات الفلسطينية أيضاً كانت علمانية بصورة كبيرة رغم أن التطرف الديني

أيضاً متنام في العالم الإسلامي، في الحقيقة، بما أنه ضربت المبادرات العلمانية والضحايا يبحثون عن شيء ما آخر يتمسكون به. لا يزال هناك تضليل واضح على ما أظن في تصنيف ذلك كحرب دين. أياً كان ما يظنه الفرد حول هذا، الصهيونية هي حركة استعمارية–استيطانية، مع كل ما يقتضيه ذلك.

ما رأيك في القانون الفرنسي حول المدنية والرموز الدينية الواضحة؟ خطوة إلى الأمام، أو الخلف، نحو التقدم والعالمية؟

لا أظن أنه يجب أن يكون هناك قوانين تَفرض على النساء أن يزلن النقاب أو يفضلن ملابس معينة عند السباحة. أظن أن القيم العلمانية يجب أن تكون محترمة، ومن بينها احترام الخيار الفردي ما دام لا يؤذي الآخرين. تنهار القيم العلمانية التي يجب احترامها عندما تتطفل سلطة الدولة في أمور يجب أن تكون متعلقة بالخيار الشخصي. إذا اختار اليهود الحسيديين[1] أن يلبسوا عباءات سوداء، وقمصان بيضاء، وقبعات سوداء، مع شعر مرسل وزي ديني، فهذا ليس من شأن الدولة. الأمر نفسه ينطبق على المرأة المسلمة عندما تقرر أن ترتدي الوشاح أو تذهب للسباحة مرتدية "بوركيني".

[1] الحسيدية، أو الحاسيديم: حركة روحانية اجتماعية يهودية نشأت في القرن السابع عشر. (المترجم)

بناء رؤى "للسلام الدائم"[١]

سي جي بوليكرونيو: نعوم، إن ضعف الديموقراطية الذي هو انعكاس للامبالاة السياسية واضح في كل من الولايات المتحدة وأوروبا، والتفسير الموجود في كتاب Who Rules the World?[٢] أن هذه الظاهرة مرتبطة بحقيقة أن معظم الناس في المجتمعات الغربية "مقتنعون أن عدداً قليلاً من ذوي النفوذ يتحكمون بالسياسة". من الواضح أن هذا صحيح، لكن ألم تكن هذه هي الحال دائماً؟ ما أقصده أن الناس عرفوا على الدوام أن صناعة السياسة كانت في أيدي النخبة، لكن هذا لم يمنعهم في الماضي من أن يهدفوا إلى التأثير في النتائج السياسية بصندوق الاقتراع وغيره من الوسائل. لذا، ما هي العوامل المحددة التي قد تفسر اللامبالاة السياسية في عصرنا الحالي؟

نعوم تشومسكي: "الاستسلام" قد يكون تعبيراً أفضل من "لا مبالاة"، وحتى هذا مزعج جداً على ما أظن.

أظهرت استطلاعات الرأي في الولايات المتحدة منذ بداية الثمانينيات أن معظم الناس يعتقدون أن الحكومة يديرها عدد قليل من ذوي المصالح الكبرى الذين يهتمون بأنفسهم. لا أعرف استطلاعات رأي أقدم، أو استطلاعات رأي في بلدان أخرى، لكنني لن أفاجأ إذا كانت النتائج مشابهة. السؤال المهم هو:

---

١ نشر لأول مرة في Truthout، في ١٩ حزيران/ يونيو ٢٠١٦.

2 Naom Chomsky, *Who Rules The World?* (Hamish Hamilton Ltd, 2016).

من يحكم العالم؟ نعوم تشومسكي، صادر عن مؤسسة الفكر العربي، ٢٠١٧.

هل هناك ما يدفع الناس إلى فعل شيء ما حيال هذا؟ يعتمد ذلك على عدة عوامل تتضمن أساساً الوسائل التي يدركون أنها يجب أن تكون متوافرة. وتكون هنا مهمة الناشطين الجديين المساعدة في تطوير هذه الوسائل وتشجيع الناس على فهم أنها متوافرة. لاحظ ديفيد هيوم قبل مئتين وخمسين سنة، في واحد من أولى الأعمال العصرية للنظرية السياسية، أن "السلطة هي في أيدي المحكومين"، حصراً في حال اختاروا أن يمارسوها. وجوهرياً هذه الممارسة تكون "بواسطة الرأي فقط"؛ وبذلك هم يمنعون من ممارسة السلطة بواسطة التعاليم والبيانات السياسية والدعاية. هذا الأمر يمكن التغلب عليه، وغالباً ما تم ذلك.

حدد العالم السياسي والتر دين بورهام قبل خمسة وثلاثين عاماً "الغياب الكلي لحزب اشتراكي أو حزب عمالي جماهيري يعتبر منافساً منظماً في السوق الانتخابي" كسبب أساسي للمعدل العالي للامتناع عن التصويت في انتخابات الولايات المتحدة. تقليدياً لعبت حركة العمل والأحزاب المعتمدة على العمل دوراً رئيسياً في الطرائق المقترحة لـ"النتائج السياسية المؤثرة" ضمن النظام الانتخابي وعلى الشوارع وعلى العمال العاديين. تراجعت تلك القدرة بوضوح تحت تأثير بطش الليبرالية الجديدة التي عززت الحرب العنيفة التي شنتها ضد النقابات طبقة رجال الأعمال خلال المدة التي تلت الحرب.

عام ١٩٧٨، قبل تصعيد ريغان للهجوم ضد العمل، أدرك رئيس نقابة عمال السيارات المتحدين، دوغلاس فريزر، متأخراً جداً ما كان يحدث، وانتقد "قادة مجتمع رجال الأعمال" لأنهم "اختيروا لشن حرب طبقية أحادية الجانب في هذا البلد: حرب ضد الناس العاملين، المتعطلين عن العمل، الفقراء، الأقليات، الأطفال وكبار السن، وحتى عدد من أفراد الطبقة الوسطى في مجتمعنا"، ولأنهم "خرقوا ونبذوا الميثاق الهش غير المكتوب الذي وجد مسبقاً خلال مرحلة النمو والتطور". قادة الاتحاد وضعوا ثقتهم – الذين تتمثل مصلحتهم جزئياً في

بيروقراطية العمل – في ميثاق له مالكون ومديرون خلال مرحلة النمو والمكاسب العالية التي تلت الحرب، لكنه وصل إلى نهايته في السبعينيات. في ذلك الوقت، سبب الهجوم القوي على العمل خسائر خطيرة جداً، وحقق مكاسب كبيرة في النهاية. تحديداً منذ إدارة ريغان التي كانت مناهضة بقوة للعمل.

في هذه الأثناء، هجر الديموقراطيون طبقة العمال تماماً. الأحزاب السياسية المستقلة هامشية جداً، ورغم أن الفعالية السياسية واسعة الانتشار، فهي غالباً ما لامست القضايا الطبقية جانبياً وقدمت القليل إلى طبقة العمال البيض التي تنجرف الآن إلى أيدي الطبقة المعادية. في أوروبا، تراجع توظيف الديموقراطية باستمرار، بينما تحولت القرارات السياسية الكبرى إلى بيروقراطية بروكسل في الاتحاد الأوروبي الذي يعمل في ظل البنوك الشمالية. لكن هناك عدد من ردود الفعل العامة بعضها كان له أثر من التدمير الذاتي (التسابق إلى أيدي الطبقة المعادية) والأخرى كانت منتجة وواعدة تماماً، كما نرى في الحملات السياسية الحالية في الولايات المتحدة وأوروبا.

تشير في كتابك إلى "أيدٍ خفية للسلطة"، ما الذي تعنيه بهذا تماماً، وما هي الأوضاع والظروف التي يمكن أن تطبق كي نفهم التطورات السياسية المحلية والعالمية؟

كنت أستخدم العبارة للإشارة إلى التعاليم التوجيهية للسياسة، التي تتضح أحياناً في التسجيل الوثائقي، وأحياناً تكون قابلة للكشف بسهولة في الأحداث الجارية. هناك أمثلة عدة في العلاقات الداخلية والعالمية. أحياناً تتضح الصورة عبر كشف الأحداث التاريخية المهمة، فمثلاً تكشفت الطبيعة الحقيقية للحرب الباردة بشكل مثير عندما انهار الاتحاد السوفياتي ولم يعد بالإمكان الاستمرار بالادعاء أن الروس قادمون. وقد أمن ذلك اختباراً مهماً للدوافع الحقيقية للسياسة المتبعة، هذه الدوافع التي كانت قد أخفتها ذرائع الحرب الباردة التي ذهبت فجأة.

نتعلم من وثائق إدارة بوش الأول، على سبيل المثال، أننا يجب أن نحافظ على قوى تدخل موجهة نحو الشرق الأوسط، حيث تكمن التهديدات الخطيرة لمصالحنا "لا يمكن وضعها على باب الكرملين"، بخلاف الخداع الطويل. بدلاً من ذلك المشكلات الخطيرة التي تعود إلى "القومية المتطرفة"، التعبير مستخدم بانتظام للقومية المستقلة التي هي تحت السيطرة. كان ذلك فعلاً الموضوع الرئيسي للحرب الباردة، الذي أخفي بالحديث عن العدو الكبير.

مصير "الناتو" هو أيضاً التفكك. لقد تم تأسيسه والمحافظة عليه للدفاع المزعوم ضد الحشود الروسية. وبحلول ١٩٩١، لم يعد هناك حشود روسية، لم يعد هناك "حلف وارسو"، وقد اقترح ميخائيل غورباتشوف نظام أمن واسع دون تحالفات عسكرية. ماذا حدث لـ"الناتو"؟ تمدد إلى الشرق في انتهاك للالتزامات التي أعطيت لغورباتشوف من الرئيس بوش الأب ووزير الخارجية جيمس بيكر، الأمر الذي بدا أنه كان مقصوداً لخداعه والحصول على موافقته لانضمام ألمانيا الاتحادية إلى "الناتو"، كما يشير العمل الأرشيفي الحديث.

لننتقل إلى مجال آخر: فسرت رأسمالية الأسواق الحرة الممجدة في المبدأ في دراسة أجراها صندوق النقد الدولي للمصارف الكبرى، وأظهرت أن معظم أرباحهم تأتي من سياسة تأمين دافع الضرائب الضمني.

الأمثلة كثيرة، وهي مفيدة جداً.

منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، خططت الرأسمالية في الغرب وفي كل العالم للمحافظة على نفسها وتوسيع سيطرتها ليس بالوسائل السياسية والنفسية فقط وإنما باستخدام وسائل الدولة القمعية أيضاً بما فيها الجيش. هل يمكنك أن تتحدث قليلاً عن هذا بالارتباط مع موضوع "من يحكم العالم"؟

"التهديد باستخدام العنف" (تهديد القوة المسلحة أو القوة القاهرة) موجود حتى في أكثر المجتمعات تحرراً. المثال اللافت في الولايات المتحدة في مرحلة

ما بعد الحرب هو COINTELPRO[١]، وهو برنامج يديره "مكتب التحقيقات الفيدرالي" (FBI) لإخماد الانشقاقات والفعاليات على مدى واسع، مثل حادثة الاغتيال السياسي (فريد هامبتون مؤسس "الفهد الأسود")[٢]. أما وسيلة الاحتجاز الكبير للسكان (تحديداً الأميركيين الأفريقيين، لأسباب تاريخية واضحة) التي اعتبرت زائدة عن الحاجة لتحقيق الفائدة، فلا تزال من الوسائل الأخرى.

يستخدم التهديد بالعنف دوماً في الخارج، مباشرة أو بالعملاء. وقد انتقد الرأي العام الحروب الهندوصينية وهي الحالة الأكثر تطرفاً بوصفها الجريمة الأسوأ في القرن العشرين في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية، ورأى أنها "خطأ فادح" مثل غزو العراق، الجريمة الأسوأ في القرن الجديد. أحد الأمثلة المهمة جداً في مرحلة ما بعد الحرب هو طاعون القمع العنيف الذي انتشر في أميركا اللاتينية بعد أن حول جون. ف. كينِدي بنجاح مهمة جيش أميركا اللاتينية من "الدفاع عن نصف الكرة الأرضية" إلى "أمن داخلي" تلطيفاً لتعبير الحرب ضد الشعب. كان هناك آثار مخيفة انتشرت في نصف الكرة الأرضية وصولاً إلى أميركا الوسطى مع حروب ريغان المهلكة التي اعتمدت في الغالب على القوى الإرهابية للدول التابعة لأميركا.

مع أن الولايات المتحدة لا تزال القوة المسيطرة على العالم، فإنها في تراجع دون شك. ما هي أسباب التراجع الأميركي ونتائجه؟

وصلت القوة الأميركية إلى ذروتها بما لم يسبق له مثيل في التاريخ عند نهاية الحرب العالمية الثانية. لكنها لم تتمكن ربما من الثبات عند ذلك المستوى، فبدأ التراجع سريعاً جداً مع ما عرف بـ"خسارة الصين" (تحول الصين إلى دولة

---

١ COINTELPRO: اختصار لعبارة برنامج مكافحة التجسس. (المترجم)

٢ فريد هامبتون: ناشط أميركي من أصل أفريقي أسس "حزب الفهد الأسود" الذي عمل من أجل حقوق الأميركيين السود في مواجهة العنصرية التي كانت سائدة في ستينيات القرن الماضي. (المترجم)

شيوعية في ١٩٤٩). وقد استمرت العملية مع إعادة بناء المجتمعات الصناعية من الدمار الذي أصابها في زمن الحرب وتصفية الاستعمار. أحد انعكاسات التراجع هو تحول المواقف تجاه الأمم المتحدة التي كانت تحترم جداً عندما لم تكن أكثر من أداة في يد السلطة الأميركية في السنوات التي تلت الحرب مباشرة، لكنها صارت عرضة للهجوم بصورة متزايدة مثل "المضادين لأميركا" عندما خرجت عن سيطرة الولايات المتحدة بعد أن حطمت الأخيرة الرقم القياسي في استخدام قرارات النقض بعد عام ١٩٧٠، عندما ضمت بريطانيا إلى دعم النظام العنصري في روديسيا الجنوبية. في ذلك الوقت، كان الاقتصاد العالمي ثلاثياً: أوروبا معتمدة على ألمانيا، شرق آسيا معتمداً على اليابان، وأميركا الشمالية معتمدة على الولايات المتحدة.

في البعد العسكري، بقيت الولايات المتحدة هي الأقوى. هناك عدد من النتائج. إحداها اللجوء إلى "تحالفات الإرادة" عندما يعارض الرأي العالمي بقوة لجوء الولايات المتحدة إلى العنف، حتى بين الحلفاء، كما في حالة غزو العراق. نتيجة أخرى هي "الانقلابات الناعمة" كما يحدث الآن في البرازيل، بدلاً من دعم الدول التي تعتمد في أمنها القومي على النازية الجديدة، كما كان يحدث منذ زمن ليس بعيداً.

إذا كانت الولايات المتحدة لا تزال القوة المسيطرة الأولى في العالم، ما هو البلد أو الاتحاد الذي تراه القوة المسيطرة الثانية؟

هناك حديث كثير عن الصين كقوة ناشئة، ووفقاً لكثير من المحللين، فهي مستعدة لتجاوز الولايات المتحدة. ليس هناك شك في الأهمية الناشئة للصين في المشهد العالمي، وهي بالفعل تجاوزت الولايات المتحدة في بعض المعايير الاقتصادية (رغم أن هذه المعايير لا تزال أقل بكثير بالنسبة إلى كل فرد). والصين أضعف بكثير عسكرياً، فالمواجهات تحدث في المياه الساحلية قرب الصين

وليس في الكاريبي أو عند ساحل كاليفورنيا. الصين تواجه كذلك مشكلات داخلية خطيرة جداً مثل قمع الكادحين والمحتجين، والتهديدات البيئية الخطيرة، والتراجع الديموغرافي في القوة العاملة، وغيرها. والاقتصاد، أثناء ازدهاره، لا يزال يعتمد جداً على الاقتصادات الصناعية الأكثر تطوراً الموجودة في محيطها وفي الغرب، رغم أن هذا بدأ يتغير. يبدو أن الصين هي البلد الأول في العالم في بعض مجالات التقنيات العالية مثل تصميم وتطوير الألواح الشمسية. وبما أن الصين مقيدة من جهة البحر، فهي تحاول التعويض بالتمدد غرباً، وإعادة بناء شيء مثل طرق الحرير القديمة في نظام أوروآسيوي يكون تحت سلطة الصين ويصل قريباً إلى أوروبا.

لقد جادلت لوقت طويل أن الأسلحة النووية تفرض أحد أخطر تهديدين يحيقان بالبشرية. لماذا تمانع القوى الكبرى إزالة الأسلحة النووية بقوة؟ ألا يفرض الوجود الكبير لهذه الأسلحة تهديداً لوجود "سادة العالم" أنفسهم؟

من اللافت تماماً أن نرى قلة الاهتمام الذي يبديه أكبر المخططين في الحديث عن فرص تدمير هذه الأسلحة. ما هو معروف جيداً في العلاقات الدولية وهو ليس بدعة أن "هؤلاء الذين يبدؤون الحروب غالباً ما ينتهي الأمر بدمارهم"، لكن المقياس مختلف جداً اليوم. نرى ذلك من الأيام الأولى للعصر الذري. كانت الولايات المتحدة في البداية محصنة فعلياً، بما أنه كان هناك تهديد خطير واحد في الأفق: ICBMs (الصواريخ البالستية الدولية) مع رؤوس محملة بالقنبلة الهيدروجينية. أكد البحث الأرشيفي الأخير ما تم استنتاجه سابقاً: لم يكن هناك خطة، ولا حتى مجرد فكرة، للوصول إلى اتفاقية معاهدة تحظر هذه الأسلحة، رغم أنه كان هناك سبب جيد للاعتقاد أنها يمكن أن تكون مناسبة. لا تزال المواقف نفسها صحيحة إلى اليوم، إذ تفرض التعزيزات الكبيرة جداً للقوى القائمة على طريق الاحتلال التقليدي إلى روسيا تهديداً خطيراً بالحرب النووية.

يفسر المخططون بشفافية واضحة الأهمية الكبرى للحفاظ على هذه الأسلحة. أحد أوضح هذه التفسيرات هو الذي نشر في وثائق حكم كلينتون التي نشرتها جزئياً "القيادة الإستراتيجية الأميركية" (ستارتكوم)، المسؤولة عن سياسة الأسلحة النووية واستخدامها. تعرف الوثيقة المقصودة بـ"أساسيات الردع لفترة ما بعد الحرب الباردة"، تعبير "الردع"، مثل "دفاع"، إشارة أورليانية[١] مألوفة تشير إلى الإكراه والهجوم. توضح الوثيقة أن "الأسلحة النووية دوماً تلقي بظل على أي أزمة أو صراع". ولذلك، يجب أن تكون متوفرة وجاهزة. إذا كان العدو يعرف أننا نملكها وقد نستخدمها، فهو قد يتراجع، هذه صفة معروفة في الديبلوماسية الكيسنجرية. في ذلك المنطق، نذكر النقطة التي يشير إليها دان إيلزبرغ بإصرار، وهي أن الأسلحة النووية تستخدم على الدوام، تماماً كما نستخدم مسدساً نشهره عندما نسرق متجراً لكننا لا نطلق النار فعلياً. ينصح أحد أقسام التقرير، وهو بعنوان "الحفاظ على الغموض"، بأنه "ينبغي ألا يكون المخططون عقلانيين جداً في تحديد... ما هي الأمور التي يعتبرها الخصم قيمة"، والتي يجب استهدافها.

"أي أن الولايات المتحدة يمكن أن تصبح لا عقلانية وانتقامية في حال التعرض لمصالحها الحيوية التي هي جزء من الشخصية القومية التي تظهرها للجميع"، يقول التقرير، أضف إلى ذلك أنه من "المفيد" لموقفنا الإستراتيجي أن تبدو "بعض العناصر أنها فعلاً "خارج السيطرة". باستثناء هذه المرة، نجد أن نظرية الرجل المجنون لنيكسون مذكورة بوضوح في وثيقة التخطيط الداخلي/ ليس مجرد تذكير بالمستشار (هالدمان، في قضية نيكسون).

ومثل الوثائق الأخرى المتعلقة بمرحلة ما بعد الحرب الباردة، فإن هذه الوثيقة

---

١ أورليانية: صفة تطلق على وضع، فكرة، أو ظرف اجتماعي حضاري حدده جورج أوريل بأنه مدمر لرفاهية مجتمع حر منفتح. (المترجم)

تم تجاهلها في الواقع (أشرت إليها عدة مرات، ولم أتمكن من انتزاع أي ملاحظة واضحة). التجاهل مثير تماماً. المنطق البسيط كاف لإظهار أن السجل الوثائقي بعد اختفاء التهديد الروسي المزعوم قد يكون مفيداً جداً لتسليط الضوء على ما كان يحدث فعلاً من قبل.

اتخذت إدارة أوباما بعض الانفتاحات على كوبا. هل تتوقع نهاية المقاطعة قريباً؟

اعترض العالم بأكمله على المقاطعة منذ وقت طويل، كما تظهر عمليات التصويت السنوية في الجمعية العامة للأمم المتحدة. حتى الآن الولايات المتحدة مدعومة من إسرائيل فقط. قبلُ كان يمكن أن تعتمد أحياناً على جزيرة في المحيط الهادي أو تبعية أخرى. بالطبع أميركا اللاتينية معارضة بالكامل، والأهم أن القطاعات الرئيسية في العاصمة الأميركية كانت منذ وقت طويل تدعم تسوية العلاقات، التي كانت في الرأي العام: تجارة المحاصيل، المواد الصيدلانية، الطاقة، السياحة، وغيرها. من الطبيعي تجاهل الرأي العام، لكن أن يأتي الرفض من كتل مركزية قوية في عالم الأعمال يخبرنا أن هناك "أسباب رسمية" مهمة فعلاً مشتركة في الأمر. لدينا مؤشر جيد على الوعي الداخلي حول ماهية هذه المصالح.

منذ سنوات كينِدي حتى اليوم كان هناك غضب على "المواجهة الناجحة" لكوبا للسياسات الأميركية التي تعود إلى مبدأ مونرو الذي أشار إلى نية السيطرة على دول نصف الكرة الأرضية. لم يكن الهدف قابلاً للتحقيق بسبب الضعف النسبي، إذ إن الرادع البريطاني منع الولايات المتحدة من تحقيق هدفها الأول في "السياسة الخارجية"، الذي كان احتلال كوبا في عشرينيات القرن الثامن عشر (تعبير "السياسة الخارجية" يستخدم هنا في المعنى التقليدي، الذي يلتزم ما يدعوه مؤرخ الإمبريالية برنارد بورتر "مغالطة الماء المَلْح"[١]: فالغزو يصبح

١ مغالطة الماء المَلْح: فكرة تقول إن الاحتلال يقع فقط عندما تفصل المناطق البحرية عن

إمبريالياً فقط عندما يقتطع ماء البحر من البلد المحتل، لذا إن تدمير الشعوب الهندية واحتلال نصف المكسيك لم يكن "إمبريالياً"). لم تحقق الولايات المتحدة هدفها من التدخل في ١٨٩٨ لمنع التحرر الكوبي من إسبانيا وتحويلها إلى مستعمرة واقعية.

لن تسامح واشنطن نفسها أبداً على الغرور الكوبي غير المحتمل لتحقيقهم الاستقلال عام ١٩٥٩ جزئياً، بما أن الولايات المتحدة رفضت أن تعيد منطقة خليج غوانتانامو المهمة، التي أخذت بـ"معاهدة" عند بداية ١٩٠٣ ولم ترجع رغم طلبات حكومة كوبا بذلك. لا بأس من التنبيه إلى أن أسوأ انتهاكات لحقوق الإنسان في كوبا حدثت في أرضها المغتصبة، وادعاء أميركا بحقها فيها أضعف بكثير من الادعاء الروسي بحقهم في القرم التي أخذت بالقوة أيضاً.

لكن بالعودة إلى السؤال، من الصعب التنبؤ فيما إذا كانت الولايات المتحدة ستوافق على إنهاء المقاطعة من دون موافقة كوبية على التعهد بتلبية المطلب الأميركي بإعادتها بعد نحو مئتي عام.

كيف تقيم وتقدر الأهمية التاريخية وأثر الثورة الكوبية في العلاقات الدولية وفي الاتجاه نحو تحقيق الاشتراكية؟

الأثر في العلاقات الدولية كان استثنائياً. لسبب واحد: لعبت كوبا دوراً مهماً جداً في تحرير غرب وجنوب أفريقيا. ردت قواتها الغزو الذي نفذته جنوب أفريقيا المدعومة أميركياً على أنغولا وأجبرت جنوب أفريقيا على التخلي عن محاولتها تأسيس نظام دعم إقليمي وأن تسلم سلطتها غير الشرعية على ناميبيا. الحقيقة أن القوات الكوبية السوداء التي هزمت الجنوب أفريقيين كان لها أثر نفسي هائل في كل من أفريقيا البيضاء والسوداء. مارسوا سياسة التعاون الدولية الحقيقية بطريقة رائعة متحملين الخطر الكبير من القوة العظمى الحاكمة التي

العاصمة وأراضي الدولة المجاورة لها بطريقة غير شرعية. (المترجم)

كانت الداعم الأخير لجنوب أفريقيا المعروفة بالتمييز العنصري، وكانت ناكرة تماماً للذات. لا عجب أنه عندما تحرر نيلسون مانديلا من السجن كان أحد أول الأفعال التي أعلن عنها:

> طوال سنوات سجني، كانت كوبا ملهماً وفيديل كاسترو برج قوة... [الانتصارات الكوبية] دمرت أسطورة مناعة الظالم الأبيض [و] ألهمت الجماهير المقاتلة في جنوب أفريقيا... نقطة تحول لتحرر قارتنا – ولشعبي – من عذاب التمييز العنصري... هل هناك بلد آخر يمكنه أن يسجل إيثاراً أعظم مما قدمته كوبا في علاقاتها مع أفريقيا؟

المساعدة الطبية الكوبية في المناطق الفقيرة والمنكوبة هي أيضاً فريدة كلياً. محلياً، كانت هناك إنجازات مهمة جداً من بينها الاستمرار في البقاء في وجه الجهود الأميركية الساعية إلى جلب "إرهابيي الأرض" إلى كوبا (عبارة آرثر شليسنجر التاريخية في سيرة روبرت كينِدي الذي خصص نفسه لهذه المهمة كأهم أولوياته) وفي وجه المقاطعة الوحشية. حملات محو الأمية كانت ناجحة جداً، والنظام الصحي مشهور حقاً. هناك انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان وقيود على الحريات الشخصية والسياسية. كم من هذا يمكن أن ينسب إلى الهجوم الخارجي وكم منه إلى الخيارات السياسية المستقلة؟ هذا أمر ممكن أن يناقش، لكن إدانة الأميركيين للانتهاكات دون اعتراف كامل بمسؤوليتهم الكبيرة عنها هو ما يعطي للنفاق معنىً جديداً.

هل لا تزال الولايات المتحدة الداعم الرئيسي للإرهاب في العالم؟

بمراجعة عدد من الكتب الحديثة التي تتحدث عن حملة أوباما للاغتيالات السياسية العالمية (بواسطة الطائرات دون طيار) في مجلة *The American Journal of International Law* تستنتج أن هناك "حجة مقنعة" تقول إن الحملة "غير

شرعية": "الهجمات بالطائرات الأميركية دون طيار بالعموم تنتهك القانون الدولي، وتزيد سوء مشكلة الإرهاب، وتنتهك المبادئ الأخلاقية الأساسية"، وهذا تقييم حكيم على ما أظن. تفاصيل آلة القتل الرئاسية الباردة والمتعمدة تثير الغيظ، كما هي محاولة التبرير القانوني، وكما هو كذلك موقف وزارة عدل أوباما من مبدأ "افتراض البراءة[١]"، حجر الأساس في القانون الحديث، الذي يعود تاريخه إلى الوثيقة العظمى قبل ثمانمئة عام، كما تم شرح الموقف في *The New York Times*: "تبنى السيد أوباما طريقة جدلية لحساب الخسائر المدنية التي لم تكن قليلة لمنعه من تلك الأعمال. حيث ترى طريقته أن كل الذكور الذين هم في سن الخدمة العسكرية في منطقة الضربة مقاتلون، وفقاً لعدة مسؤولين في الإدارة، ما لم يكن هناك تأكيد استخباراتي واضح يؤكد أنهم أبرياء". وبالطبع، يكون هذا بعد الاغتيال. يعاني الناس في مساحات واسعة من اليمن وباكستان القبلية وغيرها الخوف من القتل المفاجئ الذي قد يسقط من السماء في أي لحظة. يذكر عالم الأنثروبولوجيا المميز أكبر أحمد، وهو صاحب خبرة شخصية واحترافية طويلة بالمجتمعات القبلية التي تهاجم في أنحاء العالم كيف تكرس هذه الهجمات القاتلة الرغبة في الانتقام، وهذا ليس مفاجئاً جداً. كيف نرد؟

أظن أن هذه الحملات وحدها تضمن كأس الانتصار للولايات المتحدة.

تاريخياً، كان نهب الفقراء والموارد الطبيعية من الأمم الضعيفة الهواية المفضلة لكل من الدول الغنية والإمبريالية في ظل الرأسمالية. وقد كان النهب في الماضي يجري في معظمه بوسائل الاستغلال المادي الكامل والاحتلال العسكري. كيف تغيرت وسائل الاستغلال في ظل الرأسمالية المالية؟

---

١ "كل شخص بريء حتى تثبت إدانته"، أحد الحقوق القانونية في المحاكمات الجزائية، ومن أهم المبادئ التي تقوم عليها الديموقراطيات المعاصرة، وهو أحد مبادئ "الإعلان العالمي لحقوق الإنسان". (المترجم)

اشتكى وزير الخارجية جون فوستر دالاس ذات مرة إلى الرئيس أيزنهاور أن الشيوعيين لديهم ميزة غير عادلة، فهم يمكنهم "أن يحتكموا مباشرة إلى الجماهير" و"يسيطرون على الحركات الجماهيرية... شيء ليس لدينا قدرة على القيام بمثله. الشعب الفقير هم من يحتكمون إليهم وهم دوماً أرادوا سرقة الأغنياء". ليس من السهل تطبيق مبدأ أن الغني لديه الحق في سرقة الفقير.

صحيح أن الوسائل تغيرت، و"معاهدات التجارة الحرة الدولية" (FATs) مثال جيد على ذلك، بما فيها المعاهدات التي هي الآن موضع تفاوض؛ هذه المعاهدات تكون في الغالب سراً عن الشعوب، لكن ليس عن محامي الشركات ومجموعات الضغط التي هي من يكتب التفاصيل فيها. FATs ترفض "التجارة الحرة"، فهي تؤيد جداً مبدأ الحماية مع العلامة المسجلة لضمان أرباح باهظة للصناعات الدوائية، والتكتلات الإعلامية، وغيرها، إضافة إلى حماية المحترفين الأثرياء، بخلاف الناس العاملين الذين يوضعون في منافسة مع كل العالم، مع النتائج الواضحة لذلك. لا تتعلق FATs إلى درجة كبيرة حتى بالتجارة، وإنما بحقوق المستثمر، مثل حقوق الشركات (بالطبع ليس مجرد إنسان من لحم ودم) والقدرة على مقاضاة الحكومات على الأفعال التي قد تقلل الأرباح المتوقعة للمستثمرين الأجانب، مثل قوانين البيئة أو الصحة والسلامة. معظم ما يعرف بـ"التجارة" لا يستحق هذا التعبير، فمثلاً إنتاج الأجزاء في إنديانا، التجميع في المكسيك، البيع في كاليفورنيا، يجري كله أساساً ضمن اقتصاد مسيطر، شركة ضخمة. حركة رأس المال حرة، وحركة العمل ليست أكثر من انتهاك لما يعرفه آدم سميث أنه مبدأ أساسي في التجارة الحرة: التوزيع الحر للعمل. وفوق هذا، FATs ليست حتى معاهدات لكي نرى الناس أعضاء في مجتمعات ديموقراطية على الأقل!

هل يمكن القول إننا نعيش الآن في الفترة بعد الإمبريالية؟

يبدو لي هذا مجرد سؤال اصطلاحي. الهيمنة والإكراه تأخذ عدة صور مختلفة، بينما يتغير العالم.

رأينا في السنوات الأخيرة عدداً ممن يعرفون بالقادة التقدميين يحاولون الوصول إلى السلطة عبر صندوق الاقتراع ثم يتخلون عن عهودهم التي قطعوها للناس بمجرد وصولهم إلى مناصبهم. ما هي الوسائل والآليات التي يجب إنتاجها في الأنظمة الديموقراطية الحقيقية لضمان أن المسؤولين المنتخبين لن يخونوا ثقة ناخبيهم؟ على سبيل المثال، اعتمد الأثينيون شيئاً عرف بـ"حق الاستدعاء" الذي أصبح في القرن التاسع عشر حاسماً رغم أنه عنصر لم يكد يكون معروفاً في المشروع السياسي من أجل النظام السياسي والاجتماعي المستقبلي للحركات الاجتماعية. هل أنت مع إنعاش هذه الآلية كمكون حاسم للديموقراطية الحقيقية المستمرة؟

أظن أنه يمكن تقديم مبررات قوية في ما يتعلق بحق الاستدعاء على نحو ما، بدعمه بالقدرة على الاستجواب الحر والمستقل لمراقبة ما يفعله الممثلون المنتخبون. الإنجاز الكبير لتشيلسي مانينغ، جوليان أسانج، إدوارد سنودن[١]، ومعاصرين آخرين ممن يمكن وصفهم بـ"مطلقي الصفارة" هو في الحفاظ على الحقوق الأساسية للمواطنين وتطويرها. يفيدنا رد فعل السلطات في فهم الأمور، فكما هو معروف، حطمت إدارة أوباما كل الأرقام القياسية في معاقبة مطلقي الصفارة، ومن المهم أيضاً الانتباه كيف أخاف ذلك أوروبا. رأينا ذلك جدياً عندما أقلعت طائرة الرئيس البوليفي إيفو موراليس عائدة به من زيارة إلى

١ تشيلسي مانينغ: جندي أول عملت محللة استخبارات في القوات البرية الأميركية، وأدينت بعدة جرائم وفقاً لقانون التجسس الأميركي من بينها قضية تسريب أكبر كم من الوثائق السرية في الولايات المتحدة. إدوارد سنودن: تقني وعميل موظف لدى "وكالة المخابرات المركزية"، وعمل متعاقداً مع "وكالة الأمن القومي" قبل أن يسرب برنامج التجسس الأميركي "بريسم" إلى الصحافة. جوليان أسانج: صحافي وناشط ومبرمج أسترالي، مؤسس موقع "ويكيليكس" ورئيس تحريره وهو الموقع الذي نشر الوثائق السرية المسربة.

موسكو، وكانت الدول الأوروبية في حالة خوف من واشنطن. لذا، ما كانوا ليسمحوا للطائرة بالعبور في مجالهم الجوي، في حال أنها ربما تحمل إدوار سنودن، وعندما حطت الطائرة في النمسا فتشتها الشرطة في انتهاك واضح للبروتوكول الدبلوماسي.

هل يمكن لأي عمل إرهابي ضد الزعماء الذين خانوا بوضوح تام ثقة الناخبين أن يكون مبرراً أبداً؟

"أبداً" كلمة قوية. من الصعب استحضار ظروف واقعية للحكم على الأمر، ولا بد أن تحمل عبء تبرير أي لجوء إلى العنف، إذ سيكون شاقاً جداً، وتحديداً في هذه الحالة التي يبدو من الصعب جداً تبريرها.

مع كون الطبيعة الإنسانية هي ما هي عليه، والأفراد لديهم مهارات وقدرات وطاقات وتطلعات مختلفة، هل المجتمع العادل حقاً ممكن و/أو مرغوب؟

تشمل الطبيعة البشرية القديسين والآثمين، وكل منا لديه جميع هذه الصفات. لا أرى صراعاً على الإطلاق بين الرؤية العادلة والتنوع البشري. ربما، يمكن مناقشة أن هؤلاء الذين يملكون مهارات ومواهب أكبر تمت مكافأتهم سلفاً بالمقدرة على ممارسة هذه المهارات والمواهب. لذا، هم أقل حاجة إلى المكافأة الخارجية مع أنني لا أوافق على هذا. أما عن احتمال أن يكون هذا أكثر إنصافاً ويحرر المؤسسات والممارسات الاجتماعية، فنحن لا نستطيع التأكد من ذلك مسبقاً، ويمكننا أن نستمر في محاولة ضغط الحدود قدر المستطاع فقط، ودون سبب واضح، يمكنني أن أتوقع الفشل.

في رأيك، ما الذي يشكل مجتمعاً لائقاً، وما هي صورة النظام العالمي المطلوب للتخلص كلياً من الأسئلة التي تدور حول من يحكم العالم؟

يمكننا أن نضع رؤى "للسلام الدائم" تحمل تعزيزات للمشروع الكانطي[١]، ولمجتمع فيه أفراد أحرار ومبدعون لا يخضعون للتدرج، والهيمنة، والأحكام والقرارات التعسفية. في رأيي الخاص الأصدقاء والرفاق المحترمون يختلفون في الكفاح، لا نعرف ما يكفي لتوضيح التفاصيل بثقة أكبر، ويمكن أن نتوقع أن تكون هناك حاجة إلى تجارب مهمة على طول الطريق. هناك مهمات ملحة جداً ليس أقلها التعامل مع الأسئلة الحَرفية عن بقاء المجتمعات البشرية المنظمة، أسئلة لم تظهر أبداً في التاريخ البشري من قبل، ولا مفر منها الآن. وهناك مهمات عدة أخرى، تتطلب عملاً فورياً ومخلصاً. من الجيد أن نتذكر أن نضع التطلعات الطويلة المدى في ذهننا كتوجيهات للخيارات الفورية، مدركين أيضاً أن التوجيهات ليست ثابتة، وهذا يترك لنا الكثير لفعله.

١ نسبة إلى إيمانويل كانط الفيلسوف الألماني الذي ينظر إليه على أنه آخر فيلسوف من فلاسفة عصر التنوير، وهو صاحب "مشروع السلام العالمي الدائم". (المترجم)

كل شيء يعمل جيداً لمصلحة الأغنياء والأقوياء[١]

سي جي بوليكرونيو: تدعي نظرية الليبراية الجديدة أن الحكومة هي المشكلة، المجتمع غير موجود، والأفراد هم المسؤولون عن مصيرهم. مع ذلك، يعتمد الأقوياء وأصحاب الأعمال الكبيرة، كما كانوا دوماً، على تدخل الدولة للحفاظ على سيطرتهم على الاقتصاد والتمتع بقطعة أكبر من الكعكة الاقتصادية. هل الليبرالية الجديدة خرافة... مجرد تركيب نظري؟

نعوم تشومسكي: تعبير "ليبرالي جديد" مضلل نوعاً ما. الوثائق ليست لا جديدة ولا ليبرالية. كما قلت، أصحاب الأعمال الكبيرة والأغنياء يعتمدون كثيراً على ما يسميه الاقتصادي دين بيكر "الدولة المستبدة المحافظة" التي يغذونها. وهذا حقيقي على نحو مثير بالنسبة إلى المؤسسات المالية. نسبت دراسة حديثة لصندوق النقد الدولي أرباح المصارف الكبرى كلياً وتقريباً إلى سياسة التأمين الحكومية الضمنية ("كبيرة جداً على الفشل")، والمقصود ليس الضمان الإنقاذي المعروف فقط إنما الائتمان الرخيص أيضاً، بتقديرات مناسبة بسبب الضمان الحكومي، وأكثر من ذلك بكثير. ينطبق الأمر نفسه على الاقتصاد المنتج، حيث تعتمد القوة الموجهة لثورة تقنية المعلومات IT اليوم كثيراً على

١ أجري بمشاركة أناستاسيا جيامالي. نشر لأول مرة في Truthout، في ٨ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٣.

البحث والتطوير الذي أساسه الدولة، وعلى التأمين ووسائل أخرى، ويعود ذلك النمط إلى التصنيع الإنكليزي القديم.

على أي حال، لا "الليبرالية الجديدة"، ولا نسخها الأقدم مثل "الليبرالية"، كانت خرافات، بالتأكيد ليس بالنسبة إلى ضحاياهم. المؤرخ الاقتصادي بول بايروخ هو واحد من كثيرين قالوا إن "الليبرالية الاقتصادية الإلزامية للعالم الثالث في القرن التاسع عشر هي سبب رئيسي لتفسير التأخر في صناعته"، والتعبير الأدق "تراجع صناعاته"، وهذه الحكاية تستمر حتى اليوم بمظاهر مختلفة.

باختصار، يمكن القول إنّ المبادئ هي "خرافة" إلى حد كبير بالنسبة إلى الأغنياء والأقوياء الذين يصنعون طرقاً عدة لحماية أنفسهم من قوى السوق، لكن ليس بالنسبة إلى الفقراء والضعفاء الذين يخضعون لخرابها.

ما الذي يفسر سيادة مبدأ تمركز السوق واللصوصية المالية في المرحلة التي اختبرت أكثر أزمة مدمرة للرأسمالية منذ فترة الكساد الكبير[١]؟

التفسير الأساسي هو التفسير العادي: كل شيء يعمل جيدا جداً لمصلحة الأغنياء والأقوياء. فمثلاً يوجد في الولايات المتحدة عشرات الملايين من المتعطلين عن العمل، عدد غير معروف من الملايين أخرجوا من القوة العاملة بيأس، وقد أصبحت الإيرادات إضافة إلى ظروف الحياة في حالة ركود كبير أو أنها تراجعت. لكن المصارف الكبرى، التي هي مسؤولة عن الأزمة الأخيرة، هي الآن أكبر وأكثر ثراء حتى. فأرباح الشركات تحطم الأرقام القياسية، والثراء الذي يفوق أحلام الجشعين يتراكم بين عدد محدود من الناس، وقد أضعف العمل بقوة بضرب النقابة و"زيادة انعدام الأمان بالنسبة إلى العامل"، وفق تعبير آلان غرينسبان الذي استخدمه لتفسير النجاح الكبير للاقتصاد الذي أداره، عندما

١ الكساد الكبير أو الانهيار الكبير: أزمة اقتصادية حدثت عام ١٩٢٩ مروراً بعقد الثلاثينيات وبداية الأربعينيات، وهي أكبر وأشهر الأزمات الاقتصادية في القرن العشرين. (المترجم)

كان لا يزال يوصف بـ"القديس آلان"، والذي ربما هو أكبر اقتصادي معروف بعد آدم سميث، قبل انهيار الكيان الذي أداره، إلى جانب أساساته الفكرية. إذاً، لماذا الاعتراض؟

يرتبط نمو رأس المال المالي بالتراجع في معدلات الربح في الصناعة وبالفرص الجديدة لتوزيع الإنتاج على نحو أكثر اتساعاً لتحديد أين تم استغلال العمل بسهولة أكبر، والقيود على رأس المال هي الأضعف، بما أن الأرباح توزع لتوضع مع أقل معدلات ضريبية ("العولمة"). تم تحريض العملية بالتطورات التقنية التي تسهل نمو "قطاع مالي خارج عن السيطرة"، وهذا "يلتهم اقتصاد السوق الحديث [أي الاقتصاد المنتج] من الداخل، تماماً كما تفعل يرقة الدبور بالعنكبوت حين تلتهم مضيفها الذي وُضعت فيه"، في استعارة للعبارة المعروفة لمارتن وولف المراسل المالي في *Financial Times*، الذي هو على الأرجح الأكثر احتراماً في العالم المتحدث بالإنكليزية.

يضع ذلك "مبدأ السوق المركزي" جانباً، كما نلاحظ، الأمر الذي يفرض عواقب قاسية على كثيرين، لكن قلة هم من ينجحون في حماية أنفسهم منه.

ما هو دليلك على هيمنة النخبة العالمية ونهاية الدولة القومية خاصة منذ ادّعى أنصارها أن هذا النظام العالمي الجديد بات موجوداً؟

هناك شيء بهذا الخصوص، لكن يجب تجنب المبالغة فيه. تستمر الشركات المتعددة الجنسيات بالاعتماد على الدولة الأم من أجل الحماية والاقتصاد والجيش، وأساساً من أجل الإبداع أيضاً. تبقى المؤسسات العالمية إلى حد كبير تحت سيطرة الدول الأكثر قوة، وبالعموم، يبقى النظام العالمي المركزي الدولة مستقراً إلى حد معقول.

تقترب أوروبا جداً من نهاية "العقد الاجتماعي"[١]، هل هذا تطور مفاجئ بالنسبة إليك؟

قال ماريو دراجي[٢]، في لقاء مع *The New Street Journal*، إن "العقد الاجتماعي التقليدي في القارة"، الذي هو ربما مساهمتها الكبرى في الحضارة المعاصرة، "ملغى" ويجب تفكيكه. هو واحد من البيروقراطيين العالميين الذين يفعلون أقصى ما يمكنهم لحماية بقاياه. كره رجال الأعمال العقد الاجتماعي على الدوام، هل تذكر السعادة التي عمت في صحافة الأعمال عند سقوط "الشيوعية" التي قدمت قوة عمل جديدة مثقفة، ومدربة، وسليمة، وحتى شقراء بعيون زرقاء، يمكن أن تستخدم لضرب "نمط الحياة المرفه" للعمال الغربيين. هذا ليس نتيجة القوى العنيدة الاقتصادية أو غيرها، وإنما سياسة مصممة اعتماداً على مصالح مصمميها الذين هم على الأرجح مصرفيون ومديرون تنفيذيون أكثر منهم حجاباً ينظفون مكاتبهم.

إحدى المشكلات الكبرى التي تواجه أجزاء عدة من العالم الرأسمالي المتقدم اليوم هي عبء الدَّين العام والخاص. في الدول الواقعة خارج منطقة اليورو، بشكل خاص، يكون للدَّين آثارٌ اجتماعية كارثية بما أن "الناس يدفعون على الدوام" كما ناقشت في الماضي. كي يستفيد ناشطو اليوم، هل تشرح لنا بأي معنى يكون للدَّين "تركيب اجتماعي وأيديولوجي"؟

هناك عدة أسباب لذلك. أحدها عبرت عنه جيداً كارين ليساكرز التي شغلت منصب المدير التنفيذي لصندوق النقد الدولي، والتي وصفت هذه المؤسسة بأنها "منفذ الضمان الاجتماعي". في الاقتصاد الرأسمالي، إذا استدنت منك مبلغاً من المال ولم أتمكن من إرجاعه إليك، هذه مشكلتك: لا تستطيع أن تطلب من

١ العقد الاجتماعي: نظرية اجتماعية تصف الحالة التي يكون فيها للجماعات البشرية سلطة عليا أو قيادة أو حاكم أو أي نوع من أنواع ممارسة السياسة أو السلطة. (المترجم)
٢ ماريو دراجي: مصرفي إيطالي ورئيس البنك المركزي الأوروبي. (المترجم)

جيراني أن يدفعوا الدين بدلاً مني. لكن بما أن الأغنياء والأقوياء يحمون أنفسهم من انضباط السوق، فالأمور تجري على نحو مختلف عندما يدين مصرف كبير مالاً إلى مستدينين خطيرين، وذلك عند وجود مصلحة وربح عاليين، وإذا جاء وقت لم يتمكنوا فيه من الدفع، يتدخل "منفذ الضمان الاجتماعي" للإنقاذ، ويضمن أن يتم دفع الدين مع تحويل المسؤولية إلى الشعب عبر برامج التعديل الهيكلي والتقشف وما إلى ذلك. عندما لا يرغب الأغنياء في دفع مثل هذا الديون، يمكنهم أن يعلنوا أنها "مشينة"، وفي النتيجة باطلة: تفرض على الضعفاء بوسائل غير عادلة، وبهذا المعنى، يكون قدر كبير من الديون "مشيناً"، لكن القليل منهم يمكنهم أن يتوسلوا إلى مؤسسات قوية لتنقذهم من قسوة الرأسمالية.

هناك الكثير جداً من الوسائل الأخرى. غُرّم جي بي مورجان تشيس[١] بـ١٣ مليار دولار (نصفها مخصوم من الضرائب) لما يجب اعتباره سلوكاً إجرامياً في مخططات الرهن العقاري الاحتيالية، التي يعاني الضحايا العاديون من أعباء ديونها بيأس.

أشار المفتش العام لبرنامج الإنقاذ الحكومي الأميركي، نيل باروفسكي، إلى أن البرنامج كان رسمياً صفقة تشريعية: يجب كفالة المصارف التي هي مذنبة، كما يجب منح ضحاياها، الذين هم الناس الذين فقدوا منازلهم، بعض الحماية والدعم المحدودين. حاز نيل باروفسكي احتراماً كبيراً لتفسيره الجزء الأول من الصفقة فقط، وأصبحت الخطة "هبة للمديرين التنفيذيين في وول ستريت"، الأمر الذي لا يفاجئ من يفهم "الرأسمالية الموجودة فعلاً".

واللائحة تطول.

خلال الأزمة، تم تصوير اليونانيين حول العالم على أنهم كسالى وفاسدون متهربون من

١ جي بي مورجان تشيس: بنك أميركي متعدد الجنسيات للخدمات المالية المصرفية وهو أكبر بنك في الولايات المتحدة. (المترجم)

الضرائب وأنهم يحبون التظاهر فقط، وقد أصبحت هذه الصورة سائدة. ما هي الآليات المستخدمة لإقناع الرأي العام؟ وهل يمكن معالجة الأمر؟

الصور يقدمها الذين يملكون الثروة والقوة لتأطير الحديث السائد، ويمكن مواجهة التشويه والخداع فقط بإضعاف قوتهم وإيجاد صحف تتحدث باسم القوة الشعبية كما الحال في كل حالات الظلم والهيمنة.

ما رأيك في ما يحدث في اليونان، خاصة بالنظر إلى الطلبات المستمرة من "الترويكا" ورغبة ألمانيا القوية في زيادة سبب التقشف؟

يبدو أن الهدف النهائي لما تطلبه ألمانيا من أثينا في ظل إدارة أزمة الدين هو التمسك بأي شيء له قيمة في اليونان. ويبدو أن بعض الأشخاص في ألمانيا بصدد فرض شروط واضحة للعبودية الاقتصادية على اليونانيين.

يرجح أن الحكومة المقبلة في اليونان ستكون حكومة من تحالف اليسار الراديكالي. كيف يجب أن تكون نظرتها إلى الاتحاد الأوروبي ودائني اليونان؟ أيضاً هل يجب على الحكومة اليسارية أن تطمئن إلى القطاعات الأكثر إنتاجية في الطبقة الرأسمالية، أم عليها أن تتبنى المكونات الجوهرية للأيديولوجيا العمالية الشعبية التقليدية؟

هناك قضايا عملية صعبة. قد يكون من السهل عليّ أن أخطط ما أريد أن يحدث، لكن بوجود الوقائع، فإن أي مسار يتبع سيكون له مخاطره وتكاليفه. حتى لو كنت في وضع يسمح لي بتقييمهم بصورة صحيحة – وأنا لست كذلك – فإنه من غير المنطقي مناقشة سياسة دون تحليل جدي ودليل.

لم تكن شهية الرأسمالية للدمار أبداً موضع شك، لكنك في كتاباتك الأخيرة أشرت باهتمام أكبر إلى الدمار البيئي. هل تعتقد حقاً أن الحضارة الإنسانية مهددة بالضياع؟

أظن أن الوجود الإنساني المحترم مهدد بالضياع. وكما العادة، أول الضحايا هم الأضعف والأكثر عرضة للهجوم. كان الكثير من ذلك واضحاً

في القمة العالمية لتغير المناخ التي عقدت أخيراً في وارسو، والتي خرجت بنتائج ضعيفة. وهناك كل الأسباب للتوقع باستمرار الوضع على ما هو عليه. سوف ينظر المؤرخون المستقبليون، إن كان هناك واحد منهم، إلى المشهد الحالي بدهشة. كان الأمر في البداية محاولة تفادي الكارثة المحتملة لما يعرف بالأقوام البدائية: الشعوب الأولى في كندا، الشعب الأصلي في أميركا الجنوبية، وهكذا، عبر العالم. نرى اليوم الصراع من أجل إنقاذ وحماية البيئة يحدث في اليونان، حيث يمارس سكان سكوريز في تشالكيديكي مقاومة بطولية ضد كل من الأهداف اللصوصية لشركة إلدورادو غولد وقوات الشرطة التي تحركها الدولة اليونانية لدعم الشركة المتعددة الجنسيات.

هؤلاء الذين يقودون سباق السقوط من المنحدر بحماسة هم المجتمعات الأغنى والأكثر قوة، الذين يتمتعون بميزات لا تضاهى، مثل الولايات المتحدة وكندا. تماماً بخلاف ما قد يقوله العقل، بغض النظر عن المنطق الجنوني لـ"الديموقراطية الرأسمالية الموجودة فعلاً".

لا تزال الولايات المتحدة إمبراطورية عالمية، وفق وصفك، تعمل تحت "مبدأ المافيا"، أي أن العراب لا يتحمل "مواجهة ناجحة". هل الإمبريالية الأميركية في تراجع، إذا كان الجواب بلى، فهل لا تزال تشكل تهديداً أكبر للسلام والأمن العالمي؟

وصلت الهيمنة الأميركية على العالم إلى ذروتها غير المسبوقة تاريخياً عام ١٩٤٥، وبدأت التراجع بثبات منذ ذلك الوقت. مع أنها لا تزال عظيمة جداً ورغم أن القوة تصبح أكثر تنوعاً، ليس هناك إشارة إلى وجود منافس في الأفق. مبدأ المافيا التقليدي يستحضر بثبات، لكن القدرة على تنفيذه محددة أكثر. والتهديد للسلام والأمن حقيقي جداً، فلنأخذ مثالاً واحداً فقط: حملة الرئيس أوباما للاغتيال باستخدام الطائرات دون طيار هي إلى حد بعيد العملية الإرهابية الأوسع والأكثر تدميراً التي تجري الآن. تنتهك الولايات المتحدة

وتابعتها إسرائيل القانون الدولي وهما تتمتعان بحصانة كاملة، فمثلاً، التهديدات بمهاجمة إيران ("كل الخيارات مفتوحة") هي انتهاك للمبدأ الأساسي لميثاق الأمم المتحدة. وبمراجعة الموقف النووي الأميركي الأحدث (٢٠١٠)، نجده أكثر عدوانية في نبرته من سابقاته، وهذا تحذير لا يمكن تجاهله، لأن تركيز القوة بدلاً من تعميمها له مخاطر في هذا المجال أيضاً.

بالنسبة إلى الصراع الإسرائيلي-الفلسطيني، قلت دوماً إن الجدل حول الدولة الواحدة في دولتين ليس له علاقة بموضوع الصراع...

فكرة الدولة الواحدة/الدولتين لا علاقة لها بالموضوع لأن الدولة الواحدة ليست خياراً. وهذه الفكرة أسوأ من كونها لا تمت إلى موضوع الصراع بصلة: إنها تصرف الانتباه عن الحقيقة.

الخيارات الفعلية هي (١) دولتان أو (٢) استمرار لما تفعله إسرائيل الآن بدعم أميركا: تبقي غزة تحت الحصار الساحق مفصولة عن الضفة الغربية، وتسيطر بانتظام على كل ما تجده قيماً في الضفة أثناء ضمها مباشرة إلى إسرائيل، وذلك بالسيطرة على المناطق التي ليس فيها الكثير من الفلسطينيين وطرد أولئك الموجودين هناك. المخططات واضحة تماماً من التطورات وبرامج التهجير.

بالنظر إلى الخيار ٢، ليس هناك مبرر لم يجب أن توافق إسرائيل أو الولايات المتحدة على اقتراح الدولة الواحدة، الذي ليس له أيضاً أي داعم دولي في أي مكان. ما لم تفهم حقيقة تطورات الوضع، فإن الحديث عن دولة واحدة (وما فيها من حقوق مدنية، كفاح ضد التمييز العنصري، "المشكلة الديموغرافية"... وغيرها) مجرد تضليل، يوجه الدعم ضمنياً إلى الخيار ٢. ذلك المنطق الأساسي للوضع، سواء أردنا أم لم نرد.

قلت إن المثقفين النخبة هم الذين يهاجمونك أساساً. هل هذا لأنك تصهر السياسات

مع المبادئ الأخلاقية؟

المثقفون النخبة، بالتعريف، يملكون قدراً كبيراً من الحصانة، والحصانة تؤمن الخيارات وتمنح المسؤولية. هؤلاء الأكثر امتيازاً هم في وضع أفضل للحصول على المعلومات وللعمل بطرائق سوف تؤثر في القرارات السياسية. يلي ذلك تقييم دورهم في الحال.

صحيح أنني أظن أن الناس يجب أن يلتزموا مسؤولياتهم الأخلاقية البسيطة، وهذا موقف لا يجب أن يتطلب مني الدفاع عنه. وأكرر أن مسؤوليات الشخص في مجتمع مفتوح وأكثر تحرراً تكون أكبر من مسؤوليات أولئك الذين قد يدفعوا ثمناً ما مقابل الإخلاص والأمانة. لو أن المفوضين في روسيا السوفياتية وافقوا على الخضوع لقوة الدولة، لتمكنوا على الأقل من التذرع بقليل من الخوف، أما نظراؤهم في المجتمعات المفتوحة والأكثر حرية، فيمكنهم أن يتذرعوا فقط بالجبن.

ما زال وثائقي الرسوم المتحركة لميشيل جوندري "هل الرجل الطويل سعيد؟" يعرض في مسارح محددة في مدينة نيويورك وغيرها من المدن الكبرى الأخرى في الولايات المتحدة بعد أن تلقى الكثير من الإطراءات. هل شاهدت الفيلم؟ هل سررت به؟ [ملاحظة المحرّر: "هل الرجل الطويل سعيد؟" وثائقي يعتمد على سلسلة لقاءات مصورة مع نعوم تشومسكي]

شاهدته. جوندري فنان كبير، والفيلم منجز بحساسية وذكاء ويحاول معالجة بعض الأفكار المهمة (غالباً غير مفهومة حتى لمن هم في المجال) بطريقة واضحة وبسيطة جداً، مع بعض اللمسات الشخصية أيضاً التي بدت لي حساسة جداً ومدروسة.



هل بإمكان الحضارة أن تبقى في هيئة "الرأسمالية القائمة فعلياً"؟[١]

سي جي بوليكرونيو: صرح أوباما في خطابه القومي المتلفز عشية الذكرى الثالثة عشر لهجمات الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١ على الولايات المتحدة، أمام الشعب الأميركي وبقية العالم، أن الولايات المتحدة عائدة للحرب في العراق، هذه المرة ضد من أعلنوا عن أنفسهم أنهم "الدولة الإسلامية في العراق وسوريا" (داعش). هل العراق عمل غير منتهٍ للغزو الأميركي للعراق في ٢٠٠٣، أو أن الوضع هناك مجرد نتيجة حتمية لجدول الأعمال الإستراتيجي لإمبراطورية الفوضى؟

نعوم تشومسكي: "حتمية" كلمة قوية، لكن ظهور "داعش" والانتشار الواسع للجهاديين الأصوليين هو ناتج طبيعي تماماً لاستخدم واشنطن مطرقتها الثقيلة في المجتمع الهش في العراق، الذي لم يكد مرتبطاً ببعضه بعضاً بعد عقد من العقوبات الأميركية-البريطانية الثقيلة جداً، بل إن الديبلوماسيين الدوليين المحترمين الذين أداروها بواسطة الأمم المتحدة استقالوا نتيجة الاحتجاجات، التي اتهمتهم أنهم كانوا "إباديين".

أخيراً كتب أحد أهم محللي الاتجاه السائد الأكثر احتراماً للقضايا الأميركية المتعلقة بالشرق الأوسط، وهو عميل سابق في "وكالة الاستخبارات الأميركية"،

١ نشر لأول مرة في Truthout، في ١ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٤.

غراهام فوللر، "أظن أن الولايات المتحدة هي واحد من المبدعين الأساسيين لـ"داعش". لم تخطط الولايات المتحدة لتشكيل "داعش"، لكن تدخلاتها المدمرة في الشرق الأوسط والحرب في العراق كانت الأسباب الأساسية لولادة "داعش"".

أظن أنه محق. الوضع كارثة بالنسبة إلى الولايات المتحدة لكن هذا نتيجة طبيعية للغزو الذي قامت عليه. كان إشعال الصراعات الطائفية التي تقسم العراق اليوم إلى أجزاء وتنتشر في المنطقة ككل مع نتائجها السيئة أكثر النتائج سوءاً للعدوان الأميركي-البريطاني.

يبدو أن "داعش" تمثل حركة جهادية جديدة مع ميول متأصلة أكثر نحو الهمجية في المسعى لتنفيذ مهمتها في إعادة تأسيس الخلافة الإسلامية، ورغم ذلك تبدو أكثر قدرة على تجنيد الشباب المسلمين الأصوليين من قلب أوروبا، وحتى في أستراليا، من "القاعدة" نفسها. في رأيك، لماذا أصبح التعصب الديني هو القوة الموجهة للعديد من الحركات الإسلامية حول العالم؟

كما فعلت بريطانيا من قبل، مالت الولايات المتحدة إلى دعم الإسلام الأصولي ومعارضة القومية العلمانية التي رأت فيها كلتا الدولتين الإمبرياليتين أكثر تهديداً لأهدافهما في السيطرة والهيمنة. عندما يتم تحطيم الخيارات العلمانية، فإن التطرف الديني غالباً ما يملأ الفراغ.

تجدر ملاحظة أن التعصب الديني ينتشر في الغرب أيضاً، بينما تتراجع الديموقراطية. الولايات المتحدة مثال لافت على ذلك. ليس هناك العديد من البلدان في العالم حيث الغالبية العظمى من السكان تؤمن أن يد الله توجه التطور، وتقريباً نصف هؤلاء يظنون أن العالم خلق قبل بضعة آلاف من السنين. وبما أن الحزب الجمهوري أصبح متطرفاً في خدمة الثروة وقوة الشركات، ولذا لا يستطيع أن يناشد الجمهور في ما يتعلق بسياساته الفعلية، فإنه أُرغم على الاعتماد

على هذه القطاعات كأساس للانتخاب، فأعطاهم تأثيراً أساسياً في السياسة.

ارتكبت الولايات المتحدة جرائم حرب كبرى في العراق، لكن أفعال العنف التي ترتكب هذه الأيام ضد المدنيين في البلد خاصة ضد الأطفال والناس الذين ينتمون إلى إثنيات مختلفة والمجتمعات الدينية هي أيضاً مروعة حقاً. نظراً إلى أن العراق أظهر أطول مدة من الاستقرار السياسي في ظل حكم صدام حسين، ما هي الدروس التعليمية التي يجب على الفرد أن يستخلصها من الحالة المتخبطة جداً في ذلك الجزء من العالم؟

الدرس الأكثر أهمية أنه من الحكمة التزام المعايير الحضارية والقانون الدولي. ليس من المضمون ألا يكون للعنف الإجرامي الذي تمارسه الدول المارقة مثل الولايات المتحدة والمملكة المتحدة نتائج فاجعة، لكننا نكاد لا نستطيع أن ندعي أننا فوجئنا عندما تحدث.

تشكل الهجمات الأميركية ضد قواعد "داعش" في سوريا دون موافقة وتعاون من النظام السوري بقيادة بشار الأسد انتهاكاً للقانون الدولي، كما ادعت دمشق، وموسكو، وطهران قبل بدء الضربات. على أي حال، أليس من الممكن أن يزيد تدمير قوات "داعش" في سوريا قوة النظام السوري، أم أن نظام الأسد يخشى أنه سيكون التالي في اللائحة؟

بقي نظام الأسد هادئاً نوعاً ما. فهو مثلاً لم يناشد مجلس الأمن للعمل على وقف الهجوم الذي، هو دون شك، انتهاك لميثاق الأمم المتحدة، أساس القانون الدولي الحديث (إذا كان أحد ما يهتم، جزء من "القانون الأعلى على الأرض" في الولايات المتحدة، في ظل الدستور). يستطيع نظام الأسد دون شك أن يرى ما تراه بقية دول العالم: الهجمات على "داعش" تضعف عدوه الأساسي.

عادت الحياة في غزة إلى الحالة الطبيعية بعد أن اتفقت "حماس" وإسرائيل على وقف إطلاق النار. إلى متى يستمر ذلك؟

أتردد في استخدام تعبير "الحالة الطبيعية". حتى أن الهجوم الأخير كان

أكثر وحشية من سابقيه، وأثره مرعب. تضاف الديكتاتورية العسكرية المصرية المعادية جداً لـ"حماس" إلى المأساة.

ما الذي سيحدث بعد ذلك؟ كان هناك نمط نظامي منذ البداية كالاتفاق الذي تم التوصل إليه بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٥. دعي فيه إلى "فتح معبر بين غزة ومصر عند رفح لتصدير البضائع وعبور الناس، عملية مستمرة للعبور بين إسرائيل وغزة من أجل تصدير/ استيراد البضائع، وعبور الناس، تقليل معوقات الحركة ضمن الضفة الغربية، حماية الشاحنات والحافلات المتنقلة بين غزة والضفة الغربية، وبناء الميناء في غزة، [و]إعادة افتتاح المطار في غزة" الذي هدمه القصف الإسرائيلي.

الاتفاقات اللاحقة كانت مغايرة في ما يتعلق بالمواضيع نفسها، والاتفاق الحالي كذلك. كانت إسرائيل تتجاهل الاتفاقات في كل مرة، بينما تبقى "حماس" ملتزمة (وفق اعتراف إسرائيل) حتى ينتزع تصعيداً إسرائيلياً ما رداً من "حماس"، وهو ما يعطي إسرائيل فرصة أخرى "لجز العشب" وفق تعبيرها الذكي. المدة المؤقتة من "الهدوء" (أي الهدوء الأحادي الجانب) تسمح لإسرائيل بتمرير سياساتها في السيطرة على كل ما تريده في الضفة الغربية تاركة الفلسطينيين في أقاليم مقطعة. وهذا كله بالطبع يتم بدعم قوي من الولايات المتحدة: عسكرياً، واقتصادياً، ودبلوماسياً، وأيديولوجياً، لتأطير القضايا بالاتفاق مع المنظور الإسرائيلي الأساسي.

في الواقع، كان ذلك هو الهدف من "انسحاب" إسرائيل من غزة في ٢٠٠٥ بصفتها القوة المحتلة المعترف بها من العالم بأسره حتى الولايات المتحدة (عدا إسرائيل بالطبع). وقد لخص الهدف بوضوح وبصراحة المخطط وكبير المفاوضين في "الانسحاب"، والرفيق المقرب من رئيس الوزراء شارون، دوف ويسغلاس، حين أخبر الصحافة:

> تكمن أهمية مخطط الانسحاب في تجميد عملية السلام. وعندما تجمد تلك العملية، فأنت تمنع قيام دولة فلسطينية، وأنت تمنع الحديث عن اللاجئين والحدود والقدس. فعلياً هذه الرزمة كلها التي تدعى الدولة الفلسطينية، مع كل ما تقتضيه، أزيلت من جدول أعمالنا. وكل هذا مع السلطة والإذن تم مع المباركة الرئاسية الأميركية وتصديق مجلسي الكونغرس.

أعيد هذا النمط مراراً وتكراراً، ويبدو أنه يعاد تشريعه ثانية اليوم. لكن بعض المعلقين الإسرائيليين المطلعين اقترحوا أن إسرائيل ربما تخفف تعذيبها غزة في النهاية. تستمر سيطرتها غير الشرعية على معظم الضفة الغربية (بما فيها القدس الكبرى[١]) حتى الآن إلى درجة أن السلطات الإسرائيلية قد تتوقع أن ذلك غير قابل للنقض، وهم الآن لديهم حليف متعاون في الديكتاتورية العسكرية في مصر. أكثر من ذلك، فإن ظهور "داعش" والتمزق العام للمنطقة حسّن التحالف السري مع السعودية ومن الممكن مع آخرين. من المنطقي القول إنّ إسرائيل ربما تخرج من عزلتها الشديدة رغم أن مؤشرات ذلك لا تبدو ملحوظة حتى الآن.

حركت مجزرة إسرائيل الأخيرة في غزة الوجدان الشعبي العام في كل أنحاء العالم على نحو متزايد ضد إسرائيل. إلى أي مدى كان هذا ترجمة للدعم غير المشروط المقدم من الولايات المتحدة إلى إسرائيل المتفوقة في اللعب على العوامل السياسية المحلية، وتحت أي شروط ترى أنه من الممكن أن يحدث التغير في سياسة واشنطن تجاه تل أبيب؟

هناك عوامل سياسية محلية قوية جداً. توضّحَ أحد التفسيرات في منتصف الاعتداء الإسرائيلي الأخير، حيث بدا في نقطة ما أن مخزون الأسلحة الإسرائيلية

---

١ القدس الكبرى: مصطلح يستخدم لوصف المنطقة التي تضم ١٠٠ ميل مربع حول مدينة القدس العتيقة. تنفذ إسرائيل مشروع توسيع القدس منذ حرب ١٩٦٧ رغم أن هذا المشروع غير معترف به لدى المجتمع الدولي. (المترجم)

سيقل، فزوّدت الولايات المتحدة إسرائيل بالأسلحة المتطورة بسخاء ما مكنها من المضي في الهجوم أكثر. أخذت هذه الأسلحة من المخازن التي وضعتها الولايات المتحدة مسبقاً في إسرائيل، كي تستخدمها القوات الأميركية في النهاية، وهذا أحد المؤشرات العديدة على الارتباطات العسكرية القوية التي تعود إلى عدة سنوات، والعلاقات الاستخباراتية بينهما أفضل، كما أن إسرائيل أحد المواقع المفضلة بالنسبة إلى المستثمرين الأميركيين، ليس لاقتصادها العسكري المتقدم فقط. هناك كتلة أصوات ضخمة من المسيحيين الإنجيليين التي تؤيد إسرائيل بتعصب، وهناك أيضاً اللوبي الإسرائيلي الفعال الذي غالباً ما يدفع باباً مفتوحاً، ويتراجع بسرعة عندما يواجه قوة أميركية على نحو لا يدعو للاستغراب.

لكن هناك تغيرات في الشعور الشعبي، خاصة بين الشباب، بما فيهم المجتمع اليهودي. أنا أختبر ذلك شخصياً، كما يفعل الآخرون. كان عليّ فعلياً قبل وقت قريب أن أحصل على حماية الشرطة عندما كنت أتحدث عن هذه المواضيع في حرم الجامعات، حتى في جامعتي، وقد تغير ذلك كثيراً. حتى الآن التضامن الفلسطيني هو التزام أساسي بالنسبة إلى عدد من حرم الجامعات. وبمرور الوقت، قد تجتمع هذه التغيرات مع بعض العوامل الأخرى لتقود إلى تغير في السياسة الأميركية. حدث هذا من قبل، لكنه يحتاج إلى عمل مجتهد وجدي ومخلص.

ما هي أهداف وغايات السياسة الأميركية في أوكرانيا غير إثارة المشكلة ثم ترك القوى الأخرى تؤدي العمل القذر؟

بدأت الولايات المتحدة مباشرة بعد سقوط جدار برلين والانهيار اللاحق للاتحاد السوفياتي توسيع سيطرتها، بما فيها عضوية "الناتو"، فوق المنطقة التي تحررت من السيطرة الروسية، وذلك في انتهاك للوعد الشفهي الذي أعطي لغورباتشوف، الذي رفضت الاحتجاجات عليه. أوكرانيا هي بالتأكيد الثمرة الناضجة التالية التي تأمل الولايات المتحدة أن تقطفها من الشجرة.

ألا تملك روسيا حقاً شرعياً بالقلق من التحالف الأوكراني المحتمل مع "الناتو"؟

قلق شرعي جداً من تمدد "الناتو" عامة. هذا واضح جداً، حتى أن موضوع المقالة الرئيسية في مجلة المؤسسة الرئيسية *Foreign Affairs*، كان يدور حول هذه القضية بقلم العالم في العلاقات الدولية جون ميرشماير، الذي قال إن الولايات المتحدة هي وراء الأزمة الأوكرانية الحالية.

بالنظر إلى الوضع الحالي في العراق، سوريا، ليبيا، نيجيريا، أوكرانيا، بحر الصين، وحتى أجزاء من أوروبا، يبدو تعليق زبجينو بريجينسكي[١] الأخير على قناة MSNBC مناسباً نوعاً ما، إذ قال: "نواجه نوعاً من الفوضى التي تنتشر ديناميكياً في أجزاء العالم". كم من هذه التطورات مرتبط بتراجع الهيمنة العالمية وتوازن القوى الذي كان موجوداً في مرحلة الحرب الباردة؟

وصلت القوة الأميركية إلى ذروتها في ١٩٤٥ وتراجعت بثبات منذ ذلك. كان هناك تغيرات عدة في السنوات الأخيرة أحدها ظهور الصين كقوة عظمى. والتغير الآخر تحرر أميركا اللاتينية من السيطرة الإمبريالية (بالنسبة إلى القرن الأخير السيطرة الأميركية) للمرة الأولى خلال خمسمئة عام. وبالارتباط مع هذه التطورات، جاء ظهور كتلة "البريكس" (البرازيل، وروسيا، والهند، والصين، وجنوب أفريقيا) ومنظمة تعاون شنغهاي التي مقرها في الصين وتضم الهند وباكستان ودول وسط آسيا وغيرها.

لكن الولايات المتحدة الأميركية تبقى القوة العالمية المسيطرة إلى حد كبير.

في الشهر الماضي، كانت الذكرى التاسعة والستين للقصف الذري الأميركي لمدن هيروشيما وناجازاكي في اليابان، ولا يزال نزع السلاح النووي وهماً حتى الآن. في مقالتك الأخيرة، أكدت نقطة أننا محظوظون لمجرد أننا تفادينا وقوع حرب نووية حتى الآن. إذاً،

---

١ زبجينو بريجنسكي: مستشار الأمن القومي الأميركي السابق. (المترجم)

هل تظن أنها مسألة وقت قبل أن تقع الأسلحة النووية في أيدي الجماعات الإرهابية؟

الأسلحة النووية هي فعلاً في أيدي الجماعات الإرهابية: إرهابيو الدول، والولايات المتحدة أولهم. من المعقول أن أسلحة الدمار الشامل أيضاً تقع في أيدي "إرهابيي البيع بالتجزئة"، ما يزيد كثيراً الأخطار الهائلة التي تهدد البقاء.

منذ أواخر السبعينيات عادت معظم الاقتصادات المتقدمة إلى الرأسمالية اللصوصية. وكانت النتيجة أن وصل غياب المساواة في الثروة والدخل إلى مستويات مرتفعة على نحو مثير للدهشة: الفاقة تصبح محصنة، البطالة تزداد، مستويات المعيشة تتراجع. بالإضافة إلى ذلك، "الرأسمالية القائمة فعلياً" تسبب دماراً وضرراً بيئياً هائلاً، الأمر الذي يقودنا، مع الانفجار السكاني، إلى كارثة عالمية تامة. هل يمكن أن تبقى الحضارة في صورة الرأسمالية القائمة فعلياً؟

أولاً دعني أقول ما يتبادر إلى ذهني عند سماع تعبير "الرأسمالية القائمة فعلياً" وهو ما هو موجود فعلاً وما يعرف بـ"الرأسمالية". الولايات المتحدة تمثل الحالة الأكثر أهمية وأسباب ذلك واضحة. مصطلح "الرأسمالية" مبهم بما يكفي ليخبئ احتمالات عدة. هو يستخدم عموماً للإشارة إلى النظام الاقتصادي الأميركي الذي يتلقى تدخلاً كبيراً من الدولة يتراوح من الإبداعات الخلاقة إلى سياسة التأمين الحكومي "الكبير جداً على الفشل" المتبعة مع المصارف، التي هي احتكارية جداً وتعتمد سوقاً مقيداً جداً.

من المهم أن نضع في الذهن مقياس خروج "الرأسمالية القائمة فعلياً" من "رأسمالية السوق الحرة" الرسمية. لنذكر بعض الأمثلة فقط: في السنوات العشرين الأخيرة، ارتفع نصيب أرباح أكبر مئتي مشروع بحدة، مسبغاً صفة الاقتصاد الاحتكاري على الاقتصاد الأميركي. وقد قوض هذا الأسواق مباشرة، وتم تجنب حروب الأسعار بالسعي إلى خلق اختلافات ليس لها معنى بين المنتجات عبر الإعلانات الضخمة التي هي بحد ذاتها مكرسة لتقويض

الأسواق في المعنى الرسمي، اعتماداً على اتخاذ المستهلكين المطلعين خيارات عقلانية. الحواسيب والإنترنت، إضافة إلى المكونات الأساسية الأخرى لثورة تقانة المعلومات، كانت تتبع قطاع الدولة إلى حد كبير (البحث والتطوير، الإعانة المالية، الاقتناء، وغيرها من الوسائل) وكانت لعقود سابقة تنتمي إلى مشاريع خاصة تتكيف مع الأسواق التجارية والربح. قيّم الاقتصاديون وصحافة الأعمال سياسة التأمين الحكومي التي تزود المصارف الكبرى بميزات كبيرة، ليجدوا أنها تصل تقريباً إلى أكثر من ٨٠ مليار دولار سنوياً. لكن دراسة حديثة لصندوق الدولي تشير إلى أنه ربما "أكبر المصارف الأميركية ليست مربحة جداً على الإطلاق"، أضف إلى ذلك أن "مليارات الدولارات التي يزعمون كسبها لأصحاب أسهمهم كانت تقريباً كلها منحة من دافعي الضرائب الأميركيين"، وهذا مقتبس من صحافة الأعمال.

بطريقة ما، يفسر كل هذا الخراب الاقتصادي الجاري بسبب الرأسمالية المعاصرة التي شددت عليها في سؤالك. ديموقراطية الرأسمالية القائمة فعلياً RECD للاختصار (تلفظ wrecked) غير متوافقة على الإطلاق مع الديموقراطية. يبدو لي من غير المحتمل أن تبقى الحضارة على شكل الرأسمالية القائمة فعلياً والديموقراطية المخففة جداً التي ترافقها. أما هل يمكن للديموقراطية الفعالة أن تصنع فرقاً؟ فالتفكير في أنظمة غير موجودة يمكنه أن يكون تخميناً فقط، لكنني أظن أن هناك سبباً ما للتفكير في ذلك. الرأسمالية القائمة فعلياً هي خلق إنساني، ويمكن أن تتغير أو تستبدل.

كتابك Masters of Mankind[1] الذي صدر في أيلول/ سبتمبر ٢٠١٤ عن Haymarket Books هو مجموعة من المقالات المكتوبة بين ١٩٦٩ و٢٠١٣. لقد تغير العالم بمقدار كبير خلال هذه المدة، لذا سؤالي: هل تغير فهمك للعالم عبر الزمن،

١ سادة البشرية، نعوم تشومسكي. (المترجم)

وإذا كان قد تغير، فما هي أكثر الأحداث التي ساعدتك في تبديل منظورك للسياسة؟

تغيرت طريقة فهمي للعالم مع الزمن لأنني تعلمت أكثر عن الماضي، والأحداث المستمرة تضيف بانتظام مواد مهمة جديدة. لا أستطيع حقاً أن أحدد أحداثاً أو أشخاصاً معينين، فالأمر تراكمي، إنها عملية مستمرة من إعادة التفكير في ضوء المعلومات الجديدة وإعطاء اهتمام أكبر للأشياء التي لم أكن أفهمها على الأرجح. على أي حال، تبقى السلطة الهرمية والتعسفية في صميم السياسات في عالمنا ومصدر جميع الشرور.

في آخر حديث لنا، عبرت عن تشاؤمي حول مستقبل نوعنا. أجبت بالقول "أشاركك رأيك، لكن لنبق متذكرين السطر الذي أقتبسه أحياناً من المقتطفات الأدبية، التي تعرف "الشخص النموذجي" الذي يفترض أنه سيد نفسه: الشخص الذي يستمر بالمحاولة، رغم أنه يعلم أنه ليس هناك أمل". هل ما زال الوضع على حاله؟

لا يمكننا أن نعرف بالتأكيد. لكن ما نعرفه أننا إذا استسلمنا لليأس، فسنساعد في ضمان أن الأسوأ سوف يحدث. وإذا تمسكنا بالآمال الموجودة وعملنا على استخدامها بأفضل ما يمكن، فقد يكون هناك عالم أفضل.

ليس هناك الكثير من الخيارات.

الجزء الثاني



أميركا في عهد ترامب

سي جي بوليكرونيو: نعوم، أريد البدء بأن أطلب منك أن تفكر في ما يلي: ربح ترامب الانتخابات الرئاسية رغم أنه خسر الصوت الشعبي. في هذا السياق، إذا كان مبدأ "شخص واحد، صوت واحد" هو المبدأ الأساسي خلف كل نموذج شرعي للديموقراطية، ما هو نوع الديموقراطية السائدة في الولايات المتحدة، وماذا سيتطلب إلغاء المفارقة التاريخية للمجمع الانتخابي[١]؟

نعوم تشومسكي: كان يفترض من مجمع الانتخابات أن يكون هيئة تداولية مؤلفة من نخب مثقفة ومميزة. ليس عليها بالضرورة أن تستجيب لرأي الشعب، الذي لم يأخذه المؤسسون كثيراً في الاعتبار، إذا أردنا أن نعبر عن الأمر بلطف. "الحشد من الناس... نادراً ما يحكم أو يقرر على نحو صحيح"، هذا ما حدده ألكسندر هاميلتون عند صياغة الدستور، معبراً عن وجهة النظر النخبوية العامة. أكثر من ذلك، هناك الفقرة الخامسة والثلاثون المخزية التي أولت ولايات العبيد اهتماماً إضافياً، وهي قضية مهمة جداً نظراً إلى دورهم البارز في المؤسسات السياسية والاقتصادية. بينما أخذ نظام الأحزاب شكله في القرن التاسع عشر،

١ نشر لأول مرة في Truthout، في ٦ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٧.
المجمع الانتخابي: هيئة انتخابيه مهمتها انتخاب الرئيس التنفيذي للولايات المتحدة الأميركية ونائبه، وذلك بالتصويت لناخبي هذا المجمع، والأخير هو الذي يختار من سيحكم البلاد. (المترجم)

أصبح المجمع الانتخابي مرآة لأصوات الولاية، التي يمكن أن تعطي نتيجة مختلفة تماماً عن نتيجة التصويت الشعبي بسبب مبدأ first–past–the post[١] كما حدث مرة جديدة في هذه الانتخابات. إلغاء المجمع الانتخابي سيكون فكرة جيدة، لكنه مستحيل عملياً ما دام النظام السياسي على وضعه الحالي، وهو مجرد واحد فقط من العوامل المتعددة التي تساهم في الصفة الرجعية للنظام السياسي الأميركي، الذي يقول عنه سيث أكرمان في مقالة مهمة في مجلة *Jacobin*، إنه غير مقبول بالمعايير الأوروبية.

يركز أكرمان على عيب حاد واحد في النظام الأميركي: سيطرة المنظمات التي ليست أحزاباً سياسية أصيلة مع أعضاء من الشعب وإنما هي مؤسسات لاختيار مرشح تحت إدارة نخبوية توصف غالباً بأنها غير واقعية لأن قسمين من حزب العمل الوحيد يسيطران على النظام السياسي. وقد حموا أنفسهم من المنافسة بوسائل عدة تعيق عمل الأحزاب السياسية الأصيلة التي تنتج من الاتحاد الحر لأعضائها، كما تكون الحال عند توظيف الديموقراطية بصورة سليمة. ما وراء ذلك أن هناك دوراً ساحقاً للثروة الخاصة المتركزة ولثروة الشركات، ليس في الحملات الرئاسية فقط، كما وثق توماس فيرغوسون جيداً، وإنما في الكونغرس أيضاً. كما تكشف دراسة أجراها أخيراً فيرغوسون، وبول جيرجنسن، وجي شين، عن علاقة وثيقة ومهمة بين الإنفاق في الحملات ونتائج الانتخابات في الكونغرس عبر عقود من الزمن. ويظهر عمل شامل في العلوم السياسية الأكاديمية، بالتحديد ما فعله مارتن جيلنز وبنجامين بادج ولاري بارتليت أن معظم الناس غير ممثلين بفعالية وأن مواقفهم وآراءهم لها أثر ضئيل أو ليس لها أثر في قرارات الناس الذين صوتوا لهم، إذ يحددون تقريباً بواسطة مقياس الدخل–الثروة العالي

١ مبدأ first–past–the–post: طريقة انتخاب يشير فيها الناخبون إلى أحد المرشحين في لائحة الانتخاب والمرشح الذي يحصل على أعلى نسبة أصوات يفوز، وهي طريقة متبعة في عدة دول منها الولايات المتحدة، المملكة المتحدة، كندا، الهند... وأخرى. (المترجم)

جداً. في ضوء عوامل كهذه، فإن عيوب المجمع الانتخابي، مع أنها واقعية، أقل أهمية.

إلى أي مدى تعد هذه الانتخابات الرئاسية لحظة فاصلة بالنسبة إلى الجمهوريين والديموقراطيين على حد سواء؟

لثمانية سنوات من ولاية أوباما الرئاسية لم تكد توصف المنظمة الجمهورية كحزب سياسي. الوصف الأكثر دقة ما قدمه المحللان السياسيان القديران توماس مان ونورمان أورستين من "معهد المشروع الأميركي": أصبح الحزب "متمرداً معزولاً، ومتطرفاً أيديولوجياً، ومحتقراً للنظام الاجتماعي والاقتصادي الموروث، ويسخر من التسويات، وغير مقتنع بالفهم التقليدي للحقائق والأدلة والعلم، ورافضاً شرعية معارضيه السياسيين". كان مبدؤه التوجيهي أنه أياً كان ما يحاول أوباما فعله، علينا أن نمنعه، لكن دون تأمين بعض البدائل المنطقية. كان الهدف جعل البلد صعب القيادة، حتى يمكن للتمرد أن يستلم السلطة. سلوكاته الصبيانية في ما يتعلق بقانون الرعاية الصحية المتاح هي تفسيرات جيدة: أصوات لا نهائية لإبطاله لمصلحة لا شيء، بينما كان الحزب يصبح مقسماً بين "المؤسسة" الغنية المميزة، التي كرست لمصلحة طبقة الأغنياء، والقاعدة الشعبية التي تم حشدها عندما أصبحت التزامات المؤسسة تجاه الأغنياء وأصحاب الامتيازات متطرفة جداً إلى حدّ أنه من المستحيل كسب الأصوات بتمثيلهم بدقة. لذلك، كان من الضروري حشد القطاعات التي كانت دائماً موجودة، لكن ليس كقوة سياسية منظمة: مزيج غريب من المسيحيين البروتستانتيين – قطاع ضخم من الشعب الأميركي – القوميين، العنصريين البيض، العمال البيض، الطبقة المتوسطة الأدنى التي هي ضحايا للسياسات الليبرالية الجديدة في الجيل الماضي، وغيرهم ممن هم خائفون وغاضبون: المرفوضون في الاقتصاد الليبرالي الجديد بينما هم يدركون أن ثقافتهم التقليدية موضع هجوم. في الانتخابات التمهيدية الماضية،

كان المرشحون الذي ظهروا من القاعدة – ميشيل باكمان، هيرمان كين، ريك سانتورم، والبقية – متطرفين جداً إلى حدّ أنهم كانوا لعنة على مؤسسة الأغنياء الذين كانوا قادرين على استخدام مواردهم الكافية لتخليص أنفسهم من الطاعون واختيار مرشحهم المفضل. الفرق أنهم لم يكونوا قادرين على فعل ذلك في ٢٠١٦.

يواجه الحزب الآن مهمة صياغة سياسات غير "لا". عليه أن يجد طريقة لصياغة السياسات التي ستقلل بطريقة ما تهميش القاعدة الشعبية مع الحفاظ على خدمة الدائرة الانتخابية الحقيقية للمؤسسة. من هذا القطاع، يختار ترامب شركاءه المقربين وأعضاء وزارته، فهم تماماً ليسوا من عمال المناجم أو الحديد والفولاذ، أو أصحاب الأعمال الصغيرة، أو ممثلي مخاوف وطلبات هذه القاعدة الانتخابية.

على الديموقراطيين أن يواجهوا حقيقة أنهم تخلوا عن التزاماتهم تجاه الناس العاملين خلال أربعين عاماً تقريباً. إنه من المفاجئ تماماً أن يكون الديموقراطيون قد انجرفوا بعيداً عن أصول صفقتهم الجديدة الحديثة وأن العمال اليوم يصوتون لعدو طبقتهم، وليس لحزب فرانكلين روزفلت FDR. يجب ألّا تكون العودة إلى نوع ما من الديموقراطية الاجتماعية مستحيلة، كما أشار النجاح الملحوظ لحملة ساندرز، التي انفصلت جذرياً عن معايير الانتخابات التي شريت بقوة الثروة والشركة. من المهم أن نتذكر أن "ثورته السياسية"، مع أنها ملائمة لهذا الوقت، فهي لن تكون مفاجئة جداً لدويت أيزنهاور، وهذا مؤشر آخر على الاتجاه نحو اليمين خلال سنوات الليبرالية الجديدة.

إذا استمر الحزب الديموقراطي بأن يكون قوة بناءة، فسيكون عليه أن يطور ويلزم نفسه بصدق البرامج التي تعالج المخاوف الشرعية للناس من نوعية الذين صوتوا لأوباما، فقد انجذبوا برسالته عن "الأمل والتغيير"، وانتقلوا إلى الرجل

المخادع الذي أعلن أنه سيعيد ما فقدوه بعد أن تحرروا من الوهم واختفى أملهم في التغيير. سيكون من الضروري مواجهة الانزعاج الذي يعيشه معظم الناس في البلد بصدق، بمن فيهم الذين يعيشون في أهوار لويزيانا التي درستها آرلي هوكشيلد بحساسية وبصيرة، والتي تضم بالتأكيد دائرة الطبقة العاملة السابقة للديموقراطيين. فهي تبرز الانزعاج بعدة صور ناهيك عن الحقيقة المذهلة بأن الفناء يزداد في البلد، وهو شيء غير معروف في الديموقراطيات الصناعية الحديثة بعيداً عن الأحداث المفجعة. ذلك حقيقي خاصة بين البيض المتوسطي العمر، وهو أمر قابل للتقصي على ما يبدو ويرتبط أساساً بما يعرف أحياناً أنه "أمراض اليأس" (المخدرات، الكحول، الانتحار، وهكذا). وجد تحليل إحصائي أجرته *The Economist* أن هذه المقاييس الصحية ترتبط بنسبة ٤٣% من مكاسب الحزب الجمهوري مقابل الديموقراطيين في انتخابات ٢٠١٦ وتبقى مهمة وتنبوئية حتى عند التحكم بـ: العرق، الثقافة، العمر، الجنس، الدخل، الوضع العائلي، الهجرة، التوظيف. هذه كلها مؤشرات على انهيار حاد في معظم أنحاء المجتمع، خاصة في المناطق الريفية ومناطق الطبقة العاملة. الأكثر من ذلك: يجب العمل على مثل هذه المبادرات بإخلاص شديد من أجل حقوق وحاجات هذه القطاعات من السكان التي قمعت تاريخياً وأنكرت حقوقها بطرائق قاسية ووحشية غالباً.

ليست مهمة صغيرة لكنها ليست مستحيلة، إن لم تكن بواسطة الديموقراطيين، ستكون بواسطة حزب سياسي ما يستبدلهم مستخلص من حركات شعبية ومن النشاط الثابت لهذه الحركات بعيداً تماماً عن السياسات الانتخابية. وبعد ذلك، هؤلاء الذين يدركون على نحو صحيح، في رأيي، أن النظام الاجتماعي والسياسي ككل يحتاج إلى تغيير جذري، حتى إذا كان علينا أن نبقى، فعليهم أن يعملوا على تشكيله أيضاً.

تمتلئ وزارة ترامب بالشركاء المهمين والماليين والقادة العسكريين. ومثل هذه

الاختيارات تتفق بصعوبة مع وعوده قبل الانتخاب بـ"تصريف المستنقع". لذا، ماذا علينا أن نتوقع من شخص مصاب بداء العظمة والشعبية المزيفة إلى تلك الدرجة بالنسبة إلى مستقبل النظام في واشنطن ومستقبل الديموقراطية الأميركية بحد ذاتها؟

في ما يتعلق بهذه الناحية، لاحظ الوصف الذي وضعته مجلة *Time* على نحو جيد جداً (٢٦ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٦): "مع أن بعض الداعمين قد يعارضون، فإن قرار ترامب إحراج هؤلاء الذين تمرغوا في وحل واشنطن نشر إحساساً من الراحة بين أفراد الطبقة السياسية في العاصمة. ويقول أحد مستشاري الحزب الجمهوري قبل انتقال الرئيس المنتخب: 'يبدو أنه سيحكم مثل جمهوري طبيعي'".

هناك بالتأكيد شيء من الصحة في هذا، ومن الواضح أن رجال الأعمال والمستثمرين يفكرون في ذلك. بعد الانتخابات مباشرة ازدهرت سوق الأسهم المالية التي قادتها الشركات المالية التي شجبها ترامب خلال حملته، حتى الشيطان الرئيسي في خطابه، Goldman Sachs[1]. وفقاً لـBloomberg News، "ازداد سعر أسهم الشركة" أكثر من ٣٠% في الشهر الذي تلا الانتخابات، "وكان هذا العامل الأكبر وراء ارتفاع معدل داو جونز الصناعي إلى نحو ٢٠,٠٠٠". الأداء الممتاز لسوق المال Goldman Sachs يستند بقوة على اعتماد ترامب على الشيطان لإدارة الاقتصاد، مدعوماً بالتراجع الواعد في القوانين، معداً المرحلة للأزمة المالية التالية (وإنقاذ دافعي الضرائب). الرابحون الآخرون هم شركات الطاقة، وشركات التأمين الصحي، وشركات البناء، إضافة إلى الأرباح الضخمة المتوقعة من المخططات التي أعلنتها الإدارة. وهذه تتضمن برنامج بول رايان للنمط المالي لاقتطاع الضرائب من أجل الأغنياء والشركات، والإنفاق العسكري

١ غولدمان ساكس: مؤسسة خدمات مالية واستثمارية أميركية متعددة الجنسيات، وهي من أشهر المؤسسات المصرفية في العالم. (المترجم)

المتزايد، وتحول نظام الصحة أكثر إلى شركات التأمين مع نتائج متوقعة، وهبة دافعي الضرائب من أجل نوع مخصخص من تطوير البنية التحتية التي أساسها الائتمان، وهبات "الجمهوري الطبيعي" الأخرى لأصحاب الثروة والامتيازات على حساب دافعي الضرائب. على نحو معقول نوعاً ما، يصف الاقتصادي لاري سوميرز البرنامج المالي كـ"المجموعة الأكثر خطأ في التغيرات الضريبية في تاريخ الولايات المتحدة (التي) ستكون بصورة كبيرة لمصلحة ١% ممن يكسبون الدخل الأعلى، تهدد بارتفاع متفجر في الدين الاتحادي، معقدة الرمز الضريبي ويفعل القليل لدفع النمو في أي مجال".

لكن الأخبار العظيمة هي للذين يهتمون.

لكن هناك بعض الخاسرين في النظام المتعلق بالشركات. منذ ٨ تشرين الثاني/ نوفمبر، مبيعات الأسلحة الفردية التي زادت أكثر من الضعف في زمن أوباما تهبط بشدة، ربما بسبب المخاوف القليلة الأهمية من أن الحكومة ستصادر البنادق الهجومية والأسلحة الأخرى التي نحتاجها لحماية أنفسنا من المحققين الاتحاديين. ارتفعت المبيعات خلال العام عندما أظهرت استطلاعات الرأي أن كلينتون في المقدمة، لكن بعد الانتخابات، قالت *Financial Times*: "هبطت أسهم صانعي الأسلحة مثل smith & Wesson وStrum Ruger". وبحلول منتصف كانون الأول/ ديسمبر، "تراجعت الحملتان بنسبة ٢٤% و١٧% منذ الانتخاب، على الترتيب". لكن كل ذلك لم يسبب خسارة للصناعة. كما يشرح المتحدث، "لنضع الأمر في المنظور الصحيح: مبيعات المستهلك الأميركي من الأسلحة النارية أكبر من مجموع المبيعات في بقية العالم، إنه حقاً سوق كبير".

يهلل الجمهوريون الطبيعيون لاختيار ترامب ميك مولفاني لاستلام مكتب الإدارة والميزانية، وهو أحد أكثر الصقور الماليين تطرفاً، ومع أن المشكلة واضحة: إذ كيف سيدير صقر مالي ميزانية مخطط لها أن تزيد حدة العجز كثيراً؟

فإن ذلك قد لا يكون مهماً في عالم ما وراء الحقيقة.

كذلك، يهلل "الجمهوريون الطبيعيون" لاختيار المناهض للعمل جذرياً أندي بوزدر لوزارة العمل، رغم أن هناك تناقضاً يمكن لمسه في الخلفية أيضاً. بما أن الرجل الفاحش الثراء الذي هو مدير تنفيذي لسلسلة مطاعم يعتمد على العمل اللانقابي الذي من السهل جداً استغلاله في العمل القذر، وهذا يعني المهاجرين أساساً، فإنه أمر لا ينسجم جيداً مع مخططات إبعادهم جماعياً. المشكلة نفسها تظهر من هذه المبادرات التي تعتمد بقوة على مصدر العمل نفسه رغم أنه من الممكن أن يتحايلوا على المشكلة بإعادة تصميم "الجدار الجميل" الذي سيبعد المسلمين فقط.

هل يقصد من هذا أن ترامب سيكون جمهورياً "طبيعياً" كالرئيس الخامس والأربعين لأميركا؟

كما ذكرنا سابقاً، أثبت ترامب نفسه بسرعة كبيرة أنه جمهوري طبيعي، إن لم يكن إلى الجانب المتطرف جداً. لكن في النواحي الأخرى، هو ربما لم يكن جمهورياً طبيعياً، إن كان ذلك يعني شيئاً ما كالجمهوريين في المؤسسة السائدة مثل ميت رومني، الذي أخرجه ترامب من طريقه بالإذلال المعتاد في أسلوبه، تماماً كما فعل مع ماكين وغيرهم من صنفه. لكن ليس مجرد أسلوبه هو ما يسبب الإزعاج والقلق، وإنما أعماله أيضاً.

لنأخذ فقط أهم قضيتين نواجههما: القضايا الأكثر أهمية التي واجهها البشر على الإطلاق في تاريخهم المختصر على الأرض، القضايا التي تتعلق ببقاء النوع: الحرب النووية والاحتباس الحراري. أصابت الرعشة أجساد العديد من "الجمهوريين الطبيعيين"، من الآخرين الذين يهتمون بمصير النوع البشري، عندما غرد ترامب قائلاً: "على الولايات المتحدة أن تقوي وتوسع مقدرتها النووية بصورة كبيرة حتى يأتي وقت يعود العالم فيه إلى صوابه في ما يتعلق بالقنبلة

النووية". توسيع القدرة النووية يعني أن ترمي في مهب الريح كل المعاهدات التي نصت على تقليل الترسانة النووية تقليلاً كبيراً ويأمل المحللون العاقلون أنه ربما يمكن تقليصها أكثر، في الحقيقة، إلى الصفر، كما دعا بعض الجمهوريين الطبيعيين مثل هنري كيسنجر ووزير خارجية ريغان، جورج شولتز، ومن قبل ريغان نفسه في بعض اللحظات. لم تهدأ المخاوف عندما قال ترامب لمضيفه في الحوار التلفزيوني Morning Joe: "دعه يكون سباق تسلح. سنهزمهم في كل جولة". ولم يكن الأمر مريحاً أيضاً عندما حاول فريقه في البيت الأبيض أن يوضح أن دونالد لم يقل ما قاله.

ولم تهدأ المخاوف لأن ترامب كان من المفترض أن يتعامل مع عبارة بوتين:

> نحتاج إلى تقوية الإمكانية العسكرية للقوة النووية الإستراتيجية، خاصة مع مركبات القذائف التي يمكنها بثقة أن تخترق أي نظام دفاعي صاروخي موجود ومتوقع. علينا أن نراقب بحذر أي تغيرات في ميزان القوة وفي الوضع السياسي-العسكري في العالم، خاصة على طول الحدود الروسية، ونكيف الخطط بسرعة لإبعاد التهديدات عن بلدنا.

أياً كان ما يظنه الشخص حول هذه الكلمات، فهي تملك فريقاً من المدافعين، كما يؤكد بوتين، وهي في جزء كبير منها رد فعل على النشر الاستفزازي الكبير لنظام الدفاع الصاروخي على الحدود الروسية بذريعة الدفاع ضد الأسلحة الإيرانية غير الموجودة. تغريدة ترامب تزيد المخاوف حول الكيفية التي يمكن أن يرد بها عندما ينزعج مثلاً بمعارضة خصم ما يرفض الانحناء لمهاراته التفاوضية المتبجحة. إذا كان الماضي يشكل دليلاً لما يحدث بأي حال، فترامب يمكن أن يجد نفسه في وضع حيث يجب عليه أن يقرر خلال بضع دقائق هل سيفجر العالم.

القضية المهمة الأخرى هي الكارثة البيئية. لا يمكن التأكيد بقوة كبيرة أن ترامب حقق انتصارين في ٨ تشرين الثاني/ نوفمبر: الانتصار الأقل أهمية كان في المجمع الانتخابي، والثاني الأهم هو في مراكش، حيث كان هناك نحو مئتي دولة تريد التشبث بوعود مفاوضات باريس حول التغير المناخي. في يوم الانتخابات، استمع المؤتمرون إلى تقرير رهيب عن حقبة الأنثروبوسين قدمته "منظمة الأرصاد الجوية العالمية". ومع صدور نتائج الانتخابات، فإن المشاركين المذهولين تركوا عملياً المفاوضات، متسائلين هل هناك أي شيء ممكن أن ينجو في حال انسحاب الدولة الأكثر قوة في تاريخ العالم. كما أنه لا يمكن لأحد أن يؤكد غالباً ما يحدث في المشهد المذهل للعالم الذي يعقد كل آماله في الخلاص على الصين، فيما تقف الدولة القائد للعالم الحر وحيدة كآلة محطمة.

ومن المدهش أنه رغم تجاهل الغالبية هذه الأحداث المذهلة، فإن دوائر المؤسسة أبدت بعض الردود. فقد حذر فارون سيفارام وساغاتوم ساها في *Foreign Affairs* من التكاليف التي ستترتب على الولايات المتحدة جراء "ترك قيادة المناخ للصين"، والمخاطر على العالم لأن الصين "ستعمل على قضايا التغيير المناخي تماماً كما تتصرف في العادة وتضع مصالحها القومية في المقدمة"، بخلاف الولايات المتحدة الإيثارية، التي تعمل منكرة ذاتها لمصلحة البشرية.

كشف ترامب عن تصميمه على قيادة العالم إلى الهاوية بالتعيينات التي أجراها بما في ذلك اختيار المحاربَين المنكرين للتغيير المناخي، مايرون إيبيل وسكوت برويت، لتحمل مسؤولية تفكيك "وكالة حماية البيئة" التي تم تأسيسها في عهد ريتشارد نيكسون، مع تسليم وزارة الشؤون الداخلية لمنكر آخر.

لكن تلك هي البداية فقط، والتعيينات الوزارية ستكون هزلية إن لم تكن النتائج خطيرة جداً. فبالنسبة إلى وزارة الطاقة، اختار ترامب الرجل الذي قال

إنها يجب أن تلغى (عندما تمكن من تذكر اسمها) وهو ربما لا يدرك أن اهتمامها الأساسي هو الأسلحة النووية. واختار مليادريراً آخر، بالنسبة إلى وزارة التربية، بيتسي ديفوس، التي كانت مكرسة نفسها لتقويض وربما إزالة نظام المدرسة العمومية، وهي كما يذكرنا لورانس كراوسر في *The New York*، فرد مسيحي أصولي من الطائفة البروتستانتية التي تؤمن أن "كل النظريات العلمية خاضعة للكتاب المقدس"، وأن "الإنسانية خلقت على صورة الله، وكل تنظير يستخف بهذه الحقيقة وكل نظريات التطور التي تنكر الدور الخلاق لله مرفوضة".

جذب تعيين ديفوس دون شك الإنجيليين الذين احتشدوا حول معيار ترامب وأسسوا جزءاً كبيراً من قاعدة الحزب الجمهوري اليوم. وهي لا بد قادرة أيضاً على العمل بالتفاهم مع نائب الرئيس مايك بينس، أحد "المحاربين البارزين في جمعية سرية من المتعصبين الأشرار الذين تاقوا على الدوام إلى حكومة دينية مسيحية متطرفة"، كما يشرح جيرمي سكاهيل بالتفصيل في *The Intercept*، مراجعاً سجل بينس الصادم في قضايا أخرى أيضاً.

وهكذا، هو يستمر، حالة حالة، لكن لا داعي للقلق. كما طمأن جيمس ماديسون زملاءه عندما كانوا يضعون الدستور: الجمهورية الوطنية سوف "تختار من المجتمع الشخصيات الأكثر نقاء ونبلاً فيه".

ماذا عن اختيار ريكس تيلرسون وزيراً للخارجية؟

هذا استثناء جزئي لما ذكرناه سابقاً، فاختيار رئيس مجلس إدارة Exxonmobil[١] ريكس تيلرسون لوزارة الخارجية بعث بعض الأمل بين أولئك الذين هم من الطيف الذي يهتم حقيقة بالتوترات الناشئة والتي تزداد خطورة بصورة كبيرة مع روسيا. بما أن تيلرسون، مثل ترامب في بعض تصريحاته، دعا إلى الديبلوماسية

١ "إكسون موبيل": شركة أميركية متعددة الجنسيات تشكلت من اندماج شركتي "إكسون" و"موبيل" لتشكلا أكبر شركة نفط خاصة في العالم. (المترجم)

بدلاً من المجابهة، وكل ذلك يكون مفيداً، لكن لنتذكر أن شعاع الشمس له بطانة قاتمة السواد، فالدافع هو السماح لـ"إكسون موبايل" باستغلال أكبر قدر من حقول النفط السيبيرية. وبهذا، تعجل السباق إلى الكارثة التي يلتزمها ترامب وشركاؤه، والحزب الجمهوري بالعموم نوعاً ما.

وماذا عن فريق ترامب للأمن القومي، هل تنطبق عليهم الصفة المميزة للجمهوريين "الطبيعيين"، أو أنهم أيضاً جزء من اليمين المتطرف؟

قد يكون الجمهوريون الطبيعيون منقسمين نوعاً ما في ما يتعلق بطاقم ترامب للأمن القومي، الذي هو تحت قيادة مستشار الأمن القومي مايكل فلين، المتعصب المصاب برهاب الإسلام والذي يصرح بأن الإسلام ليس ديناً وإنما هو أيديولوجية سياسية مثل الفاشية، وهي في حرب معنا، لذا علينا أن ندافع عن أنفسنا، من المفترض، ضد العالم الإسلامي ككل، وهذه وصفة رائعة لخلق الإرهابيين، إن لم نتحدث عن نتائج أكثر سوءاً بكثير. يقول فلين في خطابه إن الأيديولوجية الإسلامية تخترق عمق المجتمع الأميركي تماماً كما فعل الخطر الأحمر في السنوات السابقة، وبطبيعة الحال، يساعدهم الديموقراطيون الذين صوتوا لفرض قانون الشريعة في فلوريدا، تماماً كما خدم أسلافهم الشيوعيين، كما ادعى جو مكارثي علناً. وقد حذّر فلين في حديث له في سان أنطونيو عن هذا الخرق حين تحدّث أن هناك "أكثر من ١٠٠ حالة حول البلد"، بما فيها تكساس. ولتجنب التهديد الوشيك، انضمّ فلين إلى لجنة حملة ACT![1] التي تدفع قوانين البلاد باتجاه حظر الشريعة، التي تعتبر تهديداً وشيكاً في ولايات مثل أوكلاهوما، حيث وافق ٧٠% من المنتخبين على تشريع لمنع المحاكم من تطبيق هذا الخطر المروع في النظام القضائي.

١ "Act for America!" منظمة تصنف بأنها جماعة كراهية تأسست عام ٢٠٠٧ وهي حركة مناهضة للإسلام في أميركا. (المترجم)

الشخص الثاني بعد فلين في جهاز الأمن القومي هو وزير الدفاع الجنرال جيمس "الكلب المجنون" ماتيس، الذي اعتبر معتدل نسبياً. والكلب المجنون يقول إنه "من المسلي أن تضرب بعض الناس". اكتسب شهرته من قيادته الهجوم على الفلوجة عام ٢٠٠٤، إحدى أكثر الجرائم وحشية في غزو العراق. ويصفه الرئيس المنتخب بأنه رجل "عظيم تماماً، وهو الأقرب عندنا إلى الجنرال جورج باتون[١]".

في رأيك، هل ترامب مصمم على الصدام مع الصين؟

من الصعب الحكم على ذلك. أثارت مواقف ترامب تجاه الصين المخاوف مع أنها أيضاً مليئة بالتناقضات، خاصة تصريحاته عن التجارة، التي يمكن اعتبارها دون معنى تقريباً في النظام الحالي من عولمة الشركات وسلاسل المخازن العالمية المعقدة. أثار الدهشة من خروجه الحاد في مكالمته الهاتفية مع الرئيس التايواني عن السياسة الطويلة المدى التي كانت متبعة، لكن إشارته إلى أن الولايات المتحدة قد ترفض مخاوف الصين بخصوص تايوان، ما لم تقبل الصين مقترحاته التجارية، أثار استغراباً أكبر، فهو يربط السياسة التجارية "بقضية من القضايا السياسية لقوة عظمى قد تكون الصين راغبة في الدخول في حرب من أجلها"، كما حذرت صحافة الأعمال.

وماذا عن وجهة نظر ترامب وموقفه من الشرق الأوسط؟ يبدو أنه في الخط نفسه مع الجمهوريين "الطبيعيين"، هل هذا صحيح؟

بخلاف الأمر مع الصين، لا يبدو أن تغريدة ترامب التي هاجم فيها ديبلوماسية الشرق الأوسط أخافت الجمهوريين الطبيعيين، مع أنه خالف مرة ثانية البروتوكول

---

١ جورج باتون: قائد عسكري في الجيش الأميركي إبّان الحرب العالمية الثانية، وقاد الجيش الثالث أثناء الحرب وانتصر في معظم المعارك التي خاضها. (المترجم)

المعياري، حين طلب من أوباما استخدام "الفيتو" في مجلس الأمن في الأمم المتحدة على القرار ٢٣٣٤، الذي أعيد إقراره:

> بما أن سياسة إسرائيل وممارساتها في إقامة مستوطنات في الأراضي الفلسطينية والعربية الأخرى المحتلة منذ ١٩٦٧ ليس لها مشروعية قانونية وتشكل عائقاً جدياً في تحقيق السلام الدائم العادل والشامل في الشرق الأوسط، توجه النداءات مرة أخرى إلى إسرائيل، بوصفها القوة المحتلة، للالتزام جدياً بمقررات مؤتمر جنيف الرابع ١٩٤٩، لإلغاء أحكامها السابقة والكف عن أي فعل يتسبب في تغيير الوضع القانوني والطبيعة الجغرافية ويؤثر مادياً في التركيب الديمغرافي للأراضي العربية المحتلة منذ ١٩٦٧، بما فيها القدس، وعلى نحو خاص، ألّا تنقل أجزاء من مواطنيها المدنيين إلى الأراضي العربية المحتلة.

كما أنهم لم يعترضوا عندما أخبر إسرائيل أنها تستطيع أن تتجاهل إدارة البطة العرجاء وتنتظر فقط حتى ٢٠ كانون الثاني/ يناير، عندما سيكون الجميع خاضعين للأوامر. أي نوع من الأوامر؟ ننتظر ونرى. تقلب ترامب يستوجب الحذر.

ما نعرفه جيداً حماسة ترامب لليمين الديني المتطرف في إسرائيل ولحركة الاستيطان عموماً. والمنح التي قدمها إلى مستوطنة "بيت إيل" في الضفة الغربية تكريماً لديفيد فريدمان، الذي اختاره سفيراً إلى إسرائيل، هي من أكبر مساهماته الخيرية. فريدمان هو رئيس "جمعية أصدقاء مستوطنة بيت إيل" في أميركا. المستوطنة القومية الدينية المتطرفة جداً في حركة الاستيطان، وهي أيضاً المفضلة لدى عائلة جاريد كوشنر، صهر ترامب، الذي يعتقد أنه سيكون أحد أقرب مستشاري ترامب. والإعلام الإسرائيلي يذكر أن المستفيد الرئيسي من مساهمات عائلة كوشنر "هي جامعة يشيفا التي يترأسها الحاخام المناضل

الذي حث الجنود الإسرائيليين على رفض أوامر إخلاء المستوطنات وهو الذي جادل بأن الميول الشاذة جنسياً تظهر نتيجة تناول أطعمة محددة". المستفيدون الآخرون هم "يشيفا راديكالية في يتسهار التي استخدمت كقاعدة للهجمات العنيفة ضد القرى الفلسطينية وقوات الأمن الإسرائيلية".

فريدمان هو الوحيد في العالم الذي لا يرى نشاط إسرائيل الاستيطاني غير شرعي ويعارض منع بناء مستوطنات يهودية في الضفة الغربية والقدس الشرقية. في الحقيقة، يبدو أنه يفضل إلحاق الضفة الغربية بإسرائيل. وهو يوضح أن ذلك قد لا يسبب مشكلة بالنسبة إلى الدولة اليهودية بما أن عدد الفلسطينيين الذين يعيشون في الضفة مبالغ فيه. ولذلك، إن الغالبية العظمى ستبقى من اليهود بعد الإلحاق. مثل هذه التصريحات شرعية في عالم ما بعد الحقيقة، رغم أنها قد تصبح دقيقة في عالم الحقيقة المضجر بعد تنفيذ عملية تهجير ضخمة أخرى. وهو يرى أيضاً أن اليهود الذين يدعمون الإجماع الدولي على حل الدولتين ليسوا مخطئين تماماً. وهم "أسوأ من الكابوس[١]"، اليهود الذين كانوا يتحكمون بمعتقلين آخرين خدمة لأسيادهم النازيين في معسكرات الاعتقال، الإهانة الكبرى.

عندما تسلم قرار تعيينه، قال فريدمان إنه يتطلع إلى نقل السفارة الأميركية إلى "عاصمة إسرائيل الأبدية، القدس"، بالاتفاق مع مخططات ترامب المعلنة. في الماضي، كانت تسحب مثل هذه المقترحات، لكن اليوم قد يتم تحقيقها، وهي ربما تقدم فرص حرب مع العالم الإسلامي في ما يبدو أنها وصية مستشار الأمن القومي لدى ترامب.

بالعودة إلى قرار مجلس الأمن في الأمم المتحدة رقم ٢٣٣٤ وأثره المميز، من المهم أن ندرك أن القرار لم يأتِ بجديد. الاقتباس الذي قدم قبلُ لم يكن من

---

١ الكابوس: مامورو المعتقلات النازية الذين كان النازيون يعيّنونهم لتعذيب المعتقلين الآخرين. (المترجم)

القرار ٢٣٣٤ وإنما من القرار ٤٤٦، الصادر في ١٢ آذار/ مارس ١٩٧٩، الذي تكرر في جوهر القرار ٢٣٣٤. مرّ القرار ٤٤٦ بنتيجة تصويت ١٢-٠ مع امتناع الولايات المتحدة عن التصويت يضاف إليها المملكة المتحدة والنرويج. هناك بضعة قرارات تبعت إعادة إقرار القرار ٤٤٦ أحدها كان ذا أهمية خاصة لأنه كان أقوى حتى من ٤٤٦/٢٣٣٤، فهو يدعو إسرائيل "إلى إزالة المستوطنات الموجودة" (قرار مجلس الأمن ٤٦٥، آذار/ مارس ١٩٨٠). وقد مر هذا القرار بالإجماع دون أن تمتنع أي دولة عن التصويت.

لم يكن على حكومة إسرائيل أن تنتظر مجلس الأمن في الأمم المتحدة (أو محكمة العدل الدولية في ما بعد) لتعلم أن مستوطناتها في المجمل هي انتهاك للقانون الدولي. ففي أيلول/ سبتمبر ١٩٦٧، وبعد عدة أسابيع فقط على احتلال إسرائيل الأراضي المحتلة، أُخبرت الحكومة في وثيقة غاية في السرية من المستشار القانوني موجهة إلى وزارة الخارجية، المحامي الدولي البارز تيودور ميرون، أن "المستوطنات المدنية في الأراضي التي تديرها إسرائيل [التعبير الذي تستخدمه إسرائيل في الحديث عن الأراضي المحتلة] تنافي بوضوح بنود اتفاقية جنيف الرابعة". وقد فسر ميرون أكثر في رسالته بالقول إنّ منع نقل المستوطنين إلى الأراضي المحتلة هو "أمر مطلق وليس مشروطاً بدوافع النقل أو أهدافه. وهو يهدف إلى منع إقامة المستوطنات في الأرض المحتلة لمواطني الدولة القائمة بالاحتلال". لذلك، وجه ميرون نصيحة إلى إسرائيل: "إذا كان القرار قد اتخذ للمضي قدماً في إقامة المستوطنات اليهودية في أراضي الإدارة، يبدو لي من الأساسي عندئذ، أن تنفذها الكيانات العسكرية وليس المدنية. من المهم أيضاً، في رأيي، أن تكون مثل هذه المستوطنة في إطار المعسكرات وأن تكون، وفق الظاهر، ذات طبيعة مؤقتة وليست دائمة".

تم الأخذ بنصيحة ميرون. لذا، غالباً ما تبنى المستوطنات متنكرة بالذريعة

التي اقترحها، "كيانات عسكرية مؤقتة"، ثم يظهر أنها مستوطنات مدنية. لوسيلة المستوطنة العسكرية أيضاً ميزة أنها تؤمن وسائل لطرد الفلسطينيين من أراضيهم بحجة تأسيس منطقة عسكرية. تم البدء بالخداع الذي خطط له حالما تم تسليم تقرير ميرون الموثوق للحكومة، وهذا ما وثقه العالم الإسرائيلي آفي راز في أيلول/ سبتمبر ١٩٦٧:

> في اليوم الذي أنشئت فيه مستوطنة مدنية ثانية في الضفة الغربية، قررت الحكومة أنها كانت كـ"غطاء" لغرض الحملة الديبلوماسية الإسرائيلية، فالمستوطنات الجديدة يجب أن تظهر كمستوطنات عسكرية ويجب إعطاء المستوطنين التعليمات الضرورية للإجابة في حال سئلوا عن طبيعة مستوطنتهم. أدارت وزارة الخارجية المهمات الديبلوماسية الإسرائيلية لتقديم المستوطنات في الأراضي المحتلة على أنها "نقاط قوة" عسكرية وتأكيد أهمية أمنها المزعوم.

تستمر إسرائيل بممارسات مشابهة حتى الآن.

ورداً على قرارات مجلس الأمن العائدة إلى عامي ١٩٧٩-١٩٨٠ التي تدعو إلى إزالة المستوطنات الموجودة ومنع إقامة مستوطنات جديدة، تعهدت إسرائيل التوسيع السريع للمستوطنات بالتعاون مع أكبر كتلتين سياسيتين فيها، "العمل" و"الليكود"، وبالاعتماد دوماً على الدعم المادي الأميركي المفرط.

الاختلافات الأساسية اليوم هي أن الولايات المتحدة وحدها ضد العالم كله، وأنه عالم مختلف. الانتهاكات الإسرائيلية الصارخة لقرارات مجلس الأمن، وللقانون الدولي، هي الآن أكثر تطرفاً مما كانت عليه قبل خمسة وثلاثين عاماً، وهي تثير اليوم إدانة أكبر بكثير في معظم دول العالم. لذلك، تؤخذ محتويات القرارات ٤٤٦ و٢٣٣٤ بجدية كبرى. لهذا، نجد ردود الفعل الواضحة على القرار ٢٣٣٤، وعلى تفسير وزير الخارجية جون كيري للتصويت الأميركي.

في العالم العربي، يبدو أنه يجب كتم ردود الفعل: كنا هنا قبل ذلك، وأوروبا كانت داعمة بالعموم. في المقابل، كانت التغطية والتعليق كبيرين في الولايات المتحدة وإسرائيل، وكانت هناك هستيريا كبيرة. هذه كلها مؤشرات كبرى على زيادة عزلة الولايات المتحدة على الساحة الدولية. كان هذا هو الوضع في عهد أوباما، وستزداد العزلة أكثر على الأرجح في عهد ترامب، وقد حدث هذا فعلاً في الواقع كما رأينا حتى قبل أن يتسلم منصبه.

لماذا اختار أوباما الامتناع عن التصويت عند هذه النقطة الفاصلة قبل شهر تقريباً من نهاية رئاسته؟

مجرد السؤال لماذا اختار أوباما الامتناع بدلاً من التصويت هو سؤال مفتوح: ليس لدينا دليل مباشر للإجابة، لكن هناك بعض التخمينات المعقولة. كان هناك بعض موجات المفاجأة (والسخرية) بعد "الفيتو" الذي استخدمه أوباما في شباط/ فبراير ٢٠١١ على قرار مجلس الأمن الذي يدعو إلى تطبيق السياسة الأميركية الرسمية، وربما شعر أنه سيكون كثيراً جداً أن يتكرر الأمر إن كان عليه أن ينقذ أي شيء من تراثه البالي بين قطاعات الشعب التي تملك بعض الخوف من القانون الدولي وحقوق الإنسان. ما يستحق التذكير أيضاً أنه بين الديموقراطيين الليبراليين، وخاصة بين الشباب، إن لم يكن في الكونغرس، يتحرك الرأي حول إسرائيل-فلسطين نحو انتقاد السياسات الإسرائيلية في السنوات الأخيرة، إلى حد أن "٦٠% من الديموقراطيين يدعمون فرض عقوبات أو اتخاذ فعل أكثر جدية" في رد فعل على المستوطنات الإسرائيلية، وفقاً لاستطلاع رأي أجراه معهد بروكينغز عام ٢٠١٦. حتى الآن يمكن القول إنّ جوهر دعم السياسات الإسرائيلية في الولايات المتحدة قد تغير إلى أقصى اليمين، بما في ذلك الأساس الإنجيلي للحزب الجمهوري. ربما كانت هذه هي الأسباب وراء قرار أوباما إضافة إلى إرثه الموجود في الذهن.

أثار الامتناع عن التصويت في ٢٠١٦ الغضب في إسرائيل والكونغرس أيضاً لدى كل من الجمهوريين والديموقراطيين البارزين على حد سواء، إضافة إلى الذهاب إلى مقترحات خفض تمويل الأمم المتحدة انتقاماً من الجريمة العالمية. شجب رئيس وزراء إسرائيل نتنياهو أفعال أوباما "المخادعة، والمعادية لإسرائيل". وقد اتهم مكتبه أوباما بـ"التآمر" سراً مع هذا "التجمع" في مجلس الأمن لإنتاج أجزاء من "دليل" يكاد لا يرقى إلى مستوى فكاهة سخيفة. كما أضاف أحد كبار المسؤولين الإسرائيليين أن الامتناع عن التصويت "أظهر الوجه الحقيقي لإدارة أوباما"، مضيفاً: "نحن الآن نفهم ما كنا نتعامل معه لثماني سنوات مضت".

الواقع مختلف نوعاً ما. لقد حطم أوباما في الحقيقة كل الأرقام القياسية في دعم إسرائيل، ديبلوماسياً ومالياً. وقد وصف المختص في شؤون الشرق الأوسط ديفيد غراندر من *Financial Times* هذا الواقع بدقة:

> ربما تكون تعاملات السيد أوباما شخصياً مع السيد نتنياهو خطيرة غالباً، لكنه الرئيس الأكثر تأييداً لإسرائيل بين الرؤساء: هو الأكثر إسرافاً بالمساعدة العسكرية والأكثر موثوقية في استخدام "الفيتو" الأميركي في مجلس الأمن... كل ما جلبه انتخاب دونالد ترامب لا يكاد يكون القليل من تغريدات مزبدة للتأثير في هذه المشكلة الجيوبوليتيكية أو غيرها. لكن التنبؤات منذرة بالسوء. انضمت الحكومة التحررية في إسرائيل المنحازة إلى أقصى اليمين إلى إدارة شعبية قومية في واشنطن في تنفس رهاب الإسلام كالنار.

انقسم الرأي العام حول قرار أوباما وتبريرات كيري. اتفق الداعمون عامة مع توماس فريدمان على أن "إسرائيل هي الآن بوضوح على الطريق نحو احتواء ٢,٨ مليون فلسطيني في الضفة الغربية... ما يفرض تحدياً ديمغرافياً وديموقراطياً".

وفي مراجعة لحل الدولتين الذي دافع عنه أوباما-كيري والذي هو مهدد بالموت بسبب السياسات الإسرائيلية، يسأل ماكس فيشر في The *New York Times*، "هل هناك حلول أخرى؟"، ثم ينتقل إلى البدائل الممكنة، فيقول إنها كلها "نسخ مضاعفة عما يعرف بحل الدولة الواحدة" الذي يفرض "تحدياً ديموغرافياً وديموقراطياً": ربما العرب تقريباً هم الغالبية في "دولة يهودية وديموقراطية".

في العرض التقليدي للقضية، يفترض المعلقون أن هناك خيارين: حل الدولتين الذي يدافع عنه العالم، أو أي نسخة من "حل الدولة الواحدة". ما يجري تجاهله على الدوام هو البديل الثالث الذي عملت إسرائيل على تطبيقه بانتظام تماماً بعد مدة قصيرة من حرب ١٩٦٧ وهو الآن يأخذ شكله بوضوح كبير أمام أعيننا: إسرائيل الكبرى، التي ستدمج عاجلاً أم آجلاً في إسرائيل الأصلية، بما فيها القدس الموسعة جداً (الملحقة فعلاً في انتهاك لقرارات مجلس الأمن) وأي أراضٍ أخرى تجدها إسرائيل ذات قيمة، بينما تستثني المناطق التي فيها كثافة عالية من الفلسطينيين وتزيل ببطء الفلسطينيين ضمن المناطق التي تخطط لدمجها ضمن إسرائيل الكبرى. كما في المستعمرات الجديدة بالعموم، ستكون النخب الفلسطينية قادرة على التمتع بالمعايير الغربية في رام الله، "مع ٩٠% من سكان الضفة الغربية يعيشون في ١٦٥ 'جزيرة' منفصلة، زاعمين أنهم تحت حكم [السلطة الفلسطينية] لكنهم فعلياً تحت سيطرة إسرائيل"، كما ذكر ناثان ثرال، وهو محلل بارز مع "مجموعة الأزمات الدولية". ستبقى غزة تحت الحصار القاسي مفصولة عن الضفة الغربية في انتهاك لاتفاق أوسلو.

البديل الثالث هو قطعة أخرى من "الواقع" الذي يصفه ديفيد غراندر.

في تعليق مهم وبارز، ندد نتنياهو بـ"تجمع" العالم كدليل على أن "العالم القديم ينحاز ضد إسرائيل"، عبارة تذكر بفصل دونالد رامسفيلد أوروبا القديمة

عن أوروبا الحديثة عام ٢٠٠٣.

سيُذكر أن دول أوروبا العجوز مثلت الرفاق السيئين، دول أوروبا الكبرى، التي تجرأت على احترام آراء الغالبية الساحقة من شعوبها ورفضت بذلك الانضمام إلى الولايات المتحدة في جريمة القرن: غزو العراق. أما دول أوروبا الحديثة، فمثلت الرفاق الجيدين، لأنها الدول التي ناقضت رأي الغالبية الكبرى وخضعت لإرادة السيد. الأكثر احتراماً بين الرفاق الجيدين كان الإسباني خوسيه ماريا أزنار، الذي رفض فعلياً المعارضة الجماعية للحرب في إسبانيا وكوفئ بدعوته للانضمام إلى بوش وبلير في إعلان الغزو.

لقد مر هذا الاحتقار الواضح تماماً للديموقراطية مع غيره مما حدث في الوقت نفسه دون ملاحظة فعلية على نحو مفهوم. كانت المهمة في ذلك الوقت تمجيد واشنطن لتكريسها العميق للديموقراطية، كما يفسر الأمر في "ترويج الديموقراطية" في العراق، الأمر الذي أصبح فجأة الخط العام للحزب بعد أن أجيب عن "السؤال الوحيد" (هل سيسلم صدام أسلحة الدمار الشامل؟) بطريقة خطأ.

يتبنى نتنياهو كثيراً الموقف نفسه، فالعالم العجوز الذي انحاز ضد إسرائيل هو مجلس الأمن بكامله، وبالتحديد أكثر هو أي شخص في العالم يملك بعض الالتزام الطويل المدى بالقانون الدولي وحقوق الإنسان. لحسن حظ اليمين الإسرائيلي المتطرّف أن ذلك يستثني الكونغرس الأميركي والرئيس المنتخب وشركاءه.

الحكومة الإسرائيلية مدركة بالطبع لكل هذه التطورات. لذلك، هي تهدف إلى تحويل قاعدة دعمها إلى الدول الفاشستية مثل سنغافورة، والصين، والجناح اليميني برئاسة مودي في الهند ذات القومية الهندوسية يصبح الآن حليفاً طبيعياً جداً لانجرافه نحو التطرف القومي، والسياسات الداخلية الرجعية، وكراهية

الإسلام. وقد لخص مارك هيللر، الأستاذ المساعد في البحث الأساسي في "معهد تل أبيب لدراسات الأمن القومي"، الأسباب التي تدفع إسرائيل إلى البحث عن الدعم في هذا الاتجاه، ويشرح أن "لدى إسرائيل مشكلات في علاقاتها مع أوروبا الغربية ومع الولايات المتحدة، على المدى البعيد، في المقابل، ليس هناك إشارة إلى أن الدول الآسيوية المهمة تهتم كثيراً كيف يتعاملون مع الفلسطينيين، أوالعرب، أو أي أحد آخر". باختصار: الصين، والهند، وسنغافورة، والحلفاء المفضلون الآخرون هم أقل تأثراً بأنواع التحرر والمخاوف الإنسانية التي تفرض تهديدات متزايدة على إسرائيل.

تستحق الميول المتطورة في النظام العالمي بعض الانتباه. كما لوحظ، تزداد عزلة الولايات المتحدة أكثر مما كانت عليه في السنوات الأخيرة، عندما أظهرت استطلاعات الرأي المتعلقة بالانتخابات الأميركية غير المسجلة في أميركا، ولكن المعروفة بالتأكيد في واشنطن، أن الرأي العالمي يرى إلى حد بعيد أن الولايات المتحدة تمثل التهديد الرئيسي للسلام العالمي، ولا يقترب منها أحد حتى. في عهد أوباما، امتنعت الولايات المتحدة وحدها عن التصويت حول المستوطنات الإسرائيلية غير الشرعية مقابل إجماع مختلف في مجلس الأمن. مع ضم الرئيس ترامب داعميه في الكونغرس ومؤيديه الحزبيين حول هذه القضية، ستكون الولايات المتحدة أكثر عزلة في العالم حتى في دعم الجرائم الإسرائيلية. منذ ٨ تشرين الأول/ أكتوبر، عُزلت الولايات المتحدة على نحو أكثر خطورة بسبب القضية الحاسمة حول الاحتباس الحراري، التهديد الحقيقي لبقاء الحياة البشرية المنظمة في وضعها الحالي. وإذا وفّى ترامب وعده بخروج أميركا من الاتفاق الإيراني، يرجح أن المشاركين الآخرين سوف يستمرون في الاتفاق تاركين الولايات المتحدة أكثر عزلة عن أوروبا. الولايات المتحدة أيضاً معزولة عن أميركا اللاتينية "حديقتها الخلفية" أكثر بكثير مما كان عليه الوضع

في الماضي، وستزيد هذه العزلة إذا ما تراجع ترامب عن الخطوات التي اتخذها أوباما لإعادة العلاقات إلى طبيعتها مع كوبا متعهداً تجنب إمكانية أن تستثنى الولايات المتحدة من المنظمات التي تحوي دول نصف الكرة الأرضية بسبب استمرارها في الهجوم على كوبا، وتصبح بذلك في عزلة دولية.

الأمر نفسه تقريباً يحدث في آسيا حيث نجد أن حلفاء أميركا المقرّبين (بغض النظر عن اليابان)، وحتى المملكة المتحدة، يتّجهون إلى الاستثمار في البنك الآسيوي لتطوير البنية التحتية ومقرّه الصين، وإلى الشراكة الاقتصادية الإقليمية الشاملة ومقرّها الصين (والتي تتضمن اليابان في هذه الحالة)، كذلك "منظمة تعاون شنغهاي" ومقرها الصين (SCO) التي تضم دول وسط آسيا: سيبيريا، مع مواردها الأغنى، الهند، وباكستان، وأخيراً على الأرجح إيران، وربما تركيا. وقد رفضت SCO طلب الولايات المتحدة أن تكون في منزلة مراقب وطلبت أن تزيل الولايات المتحدة كل القواعد العسكرية من المنطقة.

مباشرة بعد انتخاب ترامب، شاهدنا المنظر المثير للمستشارة الألمانية أنجيلا ميركل تحتل مركز الصدارة في محاضرة في واشنطن حول القيم الليبرالية وحقوق الإنسان. في هذه الأثناء، ومنذ ٨ تشرين الثاني/ نوفمبر، بات العالم يتطلع إلى الصين لتكون القائد في إنقاذ العالم من الكارثة البيئية، بينما كرست الولايات المتحدة نفسها في عزلتها الجديدة لتقويض هذه الجهود.

بالطبع إن عزلة الولايات المتحدة ليست كاملة. وكما بات واضحاً جداً من رد فعل ترامب على الفوز الانتخابي، فالولايات المتحدة تحظى بدعم متحمس من اليمين المتطرف جداً الذي يخشى الأجانب في أوروبا، بما فيه عناصره الفاشية الحديثة. منحت عودة اليمين في أجزاء من أميركا اللاتينية الولايات المتحدة الفرص لتكوين تحالفات إضافية. والولايات المتحدة تحتفظ بتحالفها الوثيق مع الأنظمة الحاكمة في الخليج ومصر، ومع إسرائيل التي أيضاً تفصل نفسها عن

القطاعات الأكثر تحرراً وديموقراطية في أوروبا وترتبط مع الأنظمة الفاشستية التي لا تهتم بانتهاكات إسرائيل للقانون الدولي والهجمات القاسية على حقوق الإنسان الأساسية.

تفترض الصورة المتطورة ظهوراً لنظام عالمي جديد: نظام مختلف نوعاً ما عن الوصف العادي ضمن النظام العقائدي.

القاعدة الجمهورية "خارج السيطرة"[١]

سي جي بوليكرونيو: نعوم، ربما بسبب وجود شخصيات غير مكبوحة متورطة في السياسات الأميركية أكثر مما كانت عليه الحال في الماضي القريب، أصبحنا نشهد بعض التطورات الغريبة مثل مرشحي الحزب الجمهوري الذين يهاجمون اتفاقات "التجارة الحرة" وحتى شخص مثل دونالد ترامب ينقلب على رفاقه أصحاب الملايين. هل نشهد نهاية المؤسسة الاقتصادية القديمة في السياسات الأميركية؟

نعوم تشومسكي: هناك شيء جديد في انتخابات ٢٠١٦، لكنه ليس ظهور مرشحين ممن يخيفون المؤسسة القديمة، فهذا يحدث بانتظام. يعود ذلك إلى انتقال كل من الحزبين إلى اليمين خلال السنوات الليبرالية؛ يستمر الجمهوريون بالتوجه نحو اليمين لأنهم غير قادرين على كسب الأصوات مع سياساتهم الفعلية: تكريس رفاهية قطاع الأثرياء جداً وأصحاب الشركات. لذلك، أُرغمت القيادة الجمهورية على تعبئة القاعدة الشعبية حول قضايا سطحية بالنسبة إلى همومهم الأساسية: الظهور الثاني للمسيح، منع السلاح في المدارس، أوباما كمسلم، الهجوم على الضعفاء والمظلومين، بقية الأجور المعروفة. القاعدة الشعبية التي وضعوها معاً أنتجت بانتظام مرشحين غير مقبولين بالنسبة إلى المؤسسة: باكمان، شين، سانتورم، هوكابي. لكن المؤسسة كانت على الدوام قادرة على

١ نشر لأول مرة في Truthout، في ٢٩ آذار/ مارس ٢٠١٦.

هزيمتهم بالطرائق العادية والحصول على الرجل الذي يريدونه (ميت رومني). المختلف هذه المرة أن القاعدة خارج السيطرة، والمؤسسة هائجة تقريباً.

يجب ألا نواصل التشبيهات القياسية لكن الظاهرة ليست غريبة. فالصناعيون والخبراء الماليون الألمان كانوا سعداء باستخدام النازيين كسلاح ضد الطبقة العاملة واليسار مفترضين أنه يمكن إبقاؤهم تحت السيطرة. ألم يتبعوا تلك الطريقة تماماً؟

ضع كل هذا جانباً الولايات المتحدة ليست منيعة أمام التراجع العام للأحزاب السياسية السائدة في الغرب، ونمو التمردات السياسية على اليمين واليسار (مع أن "اليسار" يعني في الممارسة: ديموقراطية اجتماعية معتدلة)، وهي إحدى النتائج المتوقعة للسياسات الليبرالية الجديدة التي أضعفت الديموقراطية وسببت ضرراً كبيراً لمعظم السكان المتمثلين في القطاعات الأقل امتيازاً، وهذا كله مألوف.

يبدو أن المانحين المحافظين الأكثر ثراءً، مثل الإخوة كوخ، يديرون ظهرهم للحزب الجمهوري. إذا كان هذا صحيح فعلاً، ما هو التفسير الذي قد يكون ممكناً لهذا التطور؟

أظن أن لديهم مشكلة التحكم بالقاعدة التي يعبئونها، وهم يبحثون عن طريقة ما لتجنب ضربة خطيرة تؤثر في مصالحهم. لن يكون مفاجئاً لي إن هم عملوا بطريقة ما للتحكم بالمؤتمر الجمهوري القومي وحتى إن أحضروا شخصاً ما مثل بول رايان، وهذا المشهد غير مرحب به، في رأيي.

قصص الأثرياء الذين يمولون السياسيين قديمة جداً قدم البلد نفسه. لذا، بأي طريقة يجب على المال أن يعيد تشكيل السياسات الأميركية في زمننا الحالي؟

ليس هناك جديد في هذا، وكما ذكرت دراسات توماس فيرغوسون المهمة التي قدمها في العمل العلمي القياسي حول هذا الموضوع في كتابه *Golden*[1]

١ **القاعدة الذهبية: نظرية استثمار المنافسة الحزبية**، توماس فيرغوسون، إصدار ١٩٩٥. (المترجم)

Rule والإصدارات الأحدث، فإن هذه الممارسات ونتائجها تعود إلى أواخر القرن التاسع عشر، مع آثار مهمة خصوصاً على سنوات New Deal[1]، استمرت حتى الآن.

هناك دوماً التفافات جديدة يناقش فيرغوسون إحداها حين يعود بالتاريخ إلى مكائد نيوت غينغريتش في التسعينيات. كانت المناصب الرفيعة والمؤثرة في الكونغرس تمنح على أساس الأقدمية والإنجازات التي حققها الشخص. أما الآن، فهي تشترى، وهذا ما يقود ممثلي الكونغرس إلى الغرق أكثر في جيوب الأثرياء، وقد سرعت قرارات المحكمة العليا هذه العملية.

في غالبية الأحيان تقريباً، كان المرشح الذي لديه المال الأكثر هو من يربح في الماضي. لكن يبدو أن دونالد ترامب غيّر قواعد تورط السياسات في المال بما أنه أنفق فعلياً مالاً أقل من منافسيه. هل تراجعت سلطة المال فجأة في انتخابات هذا العام التي سيطرت عليها أصوات متطرفة؟

لا نعرف الأرقام الدقيقة، لكن يبدو أنه كان على ترامب أن يضع الكثير من المال في الحملة. من اللافت في جميع الأحوال كيف فشلت خزائن ضخمة من المال، وجيب بوش هو الحالة الأكثر وضوحاً لذلك. هناك مقالة مهمة جداً بقلم أندرو كوكبورن عن هذا الموضوع في نيسان/ أبريل ٢٠١٦ في *Harper's*، وهي مراجعة للدراسات التي تظهر أن مقداراً هائلاً من المال يصرف في الحملات السياسية مع الإعلانات التلفزيونية، وما شابه ذلك، وهو يستخدم أساساً لإثراء الشبكات والمستشارين المختصين، لكن تأثيره يكون ضئيلاً في التصويت.[2] في

---

١ الصفقة الجديدة أو الاتفاق الجديد: مجموعة من البرامج الاقتصادية التي أطلقت في الولايات المتحدة بين عامي ١٩٣٣ و١٩٣٦، وتضمنت مراسيم رئاسية أو قوانين أعدها الكونغرس خلال الولاية الأولى من رئاسة فرانكلين روزفلت. (المترجم)

2 Andrew Cockburn, "down the Tube," Harper's, April 2016, https://harpers.org/archive/201604//down-the-tube

المقابل، الاتصال وجهاً لوجه والنقاشات المباشرة، التي هي غير مكلفة لكنها غالباً ما تتطلب الكثير من العمل التطوعي، يكون لها أثر قابل للقياس. لاحظ أن هناك مسألة منفصلة هي تأثير الإنفاق على الحملة من قبل الثروة والسلطة في القرارات السياسية، ذلك النوع من القضايا هو ما بحث فيه فيرغوسون.

ما هي المصالح الاقتصادية المحددة التي مثلها مرشحو الحزب الجمهوري في انتخابات ٢٠١٦ وفق رأيك؟

قطاع الشركات والأثرياء جداً، أكثر من المعتاد.

إحدى الأساطير العظيمة في الثقافة السياسية الأميركية تدور حول رأسمالية "السوق الحر". الاقتصاد الأميركي ليس اقتصاد "سوق حرة" كما يشير معظم التحرريين، لكن السؤال: هل كان ممكناً أن يوجد نظام رأسمالية "سوق حرة" بغض النظر إن كان مرغوباً وجود مثل هذا النظام؟

هناك أمثلة عن شيء ما يشبه رأسمالية السوق الحر. يشير المؤرخ الاقتصادي البارز باول بايروتش إلى أنه "لا شك أن التحرر الاقتصادي الإلزامي للعالم الثالث هو عامل أساسي في تفسير التأخر الجاري في الصناعة"، أو حتى "التراجع الصناعي"، وهناك العديد من التفسيرات المدروسة جيداً لذلك، فيما تطورت أوروبا والمناطق التي استطاعت البقاء خارج سيطرتها، كما فعلت أوروبا نفسها، في انتهاك جذري لهذه المبادئ. إنكلترا والولايات المتحدة هي الأمثلة الرئيسية، وكذلك الحال في المنطقة الوحيدة من النصف الجنوبي من الكرة الأرضية التي قاومت الاستعمار وتطورت: اليابان.

ومثل العديد من المؤرخين الآخرين، يستنتج بايروتش من عملية مسح واسعة أنه "من الصعب إيجاد حالة أخرى حيث تناقض الحقائق جداً نظرية سائدة" كما في التعاليم التي تقول إن الأسواق الحرة كانت محرك النمو،

هذا الدرس القاسي الذي تعلمه النصف الجنوبي من الكرة الأرضية على مر السنوات، ويعاد من جديد في فترة الليبرالية الجديدة الحالية. هناك دراسات كلاسيكية لبعض المشكلات المتأصلة في تطور "السوق الحر"، مثل دراسة كارل بولانيي *The Great Transformation*[١]، ودراسة راجاني كانث *Political Economy and Laissez-faire*[٢]، والدراسات الأساسية في تاريخ الاقتصاد وتاريخ التكنولوجيا.

هناك أيضاً مشكلات أساسية في الأسواق غير المنظمة مثل تقييد الاختيار الذي يفرضونه (باستثناء البضائع الشعبية، مثل وسائل النقل الجماعية) وتجاهلهم المظاهر الخارجية التي تشكل الآن هلاكاً فعلياً للنوع.

أظهرت استطلاعات الرأي أخيراً أن أكثر من تسعة من كل عشرة أميركيين قالوا إنهم سيصوتون من أجل مرشح رئاسي مؤهل أياً يكن كاثوليكياً، امرأة، أسود، إسبانياً، أو يهودياً، لكن أقل من النصف قالوا إنهم سيصوتون لمرشح يكون اشتراكياً. لماذا لا تزال الاشتراكية أمراً محرماً في هذا البلد (رغم أنه يجب على الفرد أن يعترف أن الاشتراكية تبدو ميتة فعلياً في كل مكان آخر في العالم الغربي)؟

سؤال من الصعب مناقشته، لأن كلمة "اشتراكية" (مثل معظم مصطلحات الخطاب السياسي) تعرضت للابتذال الشديد والتسييس. لذلك، هي ليست مفيدة جداً. جوهر الاشتراكية التقليدية كان سيطرة العاملين على الإنتاج بالترافق مع رقابة ديموقراطية شعبية للمكونات الأخرى للحياة الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية. يكاد لا يكون هناك مجتمع في العالم أكثر بعداً عن الاشتراكية من روسيا السوفياتية التي قُدمت على أنها المجتمع "الاشتراكي" الرئيسي. إذا كان ذلك ما تعنيه "الاشتراكية"، علينا، إذاً، أن نعارضها. في الاستخدامات الأخرى،

---

١ **التحول الكبير**، كارل بولانيي، منشورات "المنظمة العربية للترجمة" ٢٠٠٩. (المترجم)
٢ **الاقتصاد السياسي وإطلاق الحريات**، راجاني كانث، ١٩٨٦. (المترجم)

سواء مكتب البريد، وبرامج الصحة الوطنية، وغيرها، يقال أنها "اشتراكية" لكن الشعب لا يعارضها، بما في ذلك الصحة الوطنية، التي غالباً ما كانت مدعومة من الغالبية الكبرى في الولايات المتحدة لعدة سنوات، ولا تزال كذلك حتى اليوم. أصبح مصطلح "اشتراكي" محرماً لعدة أسباب تعود إلى نظرية الحرب الباردة التي أبعدت المصطلح عن أي معنى مفيد.

هناك مجالات ملائمة مهمة لشيء ماً مثل: الاشتراكية الموثوقة في العالم الغربي، المشاريع المملوكة من العمال خاصة (يديرونها بأنفسهم أحياناً)، التعاونيات التي فيها مشاركة حقيقية، وغيرها كثير. أظن أنه يمكن التفكير في مصطلحات باكونين عند العمل على خلق مؤسسات لمجتمع أكثر حرية وعدالة ضمن المجتمع الحالي.

يبدو أن الميزة المقارنة الوحيدة التي تتفوق بها الولايات المتحدة في هذه الأيام على الدول "المتطورة" حول العالم هي التكنولوجيا العسكرية. في الحقيقة، أخذت الولايات المتحدة تشبه أكثر وأكثر بلدان "العالم الثالث"، على الأقل في ما يتعلق ببنيتها التحتية ومدى الفقر والتشرد بين نسبة مرتفعة جداً من السكان. في رأيك، ما هي العوامل التي تقود إلى هذه الحالة المروعة من الأوضاع في البلد الذي لا يزال يعتبر بلداً غنياً جداً؟

الولايات المتحدة مجتمع يديره رجال الأعمال إلى حد كبير، والشعب يجد فيه نوعاً من المكان دون جذور المجتمعات التقليدية وعيوبها الحادة. وقد ترك تاريخه كمجتمع استعماري-استيطاني وعبودي أثره في تراثه الاجتماعي والثقافي، بوجود العوامل الأخرى، ليظهر مثل هذا الدور غير العادي للأصولية الدينية. هناك الكثير من الحركات الديموقراطية الراديكالية في التاريخ الأميركي مثل الحركات الشعبية الزراعية وحركات العمال المناضلين، لكنها في معظمها سحقت بعنف شديد غالباً.

إحدى النتائج هي ما يدعوه والتر دين بورنهام "الميزة المقارنة الحاسمة للنظام السياسي الأميركي: الغياب الكلي للاشتراكية أو لحزب عمل جماعي أو لمنافس منظم في السوق الانتخابية". وقد أظهر أن هذا يصف الكثير من نسب الامتناع عن التصويت المضللة التي أثبت وجودها في الولايات المتحدة، وتقليل قيمة القضايا المتعلقة بالنظام الطبقي في النظام السياسي الذي يديره رجال الأعمال بصورة كبيرة. بطريقة ما النظام هو إرث الحرب الأهلية التي لم يتم التغلب عليها فعلياً أبداً. مكان "الولايات الحمراء" راسخ اليوم في الاتحاد الذي كان ديموقراطياً بالإجماع قبل حركة الحقوق المدنية و"إستراتيجية نيكسون الجنوبية" التي بدلت جوانب الحزب.

الولايات المتحدة مجتمع حرّ جداً بصور عدة، ويتضح هذا حتى في الممارسات الاجتماعية، إذ يفتقد إلى نوع من علاقات الاحترام التي يجدها الشخص غالباً في مكان آخر. لكن إحدى نتائج هذا المزيج المعقد هي الحالة الكئيبة للعدالة الاجتماعية. رغم أن المجتمع مفرط الثراء مع ميزات لا تضاهى، فالولايات المتحدة تصنف في مكان منخفض جداً في معايير العدالة الاجتماعية بين المجتمعات الأغنى في "منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية" (OECD)، إلى جانب تركيا، والمكسيك، واليونان. والبنية التحتية كارثة، إذ يمكن للفرد أن يستقل القطار السريع في أي مجتمع متطور آخر، أو من الصين إلى كازاخستان، لكن ليس من بوسطن إلى واشنطن، الذي هو ربما الممر الأكثر استخداماً، والذي لم تجر عليه أي تحسينات منذ ركبتُ ذلك القطار قبل خمسة وستين عاماً.

يتحدث الماركسيون التقليديون عن أن المجتمع الإنساني يتكون من قسمين: قاعدة وطبقة عليا. هل تقول إن القاعدة تأمر الطبقة العليا في المجتمع الأميركي؟

ليس لدي الكثير لأقوله. لا أجد الإطار المفيد تحديداً للإجابة. من يملك

سلطة صناعة القرار السائد في المجتمع الأميركي ليس غامضاً جداً على المستوى العام: إنها القوة الاقتصادية المتركزة غالباً في نظام الشركات. عندما نمعن النظر أكثر، سنجد الأمر أكثر تعقيداً بالطبع، والشعب ليس ضعيفاً على الإطلاق عندما ينظّم ويكرس لشيء معين ويتحرر من الأوهام.

انتخابات ٢٠١٦ تضع الولايات المتحدة أمام خطر "الكارثة المطلقة"[١]

سي جي بوليكرونيو: نعوم، دعنا نبدأ بنظرة تأملية عن كيف ستكون حال الانتخابات الرئاسية في ظروف البلد ودورها في العلاقات الدولية ووجهات النظر الأيديولوجية التي عبّر عنها بعض المرشحين الرئيسيين لكلا الحزبين.

نعوم تشومسكي: لا يمكن أن نغفل أننا وصلنا إلى لحظة استثنائية في التاريخ الإنساني. للمرة الأولى القرارات التي ستتخذ الآن سوف تحدد حرفياً فرص البقاء الإنساني المحترم، وليس في المستقبل البعيد. لقد اتخذنا مسبقاً ذاك القرار من أجل عدد كبير من الأنواع. سيكون دمار النوع من المستوى الذي حدث قبل ٦٥ مليون عاماً، الانقراض الخامس، الذي أنهى عصر الديناصورات، وفتح الطريق أيضاً للثدييات الصغيرة، في النهاية نحن، النوع الذي يتميز بمقدرات استثنائية، بما فيها لسوء الحظ قدرة التدمير البارد والوحشي.

انتقد المعارض الرجعي لحركة التنوير في القرن التاسع عشر، جوزيف دي مايستري، توماس هوبز لتبنيه العبارة الرومانية، "الإنسان ذئب بالنسبة إلى الإنسان"، قائلاً إن ذلك غير عادل بالنسبة إلى الذئاب التي لا تقتل من أجل المتعة. تمتد هذه المقدرة إلى التدمير الذاتي كما نشهد اليوم. يفترض أن الانقراض

١ نشر لأول مرة في Truthout، في ٩ آذار/ مارس ٢٠١٦.

الخامس نتج عن كويكب ضخم ضرب الأرض، والآن نحن هو الكويكب. الأثر في البشر ملاحظ مسبقاً وقريباً سيصبح أسوأ على نحو غير مسبوق ما لم يُفعل عمل حاسم في الحال. أكثر من ذلك، يبقى خطر الحرب النووية دوماً ظلاً مروعاً يزداد ثقلاً، وهو ينهي أي نقاش أوسع. ربما نتذكر جواب أينشتاين حين سئل عن الأسلحة التي ستستخدم في الحرب التالية؛ لقد قال إنه لا يعرف، لكن القتال في الحرب التي ستلي ذلك سيكون بالفؤوس الحجرية. يكشف البحث في السجلات الصادمة أن المعجزة تقريباً هي ما جنبتنا ذلك حتى الآن، والمعجزات لا تستمر إلى الأبد. ولسوء الحظ إن تزايد الخطر واضح جداً.

لحسن الحظ هذه المقدرات التدميرية والانتحارية للطبيعة الإنسانية متوازنة مع المقدرات الأخرى. هناك سبب جيد للاعتقاد أن شخصيات تنويرية مثل ديفيد هيوم وآدم سميث، والمفكر الناشط الأناركي بيتر كروبوتكين، كانوا محقين في اعتبار التعاطف وتبادل المساعدة خصائص جوهرية في الطبيعة الإنسانية. سنكتشف قريباً أي الصفات هي التي تتعاظم.

بالعودة إلى سؤالك، يمكننا أن نسأل كيف تعالج هذه المشكلات الرهيبة في النظام الانتخابي الهزلي ذي السنوات الأربع. الحقيقة الأكثر أهمية هي أنها تكاد لا تعالج على الإطلاق من أي حزب.

لا حاجة إلى مراجعة مشهد الأساسيات الجمهورية، إذ يكاد لا يستطيع المعلقون أن يخفوا قرفهم وقلقهم حول ما يخبروننا به عن البلد والحضارة المعاصرة. لكن المرشحين أجابوا عن الأسئلة الحاسمة، فهم إما ينكرون قضية الاحتباس الحراري وإما يصرون على أنه لا يجب فعل شيء حياله، مطالبين في الواقع أن نزيد سرعة التسابق إلى الهاوية. سياساتهم قابلة للكشف إلى درجة ما، وعلى ما يبدو، ينوون تصعيد المجابهة العسكرية والتهديدات. ولمجرد هذه الأسباب إن المنظمة الجمهورية – يتردد الشخص في تسميته حزباً سياسياً

بالمعنى التقليدي – تملك تهديداً من النوع المرعب الخيالي والحقيقي للجنس البشري ولغيره ممن هم "ضرر إضافي"، فيما تتقدم بإدراكها الكبير في طريقها نحو الانتحار.

على الجانب الديموقراطي هناك على الأقل بعض الفهم لخطر الكارثة البيئية، لكن ما يطرح في المقترحات السياسية الجوهرية قليل جداً. بالنسبة إلى برامج أوباما لتطوير الترسانة النووية، أو مثل هذه القضايا المهمة بوجود الحشد العسكري المتسارع (والمتبادل) على الحدود الروسية، فأنا لست قادراً على إيجاد أي مواقف واضحة.

بالعموم، تبدو المواقف الأيديولوجية للمرشحين الجمهوريين أكثر من عادية: حشو جيوب الأثرياء وضرب عرض الحائط بالبقية. يتراوح نمط المرشحين الديموقراطيين بين نمط الصفقة الجديدة المتمثل في برامج ساندرز إلى نسخة كلينتون "الديموقراطية الجديدة/ الجمهورية المعتدلة"، التي اتجهت قليلاً نحو اليسار تحت تأثير تحدي ساندرز. بالنسبة إلى العلاقات الدولية، والمهمات المرعبة التي نواجهها، فهما على ما يبدو في أحسن الأحوال "أكثر من متشابهين".

في رأيك، ما الذي يقود إلى صعود دونالد ترامب، وهل هو ببساطة حالة أخرى من الشخصيات الشعبية من الجناح اليميني النموذجي التي تصعد إلى السطح بصورة متكررة في مسار التاريخ عندما تواجه الأمم أزمات اقتصادية حادة... أو مؤشر على التراجع الوطني؟

تواجه الولايات المتحدة إلى درجة ما "تراجعاً وطنياً" ذاتي المصدر بصورة كبيرة. قد يكون صحيحاً أن الولايات المتحدة لم تتمكن ربما من الحفاظ على القوة القيادية الاستثنائية التي تمتعت بها في المرحلة التي تلت الحرب العالمية الثانية مباشرة، لكنها تبقى فعلاً البلد الأكثر ثراءً في العالم مع أمان وميزات لا تضاهى، وفي البعد العسكري هي تُجاري عملياً بقية العالم مجتمعاً، وهي أكثر

تطوراً تكنولوجياً بكثير من أي مجموعة من المنافسين.

يبدو أن نداء ترامب اعتمد كثيراً على مفهومي الخسارة والخوف. الاعتداء الليبرالي الجديد على سكان العالم سيكون ضاراً لهم دائماً تقريباً، وفي غالبية الأحيان، يكون بشدة، فهو لن يترك الولايات المتحدة دون أثر، حتى لو أنها كانت أكثر مرونة من الآخرين. تحمل غالبية السكان الركود أو التراجع، فيما تراكمت الثروة الاستثنائية واللافتة في جيوب قليلة جداً. وقد عانى النظام الديموقراطي الرسمي نتائجَ عادية من السياسات الاقتصادية الاجتماعية لليبرالية الجديدة منجرفاً نحو حكومة الأثرياء.

لا داعي لإعادة التفاصيل الكئيبة، خذ مثلاً: ركود الأجور الفردية الحقيقية لمدة أربعين عاماً، والحقيقة أنه منذ الانهيار الأخير، فإن نحو ٩٠% من الثروة المتكونة وجدت طريقها إلى ١% من السكان، أو لنذكر حقيقة أن معظم السكان، وهم من الذين يتقاضون الأجور الأقل، هم المحرومون عملياً الحقوقَ لأن ممثليهم يتجاهلون آراءهم وما يفضلونه، محترمين الممولين الفائقي الثراء ووسطاء السلطة.

جزئياً يبدو أن داعمي ترامب بالدرجة الأولى هم الطبقة المتوسطة الأدنى، أي الطبقة العاملة الأقل تعلماً، الذين يفهمون إلى حد بعيد أنهم تركوا إلى جانب الطريق. من المفيد مقارنة المشهد الحالي مع المشهد في مرحلة الكساد الأعظم. لنتحدث بموضوعية: كانت الظروف في الثلاثينيات أسوأ بكثير، وبالطبع، كانت الولايات المتحدة بلداً أفقر بكثير آنذاك. لكن وهمياً (بصورة غير موضوعية) كانت الظروف حينذاك أفضل بكثير. كان هناك إحساس بالأمل بين أميركيي الطبقة العاملة رغم البطالة الكبيرة والمعاناة، اعتقادٌ أننا بطريقة ما سوف نخرج من هذا الوضع معاً. عزّز ذلك نجاحات الناشطين العماليين الذين يتفاعلون غالباً مع الأحزاب السياسية اليسارية الناشطة وغيرها من المنظمات. تجاوبت الإدارة

المتعاطفة جداً مع المعايير البناءة مع أن القوة الضخمة للديموقراطيين الجنوبيين كانت تعيقها دوماً، فهم كانوا يرغبون في تحمل معايير دولة الرفاه ما دام السكان السود المحتقرون مهمشين. من المهم أنه كان هناك إحساس أن البلد لم يكن في طريقه نحو مستقبل أفضل. كل هذا مفقود اليوم، لكن ليس فقط بسبب نجاح الهجمات العنيفة على نقابة العمل التي انطلقت حالما انتهت الحرب.

بالإضافة إلى ذلك، يجتذب ترامب الدعم الأساسي من القوميين والعنصريين. من الجدير بالذكر أن الولايات المتحدة تفوق في النهاية، حتى جنوب أفريقيا، في قوة تفوق البيض، كما أظهرت دراسات مقارنة مقنعة أجراها جورج فريدريكسون. فعلياً لم تتجاوز الولايات المتحدة أبداً الحرب الأهلية والظلم المروع للأميركيين الأفريقيين طوال خمسمئة عام. هناك أيضاً تاريخ طويل من الأوهام حول النقاء الأنجلوساكسوني المهدد بموجات المهاجرين (والحرية للسود، وفعلياً للمرأة، وهذه ليست قضايا صغيرة بين القطاعات المؤسّسة). غالبية الداعمين البيض لترامب يمكنهم أن يروا صورتهم في مجتمع يقوده البيض (وبالنسبة إلى كثيرين يقوده الذكر) تتبخر أمام أعينهم. ما يستحق التذكير أيضاً أنه رغم أن الولايات المتحدة آمنة ومضمونة جداً، فهي ربما تكون أيضاً أكثر بلد خائف في العالم، وهي ميزة أخرى للثقافة ذات التاريخ الطويل.

تمتزج مثل هذه العوامل معاً في مكون خطير. يكفي التفكير في السنوات الأخيرة. اقتبست منذ عقد مضى في أحد الكتب من عالم بارز في التاريخ الألماني، فريتز ستيرن، وهو يكتب في المجلة الرسمية *Foreign Affairs*، حديثه عن "الانحدار في ألمانيا من اللياقة إلى الهمجية النازية". قال بوضوح: "أنا قلق اليوم من المستقبل القريب للولايات المتحدة، البلد الذي أمّن الملجأ للاجئين المتحدثين بالألمانية في الثلاثينيات من القرن الماضي". ولا يمكن هنا أن يغفل القارئ المهتم المعنى الضمني للحديث، وقد راجع ستيرن ادعاء هتلر الشيطاني

حول "مهمته المقدسة" باعتباره "المخلّص لألمانيا" في حالة "التجلي شبه الديني للسياسة" الذي تتبناه "الهيئات المسيحية التقليدية"، ليحكم بذلك الحكومة المكرسة "للمبادئ الأساسية" للأمة، مع اعتماد "المسيحية كأساس لمبادئنا الأخلاقية الوطنية واعتبار العائلة أساس الحياة الوطنية". ويظهر ما هو أكثر في عدائية هتلر نحو "الدولة العلمانية التحررية"، الأمر الذي يتشاركه مع كثيرين من رجال الدين البروتستانت المتجهين نحو "عملية تاريخية يوجه فيها الاستياء ضد العالم العلماني المتحرر من الأوهام الذي وجد خلاصه في نشوة الهرب من الجهل".

يتردد الصدى المعاصر لهذه الأفكار بوضح في عالم اليوم.

لم تغب مثل هذه الأسباب التي تدعو إلى "القلق حول مستقبل الولايات المتحدة" منذ ذلك الوقت. فلا بد أن نتذكر مثلاً البيان البليغ والمؤسف الذي تركه جوزيف ستاك[1] عندما انتحر بجعل طائرته الصغيرة تصطدم في بناء المكاتب الذي يضم مكتب IRS في أوستن، في تكساس. في بيانه، يذكر جوزيف قصة حياته المريرة عاملاً كان يفعل كل شيء وفقاً للقواعد، وسحق خطوة بخطوة بفساد ووحشية نظام الشركات والسلطات الحكومية. كان يتحدث إلى عدد من الناس الذين حالهم تشبه حاله. تجاهلوا بيانه أو سخّفوه في الغالب، لكنه يجب أن يؤخذ بجدية كبيرة مع غيره من العلامات الكثيرة الأخرى التي توضح ما يحدث.

رغم ذلك، يبدو لي أن كروز وروبيو[2] أكثر خطورة من ترامب بكثير. أراهم كوحوش حقيقيين، فيما يذكرني ترامب قليلاً بسيلفيو بيرلسكوني. هل توافق على أي من هذه الآراء؟

نعم أوافق، وكما تعلم، المقارنة بين ترامب وبيرلسكوني موجودة حالياً في

١ أندرو جوزيف ستاك: نفذ اعتداء انتحارياً في ١٨ شباط/ فبراير ٢٠١٠ تسبب في موت شخص وإصابة ثلاثين آخرين حين صدم بطائرته بناء مكاتب يضم في الطوابق الأربعة العلوية منه "دائرة الإيرادات الداخلية" (IRS). (المترجم)

٢ تيد كروز وماركو روبيو مرشحان منافسان لترامب في انتخابات ٢٠١٦. (المترجم)

أوروبا. وسأضيف إلى القائمة أيضاً باول رايان الذي يصور على أنه المفكر العميق للجمهوريين، ومهووس السياسة الجدية، مع برامج الجدولة والأدوات الأخرى للمحلل العميق التفكير. استنتجت المحاولات القليلة لتحليل برامجه، بعد التخلص من السحر الذي تنتجه بانتظام، أن سياساته الحقيقية هي التدمير الفعلي لكل جزء من الحكومة الفيدرالية يخدم مصالح الشعب بالعموم، فيما سيعمل على توسيع الجيش وضمان أن يتعامل قطاع الأثرياء وأصحاب الشركات مع الأيديولوجيا الجمهورية الأساسية عندما توضع المكائد البلاغية جانباً.

يبدو أن رسالة بيرني ساندرز أسرت الشباب الأميركيين. هل تفاجئك كيفية إعاقة تقدمه؟

أنا مفاجأ مع أنني لم أتوقع النجاح لحملته. لكن من المهم أن نذكر أن مقترحاته السياسية لم تكن لتفاجئ الرئيس أيزنهاور وأنها متناغمة تقريباً مع المشاعر الشعبية لمدة طويلة من الزمن، التي تمثل غالباً الأغلبية المهمة. على سبيل المثال دعوته إلى نظام الرعاية الصحية الوطني من النوع المعروف في مجتمعات مشابهة، التي هوجمت بشدة مدعومة من نحو ٦٠٪ من الشعب، وهو رقم عالٍ جداً إذا نظرنا إلى حقيقة أنه خاضع لإدانة شديدة وتأييد محدود جداً. يعود ذلك الدعم الشعبي إلى زمن بعيد، ففي سنوات ريغان كان نحو ٧٠٪ من الشعب يرى أنه يجب أن يكون هناك ضمان دستوري للرعاية الصحية، ونحو ٤٠٪ كانوا يرون أنه كان هناك مسبقاً مثل هذا الضمان، أي أن مثل هذه الأمنية الواضحة يجب أن تكون في هذه الوثيقة المقدسة.

كان أوباما مدعوماً من ثلثي الشعب تقريباً عندما تخلى عن الخيار العام دون أي اعتبار. وهناك كل الأسباب للاعتقاد أن الأرباح ستكون هائلة إذا تبنت الولايات المتحدة برامج الرعاية الصحية الوطنية الأكثر كفاءة بكثير من البلدان الأخرى، التي يصرف فيها نحو نصف إنفاقات الرعاية الصحية للولايات المتحدة، والنتائج

ستكون أفضل بالعموم. ينطبق الأمر نفسه على مقترحات فرض الضرائب الأعلى على الأثرياء، وجعل التعليم العالي مجانياً، والأجزاء الأخرى من برامجه على المستوى المحلي، التي تعكس في الغالب تعهدات الصفقة الجديدة، وتشبه في وضعها الخيارات السياسية خلال أكثر مراحل النمو نجاحاً في ما بعد الحرب العالمية الثانية.

تحت أي سيناريو يمكن لساندرز أن يربح الترشيح الديموقراطي؟

من الواضح أن هذا يتطلب نشاطات تربوية وتنظيمية واقعية جداً. لكن إحساسي الخاص بصراحة هو أن ذلك يجب أن يوجه أساساً نحو تطوير حركة شعبية لن تضعف بعد الانتخابات، وإنما ستنضم إلى الآخرين لتشكيل نوع من القوة الناشطة التي يكون لها دور فعال في إطلاق وتقديم التغييرات والإصلاحات التي كانت مطلوبة في الماضي.

هل لا تزال أميركا ديموقراطية، وإذا لم تكن كذلك، فهل الانتخابات مهمة حقاً؟

لا تزال أميركا مجتمعاً مفتوحاً وحراً جداً بالمعايير المقارنة مع كل عيوبها. والانتخابات مهمة بالتأكيد، وأنا أرى أنها ستكون كارثة مطلقة للبلد، وللعالم، وللأجيال المستقبلية، إذا تمكن أي من المرشحين الجمهوريين الفعالين من الوصول إلى البيت الأبيض، وإذا هم استمروا في التحكم بالكونغرس. يكفي التفكير في الأسئلة المهمة الشاملة التي ناقشناها سابقاً للوصول إلى تلك النتيجة، وهذا ليس كل شيء. لمثل هذه الأسباب، لمحت سابقاً إلى أن الديموقراطية الأميركية المحدودة دوماً انجرفت جوهرياً نحو حكم الأثرياء، لكن هذه النزعات لم تحفر في الصخر. نحن نتمتع بإرث غير عادي من الحرية والحقوق تركه لنا أسلافنا الذين لم يستسلموا تحت ظروف أقسى بكثير في الغالب مما نواجه الآن، وقد أمّن هذا الإرث فرصة كبيرة للعمل على ما هو

مطلوب، بعدة طرائق: بالنشاط المباشر والضغوط في دعم الخيارات السياسية المهمة، وفي بناء منظمات مجتمعية فعالة وقابلة للحياة تنعش الحركة العمالية، وأيضاً في الميدان السياسي من ألواح المدرسة إلى المجالس التشريعية في الدولة وأكثر بكثير.



ترامب في البيت الأبيض[١]

سي جي بوليكرونيو: نعوم، المستحيل حدث، وبخلاف كل التوقعات، حقق دونالد ترامب نصراً حاسماً على هيلاري كلينتون، والرجل الذي وصفه مايكل مور بأنه "تعيس، وجاهل، ومهرج خطير نصف الوقت ومختل اجتماعياً طوال الوقت" سيصبح الرئيس التالي للولايات المتحدة. في رأيك، ما هي العوامل الحاسمة التي قادت الناخبين الأميركيين إلى إنتاج الإزعاج الأكبر في تاريخ السياسة الأميركية؟

نعوم تشومسكي: قبل العودة إلى هذا السؤال، أظن أنه من المهم تأمل ما حدث في ٨ تشرين الثاني/ نوفمبر في بضع لحظات، هذا التاريخ الذي يبدو أنه قد سيصبح أحد أكثر التواريخ أهمية في تاريخ البشرية اعتماداً على كيف نتعامل معه.

دون مبالغة: تكاد لم تتم ملاحظة الأخبار الأكثر أهمية التي حدثت في ٨ تشرين الثاني/ نوفمبر، وهي حقيقة تحمل بعض المعنى في نفسها.

سلمت "منظمة الأرصاد العالمية" (WMO) في ٨ تشرين الثاني/ نوفمبر تقريراً للمؤتمر الدولي المنعقد حول التغير المناخي في مراكش (COP22)، الذي دعي إليه تحضيراً لاتفاق باريس "كوب ٢١". جاء في تقرير المنظمة أن السنوات الخمس الماضية كانت الأكثر حرارة في التاريخ، وأن ارتفاع مستوى البحر سيزداد قريباً نتيجة الانصهار السريع غير المتوقع للثلج القطبي

١ نشر لأول مرة في Truthout، في ١٤ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٦.

والأكثر شؤماً الجليد القطبي الضخم. كان ثلج البحر القطبي خلال السنوات الخمس الماضية أقل بنسبة ٢٨% من معدل السنوات التسع والعشرين السابقة، وبالطبع، ليس ارتفاع مستوى البحر وحده ما يعجل التأثيرات المروعة للاحتباس الحراري، وإنما أيضاً انخفاض التأثير التبريدي لانعكاس أشعة الشمس عن الثلج القطبي. وقد ذكر التقرير أن درجات الحرارة تقترب بصورة خطيرة من الهدف الذي وضعه "كوب ٢١" إلى جانب التقارير والتوقعات المروعة الأخرى.

هناك حدث آخر في ٨ تشرين الثاني/ نوفمبر سيكون أيضاً ذا أهمية تاريخية غير عادية لعدة أسباب، وهذا أيضاً تكاد ملاحظته لم تتم.

في ٨ تشرين الثاني/ نوفمبر، جرت انتخابات في الدولة الأكثر قوة في تاريخ العالم، وهذه الانتخابات ستترك أثرها في ما سيأتي لاحقاً. وكانت النتيجة أن وضعت هذه الانتخابات كامل السلطة بما فيها الحكومة التنفيذية، والكونغرس، والمحكمة العليا... في أيدي الحزب الجمهوري الذي أصبح المنظمة الأكثر خطورة في تاريخ العالم.

باستثناء العبارة الأخيرة، فإن كل هذا ليس خلافياً. قد تبدو العبارة الأخيرة همجية، وحتى رهيبة، لكن هل هي كذلك؟ تفترض الحقائق ذلك بطريقة أخرى. الحزب منشغل كلياً بزيادة سرعة السباق لتدمير الحياة الإنسانية المنظمة لأقصى درجة، وليس هناك في التاريخ ما يشبه هذا.

هل هذه مبالغة؟ فكر ملياً في ما نشهده.

خلال الانتخابات التمهيدية للجمهوريين، أنكر كل المرشحين أن ما يحدث يحدث باستثناء المعتدلين العاقلين، مثل جيب بوش، الذي قال إن هذا مقلق لنا جميعاً، لكن لا يمكننا فعل أي شيء لأننا ننتج غازاً طبيعياً أكثر بفضل تقنية التكسير. وجون كاسيتش الذي وافق على أن الاحتباس الحراري يحدث، لكنه

أضاف: "نحن مستمرون في حرق [الفحم] في أوهايو ولن نعتذر من أحد عن ذلك".

والمرشح الفائز، الرئيس المنتخب الآن، يدعو إلى زيادة سريعة في استخدام الوقود الأحفوري بما فيه الفحم، وإلى تجاهل القوانين، ورفض مساعدة الدول النامية التي تريد الانتقال إلى الطاقة الدائمة. وبالعموم هو يدعو إلى التسابق نحو الهاوية بأسرع ما يمكن.

اتخذ ترامب خطوات لتفكيك "وكالة الحماية البيئية" (EPA) بتعيينه مايرون إيبيل، الشخص الذي يفاخر بإنكاره حدوث التغيير المناخي، مسؤولاً في الفريق الانتقالي عن الوكالة. وقد صرح أحد أكبر مستشاري ترامب في مجال الطاقة، الملياردير هارولد هام، وهو مدير تنفيذي لشركة نفطية، بتوقعاته للمرحلة المقبلة: تفكيك القوانين، والاقتطاعات الضريبية من أجل لصناعة (وقطاع الثروة والشركات بالعموم)، وإنتاج المزيد من الوقود الأحفوري، ورفع العقبات التي وضعها أوباما أمام مشروع خط أنابيب داكوتا أكسس. جاء رد السوق بسرعة على تصريحاته، إذ ازدهرت أسهم شركات الطاقة بما فيها أكبر شركات التنقيب عن الفحم في العالم، Peabody Energy، التي كانت قد تقدمت بطلب إعلان الإفلاس لكنها سجلت بعد فوز ترامب ٥٠% زيادة في الأرباح.

كنا قد شعرنا سابقاً بتأثير نكران الجمهوريين قضيةَ المناخ. وقد كان هناك آمال أن يقود اتفاق باريس "كوب ٢١" إلى معاهدة ممكنة التحقيق، لكن هذه الأفكار تبخرت لأن الكونغرس الجمهوري لن يقبل أي تعهدات ملزمة، فكان ما نتج اتفاقاً طوعياً من الواضح أنه أضعف بكثير مما يجب.

قريباً جداً ستصبح التأثيرات أكثر وضوحاً بكثير من ذي قبل، إذ يتوقع في بنغلادش وحدها أن يضطر عشرات الملايين من الناس إلى الهرب من السهول المنخفضة في السنوات المقبلة بسبب ارتفاع مستوى البحر وظروف المناخ التي

تزداد قسوة، ما سيخلق أزمة مهاجرين تجعل أزمة اليوم قليلة الأهمية. وبوجود العدالة الكبرى، يقول عالم المناخ البارز في بنغلادش إنه "يجب أن يكون لدى هؤلاء المهاجرين الحق في الانتقال إلى البلدان التي تنطلق منها كل غازات الدفيئة هذه. يجب أن يكون الملايين قادرين على الذهاب إلى الولايات المتحدة"، وإلى الدول الغنية الأخرى التي زادت ثراءً مع بداية الحقبة الجيولوجية الجديدة، حقبة الأنثروبوسين، المميزة بالتحويل الإنساني الجذري للبيئة. يمكن لهذه النتائج الكارثية أن تزيد، ليس فقط في بنغلادش وإنما في كامل جنوب آسيا مع زيادة درجات الحرارة، الأوضاع التي لا تطاق التي يعيشها الفقراء سلفاً، والارتفاع الذي لا يرحم وذوبان الجليد في الهملايا، الأمر الذي يهدد كامل الإمداد المائي. لقد ذكر فعلاً أنه يوجد في الهند نحو ٣٠٠ ميلون شخص لا يحصلون على ما يكفي من مياه الشرب. والتأثيرات ستفوق ذلك بكثير.

من الصعب أن نجد كلمات مناسبة للتعبير عن حقيقة أن البشر يواجهون السؤال الأكثر أهمية في تاريخهم: هل ستبقى الحياة البشرية المنظمة بأي حال من الأحوال التي نعرفها موجودة؟ وأنهم يجيبون عن هذا السؤال بتسريع السباق إلى الكارثة!

هناك ملاحظات مشابهة تتعلق بالقضايا الكبرى الأخرى التي تهم بقاء الإنسان: تهديد التدمير النووي الذي يخيم فوق رؤوسنا منذ سبعين عاماً ويزداد الآن.

وليس أقل صعوبة أن نجد كلمات للتعبير عن الحقيقة المفاجئة تماماً في كل هذه التغطية الضخمة للهزل الانتخابي، إذ لم يُتطرق إلى أي من هذا إلّا على نحو عابر. على الأقل أنا أفشل في إيجاد كلمات مناسبة.

بالعودة أخيراً إلى السؤال السابق – ولنكن دقيقين! – يبدو أن كلينتون حصلت على غالبية طفيفة من الأصوات. النصر الحاسم الظاهر يجب أن ينسجم مع

الصفات الغريبة للسياسات الأميركية: بين العوامل الأخرى، ما بقي من المجمع الانتخابي الذي أسس البلاد كتحالف ولايات منفصلة، فكرة أن يحصل الفائز على كل شيء في كل ولاية، وترتيب مناطق الكونغرس (أحياناً بالغش) لتأمين وزن أكبر للأصوات الريفية (في الانتخابات القديمة، وعلى الأرجح هذه المرة أيضاً، كان لدى الديموقراطيون هامش مريح للربح في الأصوات الشعبية من أجل البرلمان لكنه حصل على أقلية في المقاعد)، إلى جانب المعدل العالي جداً للامتناع عن التصويت (تكون النسبة عادة قريبة من النصف في الانتخابات الرئاسية، وفي هذه المرة أيضاً). من المهم بعض الشيء من أجل المستقبل ألّا نغفل حقيقة أن كلينتون ربحت بسهولة بين الأعمار التي تتراوح من ثماني عشرة سنة إلى خمس وعشرين، وساندرز حصل على مستوى أعلى من الدعم حتى. أما مدى أهمية ذلك، فهذا يعتمد على نوع ما ستواجهه الإنسانية المستقبلية.

وفقاً للمعلومات الأخيرة حطم ترامب كل الأرقام القياسية في الدعم الذي تلقاه من الناخبين البيض، وطبقة العمال والطبقة الوسطى المنخفضة، وتحديداً الفئات التي يتراوح دخلها بين ٥٠,٠٠٠ و ٩٠,٠٠٠ دولار، وسكان الأرياف والضواحي، وفي المقام الأول من هم دون التعليم الجامعي، وتتقاسم هذه الفئات في البلدان الغربية بمجملها السخط العام على أحزاب الوسط، كما يبرر ذلك انسحاب المملكة المتحدة غير المتوقع من الاتحاد الأوروبي، وانهيار أحزاب الوسط في أوروبا. العديد من هؤلاء هم ضحايا السياسات الليبرالية الجديدة الموروثة عن الجيل الماضي، التي أوضحها في شهادته أمام الكونغرس رئيس البنك الاحتياطي الفيدرالي آلان غرينسبان، أو القديس آلان كما تم تبجيله داخل أوساط الاقتصاد ومن المعجبين إلى اليوم الذي انهار فيه الاقتصاد الذي كان يرعاه سنة ٢٠٠٧–٢٠٠٨ وانهار معه الاقتصاد العالمي. وكما أوضح غرينسبان إبّان مجده، فإن نجاحاته في الإدارة الاقتصادية استندت كثيراً على الشعور بانعدام

الأمن المتزايد لدى العمال. معنى ذلك أن خلق يد عاملة تخشى على نفسها فقدان وظيفتها يجعلها غير قادرة على المطالبة بمكاسب أخرى من قبيل زيادة الرواتب والتأمين في العمل وغيرها، بل ستكون راضية بالأجور الهزيلة والفوائد القليلة التي تنالها، إذ إنها وفق معايير الليبرالية الجديدة مؤشرات على الاقتصاد السليم.

لم تصفق الطبقة العاملة التي كانت موضع تجارب للنظريات الاقتصادية تلك لما أسفرت عنه نتائجها. فعلى سبيل المثال، سنة ٢٠٠٧ التي تعد ذروة المعجزة الليبرالية الحديثة، لم يكن الحظ حليف العمال، إذ تراجع الدخل الصافي للعمال ممن لا يشغلون وظائف مراقبة إلى مستويات السنوات الماضية نفسها، وتراجع الدخل الصافي للعمال الذكور إلى مثل ما كان عليه خلال عقد التسعينيات، فيما ذهبت مكاسب ضخمة إلى جيوب ثلة قليلة تمثل ١% فقط. لم يكن كل ذلك نتيجة لقوى السوق أو لمنطق الإنجاز والاستحقاق، بل نتيجة قرارات سياسية محددة، وهي قضايا تطرق إليها بعناية عالم الاقتصاد دين بايكر في عمل له نشر أخيراً.[١]

يفسر مصير الحد الأدنى للأجور ما حدث وما يحدث، ففي الستينيات والسبعينيات، التي تصنف مرحلة نمو مرتفع ومساواة اجتماعية، ارتبط الحد الأدنى للأجور، الذي يحتل مرتبة أدنى بالنسبة إلى باقي الأجور، بالإنتاجية. وانتهى ذلك بقدوم العقيدة الليبرالية. بقي الحد الأدنى للأجور منذ ذاك الوقت في حالة ركود في ما يتعلق بقيمته الحقيقية. ولو استمرت الحال على ما كانت عليه، فمن المحتمل أن يصل الحد الأدنى للأجور إلى ٢٠ دولاراً في الساعة الواحدة. اليوم رفْع ذلك المعدل إلى ١٥ دولاراً سيكون ثورة سياسية!

1 Dean Baker, *Rigged: How Globalization and Rules of the Modern Economy Were Structured to Make the Rich Richer* (Center for Economic and Policy Research, 2016), deanbaker.net/books/rigged.htm

رغم كل الحديث الدائر اليوم عن عمالة كاملة تقريباً، لا تزال مشاركة القوة العاملة دون المعيار السابق. بالنسبة إلى هؤلاء هناك فرق شاسع بين عمل مستقر في قطاع التصنيع بدخل وبمزايا، كما كانت الحال في سابق الأعوام، وبين وظيفة مؤقتة بتأمين هزيل في أحد القطاعات الخدمية. وبصرف النظر عن الرواتب والمزايا والتأمين، ثمة فقدان للكرامة والأمل في المستقبل مصحوب بانعدام لمعنى أن يكون المرء منتمياً إلى هذا العالم ويلعب فيه دوراً جديراً بالاهتمام.

صورت آرلي هوكشيلد ذلك جيداً في وصفها الحساس والشديد الوضوح لأحد معاقل ترامب في ولاية لويزيانا، حيث عاشت وعملت لسنوات[1]. تستخدم آرلي في وصفها صورة الطابور، حيث يقف جمع من الناس منتظرين أن يتقدم بهم الطابور، معتمدين في ذلك على جهدهم العضلي وتمسكهم بالقيم الأميركية التقليدية، لكن مكانهم في الصف ظل ساكناً وهم يشاهدون مجموعة أخرى تقفز مسرعة إلى الأمام. لكن ذلك لم يسبب إزعاجاً لهؤلاء العمال، لأن ذلك هو "الأسلوب الأميركي" المزعوم لمكافأة الجدارة. كان المصدر الرئيسي للإزعاج هو ما كان يجري خلف الطابور، حيث كانت تنقل جماعة من الأشخاص "غير الجديرين" ولا "يتبعون القواعد" إلى الأمام بواسطة برامج تديرها الحكومة الفيدرالية، برامج ينظر إليها خطأً على أنها تخدم مصالح الأميركيين الأفارقة، المهاجرين، وطوائف أخرى ينظر إليها بازدراء. زادت حدة تلك الأفكار مزاعم رونالد ريغان العنصرية التي قالت من بين افتراءات أخرى بوجود "ملكة الرفاهية" (متضمنة السود) التي تسرق عرق وتعب البيض وغيرها من الأوهام.

أحياناً يكون الفشل في الشرح بحد ذاته صورة من صور الازدراء التي تلعب دوراً في بث مشاعر الكراهية تجاه الحكومة. حدث أن التقيت ذات مرة بعامل طلاء في بوسطن تحول إلى منتقد شديد لحكومة "الشر" كما نعتها. خلال لقاء

1 Kristian Haug, "A Divided US: Sociologist Arlie Hochschild on the 2016 Presidential Election," Truthout, November 2, 2016, www.truth-out-org/opinion

جمع هذا الرجل ومجموعة من المقاولين في مجال الطلاء بأحد البيروقراطيين بواشنطن، والمفتقر إلى أدنى تجربة في طلاء البيوت، أخبر هذا العامل وزملاؤه أنهم لم يعد بمقدورهم استعمال الطلاء الرصاصي نفسه – النوع الوحيد الجيد للاستعمال – كما كان معروفاً لديهم جميعهم، لكن الرجل لم يفهم. أدى ذلك بصاحبنا إلى تكبد خسارة مهمة في عمله الصغير، إذ أقنع باستعمال أدوات طلاء دون المستوى المطلوب فُرض عليه من النخبة الحاكمة.

أحياناً يكون هناك أسباب حقيقية لمثل هذه المواقف السلبية تجاه البيروقراطيات الحكومية. تصف هوكشيلد رجلاً وعائلته وأصدقاءه يشتكون الآثار القاتلة للتلوث الكيماوي، ويبدون امتعاضاً من الحكومة والنخب الليبرالية، قائلة إن "وكالة حماية البيئة" لا تعدو أن تكون بالنسبة إليهم شخصاً جاهلاً يأمرهم ألّا يصطادوا السمك، فيما لم يفعل شيئاً تجاه المعامل الكيماوية.

تلك ليست سوى بعض النماذج من حياة مناصري ترامب ممن أقنعوا بفكرة أن الرجل سيفعل شيئاً للحد من معاناتهم، فيما تظهر أدنى نظرة إلى مقترحاته وبرامجه المالية عكس ذلك، ما يضع الناشطين الآملين في درء الأسوأ وجلب التغيرات المطلوبة بشدة أمام تحدٍّ كبير.

وكما تكشف استطلاعات الرأي، فإن الدعم القوي الذي حازه ترامب يعزى أساساً إلى الاعتقاد بأن الأخير يمثل "التغيير"، فيما رأى الناخبون في كلينتون المرشح الذي سيبقي محنتهم. من المرجح أن "التغيير" الذي سيجلبه ترامب سيكون أسوأ وأكثر ضرراً. لكن من المفهوم أن ذلك لن يتضح في مرأى أناس معزولين عن بعضهم بعضاً في مجتمع تنعدم فيه المؤسسات العامة [كالنقابات] التي تتولى أمر التثقيف والتنظيم؛ ذلك هو الفرق الجوهري الكامن بين معنى اليأس اليوم والمواقف المشجعة عموماً للعمال خلال الكساد الكبير في الثلاثينيات، إذ كان التهديد الاقتصادي آنذاك أكثر خطورة.

ثمة عوامل أخرى كان لها دور محوري في فوز ترامب. كما أثبتت دراسات مقارنة أنه كان لعقيدة التفوق العرقي للبيض وقع أعمق في الثقافة الأميركية من نظيراتها في جنوب أفريقيا. ولا يخفى على أحد أن عدد سكان أميركا من البيض في تضاؤل مستمر. وكما تشير إلى ذلك التوقعات بالنسبة إلى العقد أو العقدين القادمين، فمن المنتظر أن يصبح البيض أقلية بين الأوساط العاملة، كما سيمثلون في أمد غير بعيد أقلية من مجمل السكان. ويسود في هذه الأثناء اعتقاد أن الثقافة البيضاء المحافظة والتقليدية أضحت عرضة للهجوم المتمثل في النجاحات التي تحققها سياسات تحديد الهوية التي ترى أنها اختصاص النخب التي تحتقر "الأميركيين [البيض]، ممن هم متفانون في عملهم، مخلصون لوطنهم ومداومون على الكنائس والقداس، ومن هم متمسكون بالقيم العائلية الحقيقية"، ومن يرون وطنهم يتلاشى أمام أعينهم.

مما يعرقل جهود إقناع الرأي العام بمخاطر الاحتباس الحراري حقيقة أن ٤٠% من السكان في الولايات المتحدة الأميركية لا ترى في ذلك تهديداً ما دام يسوع المسيح في اعتقاد هؤلاء سيعود خلال العقود القليلة المقبلة. والنسبة نفسها تقريباً تعتقد أن العالم خلق منذ آلاف السنين فقط، وإذا ما حدث تعارض بين العلم والتفسير الإنجيلي للكون، يتحمل العلم أسوأ العواقب. من الصعب إيجاد حالة مماثلة في مجتمعات أخرى.

تخلى الحزب الديموقراطي بحلول السبعينيات عن أي اهتمام حقيقي بالعمال ليلتحق بركب أعداء هذه الطبقة ممن يتكلمون على الأقل اللغة نفسها. أتذكر هنا الأسلوب الشعبي لرونالد ريغان في المزاح وهو يتناول سكاكر الجيلي بينز. أذكر كذلك الصورة المنتقاة بعناية لجورج بوش كرجل يتردد على الحانة بانتظام ويقطع العشب في المزرعة تحت أشعة الشمس الحارقة، كما أذكر أساليبه المزيفة في ارتكاب الأخطاء اللفظية (أشك أنه كان يتحدث بالطريقة نفسها في جامعة

يايل). ها هو ترامب اليوم يقدم نفسه كمتحدث باسم ذوي القضايا والشكاوى المشروعة ممن لم يفقدوا العمل فقط وإنما فقدوا حتى معنى القيمة الذاتية ومن ثاروا ضد الحكومة التي يرون أنها أفسدت معيشتهم (في اعتقاد له ما يبرره).

من أهم إنجازات هذا النظام المذهبي توجيه غضب الناس بعيداً عن قطاع الشركات نحو الحكومة، التي تطبق البرامج التي يرسمها ويضعها هؤلاء، من قبيل الاتفاقات الخاصة بحقوق الشركات والمستثمرين، التي تصنف إلى حد كبير بأنها وقائية. كثيراً ما توصف مثل هذه الاتفاقات في وسائل الإعلام والتعليقات بتسميات غير صحيحة من قبيل "اتفاقات التجارة الحرة". لكن الحكومة، مع كل ما يعتريها من نقص وعيوب، تبقى إلى حد معين تحت السيطرة والتأثير الشعبيين على عكس القطاع الخاص. ومن المفيد للغاية بالنسبة إلى عالم الأعمال أن تشتد مشاعر الكره تجاه البيروقراطيين الحكوميين، وأن تمحى من أذهان الناس فكرة أن الحكومة يمكن أن تصبح أداةً تحركها الإرادة الشعبية، حكومة تكون من الشعب، وتعمل من أجله.

هل يمثل ترامب تياراً جديداً في المشهد السياسي الأميركي أم أن صعوده ناتج أساساً عن رفض هيلاري كلينتون من ناخبين يكنون البغض لعائلة كلينتون ويشعرون بالضيق من "السياسة المعتادة"؟

ذاك ليس جديداً على أي حال. لقد اتجه كل من الحزب الديموقراطي والجمهوري خلال الليبرالية الجديدة نحو اليمين، ومن يسمون اليوم "الديموقراطيون الجدد" يشبهون إلى حد كبير من كانوا يعرفون قبل بـ"الجمهوريين المعتدلين". إن الثورة السياسية كما أسماها ونادى بها ساندرز لم تكن إلى حد بعيد لتفاجئ دوايت أيزنهاور. لقد قطع الجمهوريون شوطاً كبيراً في التفاني في خدمة الأثرياء وقطاع الشركات إلى حد استعصى معه كسب الأصوات بالاعتماد على برامجهم الانتخابية. إذاً، كان البديل أن يتوجهوا إلى

تلك الفئات من السكان ممن لا ينتسبون إلى تكتلات وتنظيمات سياسية، وهي فئات كانت موجودة على الدوام من المدافعين عن فكرة الأرض الأصلية، والإنجيليين، والعنصريين، وضحايا أشكال العولمة المصممة لخلق المنافسة بين العمال حول العالم، ليحافظوا على مصالح ذوي الحظوة والامتياز، ويقوضوا الهياكل القانونية التي تضمن للعمال بعض الحماية والسبل للتأثير في صناعة القرار في المجالين الخاص والعام، ولاسيما النقابات القوية والاتحادات العمالية ذات التأثير الحقيقي.

كانت النتائج واضحة في الانتخابات التمهيدية للجمهوريين، إذ تبنى كل المرشحون الذين برزوا من القاعدة كميشيل باكمان وهيرمان كاين وريك سانتوم، أفكاراً متطرفة إلى حدٍّ دفع المؤسسة الحزبية الجمهورية إلى بذل كل الجهود وتسخير كل الموارد في سبيل إسقاطهم. لكن ما يميز الانتخابات الأخيرة عن سابقاتها أن المؤسسة الجمهورية أخفقت في ذلك كما يتضح أمام أنظارنا.

سواء أستحقت ذلك أم لا، مثلت كلينتون بالنسبة إلى الناخبين السياسات نفسها التي كانت تثير المخاوف والكره، فيما نُظر إلى ترامب على أنه رمز "للتغيير"، تغيير يستدعى النظر بإمعان إلى مقترحاته الفعلية، وهو ما لم يصل فعلاً إلى الناس. حملة ترامب الانتخابية بحد ذاتها مدعاة للاهتمام، ولاسيما في تجاهلها القضايا الأهم. وقد ساهم الإعلام في ذلك لأنه ظل متشبثاً بفكرة أن "الموضوعية" الحقيقية تتمثل في النقل الدقيق لما يحدث "داخل الحزام" دون الحاجة إلى الذهاب إلى أبعد من ذلك.

في تصريح له عقب الفوز، زعم ترامب أنه سيمثل "جميع الأميركيين"، كيف له ذلك والبلاد تعيش على وقع مجموعة من الانقسامات، إذ سبق للرجل أن أفصح عن كرهه العميق تجاه عدد من المجموعات في الولايات المتحدة بما فيها النساء والأقليات؟ هل ترى أي

تشابه بين "بريكست"[١] وصعود ترامب؟

ثمة أوجه تشابه واضحة، كما أن هناك تشابهاً مع صعود الأحزاب اليمينية القومية المتطرفة في أوروبا، التي بادر زعماؤها إلى تهنئة ترامب، وقد رأوا أنه واحد منهم. نذكر منهم نيجل فارج، ومارين لوبان، وفيكتور أوريان من بين آخرين، وهي تطورات مقلقة للغاية. إن مجرد نظرة بسيطة إلى الانتخابات الجارية في دول كالنمسا وألمانيا كفيلة باستحضار ذكريات غير سارة لمن عاشوا الثلاثينيات، خاصة من عاشوا تلك المرحلة عن كثب، كما الحال بالنسبة إلي. لا أزال أذكر خطابات هتلر التي سمعتها وأنا طفل دون أن أفهم معنى كلماته، لكن نبرته ورد فعل جماهيره كانا مرعبين. كانت المقال الأولى التي كتبتها آنذاك، في شباط/ فبراير ١٩٣٩ على ما أذكر، بعد سقوط برشلونة، وتناولت فيها ما بدا لي انتشارا حتمياً لطاعون الفاشية، وشاءت المصادفات أنني كنت في برشلونة برفقة زوجتي عندما كنت أتابع نتائج انتخابات الرئاسة الأميركية الأخيرة.

أما عن الكيفية التي سيتعامل بها ترامب مع من جلبه، أقصد من جلبه وليس من صنعه، فليس بمقدورنا الجزم. لعل السمة البارزة لهذا الرجل هي العجز عن التنبؤ به. أمور كثيرة ستتوقف على رد فعل من هم مستاؤون من أدائه والرؤى التي وضعها نصب عينيه كما هي واضحة أمامنا.

ليس لدى ترامب أي مرجعية أيديولوجية واضحة في ما يخص القضايا الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، لكن ثمة عدة ميول استبدادية تتضح من سلوكاته. هل تتفق مع الادعاءات التي تقول إن ترامب يمثل بروز "الفاشية المقنعة بالودّ" في الولايات المتحدة الأميركية؟

منذ سنوات عدة وأنا أكتب وأتحدث عن خطر صعود زعيم أيديولوجي صادق

---

١ بريكست: اختصار لمغادرة بريطانيا الاتحاد الأوروبي وهي دمج لكلمتي Britain (بريطانيا) وExit (خروج). (المترجم)

ومؤثر في الجماهير في الولايات المتحدة، شخص سيستغل غليان الجماهير الغاضبة والخائفة ليوجهه بعد ذلك بعيداً عن المسببين الحقيقيين للمحنة، نحو أهداف وفئات أكثر هشاشة وحساسية. من شأن ذلك أن يؤدي فعلاً إلى ما اصطلح عليه الباحث في علم الاجتماع بيرترام غروس في دراسة له قبل ٣٥ سنة بعنوان "الفاشية الودودة". لكن الأمر يتطلب أيديولوجياً صادقاً من طراز هتلر، وليس شخصاً تكون أيديولوجيته الوحيدة هي "أنا". المخاطر قائمة منذ زمن لكنها ربما اتضحت أكثر في ضوء القوى التي أطلق لها صعود ترامب العنان.

مع وجود الجمهوريين في البيت الأبيض وسيطرتهم على كلا المجلسين وتحديدهم الوجه المستقبلي للمحكمة العليا، كيف ستبدو الولايات المتحدة خلال السنوات الأربع المقبلة؟

يتوقف ذلك إلى حد كبير على التعيينات الحكومية ودائرة المستشارين. بعبارة ملطفة: المؤشرات الأولية ليست مبشرة.

ستخضع المحكمة العليا لسلطة الرجعيين لسنوات مقبلة مع نتائج يمكن التنبؤ بها. وإذا ما استمر ترامب في النهج المالي الذي أسسه بول رايان، فسيحصل الأثرياء على فوائد كثيرة ستشمل حسب تقديرات "مركز السياسات الضريبية" خفضاً ضريبياً بنسبة ١٤% لمصلحة النخبة التي تمثل ٠,١% فقط. أضف إلى ذلك خفضاً عاماً مهماً لمصلحة من يتقاضون الحد الأعلى في سلم الأجور دون أن يكون هناك فعلياً تخفيضات ضريبية لباقي الفئات الاجتماعية التي ستواجه إضافة إلى ذلك أعباء جديدة جمة. وكما عبر عن ذلك مارتن وولف، المراسل الاقتصادي المحترم لـ *Financial Times*: "من شأن هذه التخفيضات الضريبية أن تمطر الأثرياء بوابل من الفوائد الكبيرة"، فيما ستضع غيرهم في وضع حرج بما في ذلك بالطبع القاعدة الانتخابية لترامب. وكما توضح ردود الفعل الآنية للسوق، فإن هناك مستقبلاً مشرقاً في انتظار شركات من قبيل: بيغ فارما، وول

ستريت، والصناعات الحربية والطاقة وغيرها من المؤسسات العملاقة.

لعل إحدى التطورات الإيجابية لهذا كله ستكون في برامج البنية التحتية التي وعد بها ترامب، والتي حازت قدراً مهماً من التغطية الإعلامية والتعليقات، وقد أخفقت هذه في إظهار حقيقة أن البرنامج التحفيزي لأوباما كان سيعود جوهرياً بفائدة أعظم على الاقتصاد والمجتمع ككل، لكن سرعان ما أبطله الكونغرس الجمهوري بحجة أنه سيفجر العجز. رغم أن تلك الحجة كانت واهية آنذاك، نظراً إلى سعر الفائدة المنخفض، فإنها ستدر الكثير من النفع على برامج ترامب التي تحمل في طياتها تخفيضات ضريبية هائلة لمصلحة الأثرياء والشركات أضف إلى ذلك الزيادة في الميزانيات التي تنفق على البنتاغون.

رغم ذلك كله، يبقى هناك منفذ للهرب هو الاقتراح الذي قدمه ديك تشيني في عهد بوش إلى وزير الخزينة آنذاك بول أونيل، بقوله: "لقد أثبتت إدارة رونالد ريغان أن العجز لا يهم"؛ وهو يعني بذلك العجز الذي تسببنا فيه، نحن الجمهوريين، من أجل كسب التأييد الشعبي، لنتركه لشخص آخر يفضل أن يكون من الديموقراطيين، فيتولى تبعاته وما يترتب عنه من فوضى. قد تعمل تلك التقنية لبعض الوقت على الأقل.

ثمة أسئلة أخرى حول تداعيات صعود ترامب بالنسبة إلى السياسات الخارجية معظمها لا تزال تنتظر الإجابة.

هنالك إعجاب متبادل بين ترامب وبوتين، ما إمكانية أن نعيش مرحلة جديدة في العلاقات الروسية-الأميركية نتيجة لذلك؟

ثمة احتمال يبعث على الأمل يتمثل في أن يكون هناك خفض للتوتر المتصاعد على الحدود الروسية، وأقصد الحدود الروسية، وليس المكسيكية، حيث هناك حكاية حول هذا الشأن لا يسعنا أن نتطرق إليها هنا. من المحتمل أيضاً أن تنأى أوروبا بنفسها عن أميركا بقيادة ترامب كما سبق أن صرحت بذلك المستشارة

الألمانية وزعماء أوروبيون آخرون، كما ستنأى عن بريطانيا التي أصبحت في نظر الدول التي يتزعمها هؤلاء صدى للقوة الأميركية في المنطقة في مرحلة ما بعد "بريكست". قد يترتب على ذلك جهود أوروبية لخفض التوترات، وربما للتحرك نحو مسار مماثل لرؤية ميخائيل غورباتشوف الخاصة بإنشاء منظومة دفاعية أوروآسيوية متكاملة دون تحالفات عسكرية، التي قوبلت بالرفض من واشنطن التي تفضل توسيع نفوذ حلف "الناتو". تولى الرئيس الروسي بوتين أخيراً إحياء تلك الرؤية، لكننا لا نستطيع أن نجزم هل كان جاداً أم لا، ما دام ذلك المقترح قد رفض.

هل ستكون السياسة الخارجية في عهد ترامب معتمدة على الخيار العسكري على نحو أقل أو أكثر مما كانت عليه في ظل إدارة أوباما وجورج دبليو بوش؟

في اعتقادي ليس بوسع أحد أن يجيب بثقة عن هذا السؤال؛ من الصعب التكهن مع ترامب، كما أن ثمة أسئلة كثيرة مفتوحة، لكن ما يسعنا قوله إنه بإمكان التعبئة والحراك الاجتماعيين أن يحدثا فرقاً كبيراً إذا ما تم توظيفهما على نحو سليم. كما ينبغي أن نبقي في أذهاننا أن الرهانات كبيرة جداً.

الاحتباس الحراري ومستقبل الإنسانية[1]

سي جي بوليكرونيو: يبدو أن هناك إجماعاً بين العلماء وحتى المحللين السياسيين والاجتماعيين على أن الاحتباس الحراري والتغير المناخي يمثلان التهديد الأكبر لكوكب الأرض. هل تتفق مع هذا الرأي، ولماذا؟

نعوم تشومسكي: أتفق مع النتيجة التي وصل إليها الخبراء في تحديد ساعة نهاية العالم في **نشرة العلماء الذريين**. لقد حركوا الساعة دقيقتين أقرب إلى منتصف الليل – ثلاث دقائق أقرب إلى منتصف الليل – بسبب التهديدات المتزايدة للحرب النووية والاحتباس الحراري. ويبدو ذلك لي حكماً موثوقاً. تظهر مراجعة الأحداث بوضوح أن هناك معجزة وراء استمرار بقائنا في العصر النووي. هناك حالات متكررة كانت فيها الحرب النووية على وشك الوقوع نتيجة تعطيل أنظمة الإنذار المبكر والحوادث الأخرى غالباً، وأحياناً نتيجة أفعال مغامرة متهورة للقادة السياسيين. بات من المعروف أن الحرب النووية الكبرى ستقود إلى شتاء نووي يدمر المهاجمين إضافة إلى تدميره الهدف. والتهديدات الآن تتصاعد، خاصة على الحدود الروسية، ما يؤكد نبوءة جورج كينان والشخصيات البارزة الأخرى في أن توسع "الناتو" خاصة بالطريقة التي تم بها الأمر كان "خطأ مأساوياً"، "خطأ سياسياً ذا أبعاد تاريخية".

---

١ نشر لأول مرة في Truthout، في ١٧ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٦.

بالنسبة إلى التغير المناخي من المقبول على نحو واسع حتى الآن لدى مجتمع العلماء أننا دخلنا حقبة جيولوجية جديدة، الأنثروبوسين، التي يبدأ فيها مناخ الأرض بالتغير جذرياً نتيجة أفعال الإنسان، ما يخلق كوكباً مختلفاً جداً، كوكباً لن يكون قادراً على تحمل الحياة الإنسانية المنظمة بأي وضع مما نريده. هناك سبب قوي للاعتقاد أننا دخلنا سلفاً فترة الانقراض السادس، فترة إبادة النوع بمقياس كبير، مقارنة مع الانقراض الخامس قبل ٦٥ مليون عام، عندما أبيدت ثلاثة أرباع الأنواع التي كانت موجودة على الأرض بكويكب ضخم على ما يبدو. ثاني أكسيد الكربون الجوي يرتفع بمعدل غير مسبوق في التاريخ الجيولوجي منذ ٥٥ مليون سنة ماضية. هناك قلق – لنقتبس عبارة ١٥٠ عالماً بارزاً – من أن "الاحتباس الحراري الذي تزداد خطورته بالرد الجاري في ذوبان الجليد القطبي، والميثان المتحرر من الأرض الدائمة التجدد، والحرائق الهائلة، قد يصبح غير قابلاً للعكس"، ويكون له نتائج مأساوية للحياة على سطح الأرض بما فيها البشر، ولن يكون هذا في المستقبل البعيد. ارتفاع مستوى سطح البحر، وتدمير الموارد المائية، كذوبان الجليد، قادران وحدهما على التسبب في نتائج مروعة على المستوى الإنساني.

عملياً تشير كل الدراسات العلمية إلى أن درجات الحرارة تزداد منذ عام ١٩٧٥، والرواية الأخيرة في The New York Times تؤكد أن تحذيرات العلماء على مدى العقود الماضية من الاحتباس الحراري لم تعد نظرية مع ذوبان الجليد الأرضي وارتفاع مستويات سطح البحر.[1] رغم ذلك لا يزال هناك الكثير من الناس الذين لا يجادلون في الرأي العلمي المقبول على نحو واسع بأن التغير المناخي الحالي ناتج في معظمه عن النشاطات البشرية

1 Justin Gillis, "Flooding of Coast, Caused by Global Warming, Has Already Begun", *New York Times*, September 3, 2016, www.nytimes,com/201604/09//science/flooding-of-coast-caused-by-global-warming-has-already-begun.htmal.

فقط، وإنما يشككون أيضاً في مصداقية درجات حرارة الأرض. هل تعتقد أن هذا كله يُوجّه سياسياً، أو ناتج عن الجهل وربما حتى الخوف من التغيير؟

من الحقائق المذهلة حول الحقبة الحالية في البلد الأكثر قوة في تاريخ العالم، الذي فيه مستوى عالٍ من التعليم والامتيازات، أن أحد الحزبين السياسيين ينكر فعلياً الحقائق المثبتة جيداً حول التغير المناخي الأنثروبوسيني. في الانتخابات التمهيدية للانتخابات الرئاسية لعام ٢٠١٦، أنكر كل المرشحين الجمهوريين التغير المناخي باستثناء جون كاسيش – "المعتدل المنطقي" – الذي قال إنه ربما يحدث لكن ليس علينا أن نفعل شيئاً حياله. وقد قللت وسائل الإعلام أهمية هذه القضية لوقت طويل منشغلين بالتقارير المبهجة عن إنتاج الوقود الأحفوري في الولايات المتحدة، واستقلال الطاقة، وغيرها، حتى أنه نادراً ما أشير إلى أن هذه النجاحات تسرع السباق نحو الكارثة. هناك عوامل أخرى أيضاً، لكن في ظل هذه الظروف، يكاد لا يبدو مفاجئاً أن جزءاً مهماً من الشعب إما انضم إلى المنكرين وإما إلى من يرون أن المشكلة غير فائقة الأهمية.

في التقييمات العالمية، الأميركيون هم الأكثر تشكيكاً بين الشعوب الأخرى في قضية التغير المناخي حول العالم.[1] لماذا الأمر كذلك؟ وما الذي يكشفه لنا عن الثقافة السياسية الأميركية؟

الولايات المتحدة هي مجتمع يديره رجال الأعمال إلى مدى غير عادي، حيث تحل المخاوف القصيرة الأمد المتعلقة بالأرباح وبسوق الأسهم محل

1 Joby Warrick, "Why Are So Many Americans Skeptical About Climate Change? A Study Offers a Surprising Answer," *Washington Post*, November 23, 2015, www.washingtonpost.com/news/energy-environment/wp/2015/111/23/why-are-so-many-americans-skeptical-about-climate-change-a-study-offers-a-surprising-answer/?utm_term=b9bd6860dfe2;|Maechel Roppolo, "Americans More Skeptical of Climate Change Than Others in Global Survery," CBS News, July 23, 2014, www.cbsnews.com/news/americans-more-spectical-of-climate-change-than-others-in-global-survey.

التخطيط العقلاني. كما أن حجم الأصولية الدينية في الولايات المتحدة أيضاً غير عادي، وأثر ذلك في فهم العالم استثنائي. نجد في استطلاعات الرأي الوطنية أن نصف هؤلاء الذين شملهم المسح تقريباً ذكروا أنهم يعتقدون أن الله خلق الإنسان في صورته الحالية قبل عشرة آلاف عام (أو أقل) وأن الإنسان لا يشترك مع سلفه القرد في شيء. هناك معتقدات مشابهة حول الظهور الثاني. يتحدث السيناتور جيمس إينهوف، الذي ترأس لجنة مجلس الشيوخ حول البيئة، باسم كثيرين عندما يطمئننا أن "الله لا يزال هناك، وأن هناك سبباً ليحدث هذا". لذا، إنه من الكفر للبشر المجردين من القدرة أن يتدخلوا.

تفترض المعلومات الأخيرة المتعلقة بالانبعاث الكوني للغازات الناتجة عن عمليات المعالجة الحرارية أننا قد تركنا خلفنا فترة الانبعاثات المتزايدة بصورة ثابتة.[1] هل يمكن بذلك التفاؤل حول مستقبل البيئة؟

هناك دوماً مجال لـ"تفاؤل الإرادة" الخاص بغرامشي. لا يزال هناك خيارات عدة رغم أنها تتقلص. تتراوح الخيارات من المبادرات البسيطة التي يمكن اتباعها بسهولة مثل البيوت المقاومة للماء (التي قد تخلق أيضاً العديد من فرص العمل) إلى الأشكال الجديدة كلياً من الطاقة، ربما الانشطارية، وربما وسائل جديدة من استثمار الطاقة الشمسية خارج جو الأرض (الأمر الذي اقترح جدياً)، وصولاً إلى طرائق تقليل التفحم، الأمر الذي من المعقول أن يعكس حتى بعض الضرر الهائل الذي أصاب الكوكب، وغيرها كثير.

بفرض أن التغير في السلوك البشري يحدث ببطء وأنه سيأخذ عدة عقود قبل أن ينتقل الاقتصاد العالمي نحو الأنواع الجديدة النظيفة من الطاقة، هل علينا أن نترقب

1 Justin Gillis and Chris Buckley, "Period of Soaring Emissions May Be Ending, New Data Suggest," *New York Times*, December 7, 2015, https/mobile.nytimes.com/2015/12/08/science/carbom-emission-decline-peak-climate-change.html.

حلاً تقنياً للتغير المناخي؟

يجب البحث عن أي شيء عملي وفعال فعلاً. هناك القليل من الشك في أن جزءاً مهماً من أي حل جدي سيتطلب تطورات تقنية، لكن يمكن أن يكون ذلك جزءاً من الحل فقط. التغيرات الكبرى الأخرى ضرورية. يساهم الإنتاج الصناعي للحم كثيراً في الاحتباس الحراري. النظام الاقتصادي الاجتماعي بالكامل معتمد على تحقيق الربح وأولويات النمو التي لا يمكن أن تستمر طويلاً.

هناك أيضاً قضايا أساسية ذات أهمية: ما هي الحياة الكريمة؟ هل يجب تحمل علاقة السيد-الخادم؟ هل يجب أن يهدف الفرد فعلاً إلى تحقيق الحد الأقصى من "الاستهلاك المظهري" الذي تحدث عنه عالم الاقتصاد فبلن؟ بالتأكيد هناك تطلعات أرقى وأكثر تلبية للغرض.

هناك العديد من الأشخاص في المجتمعات الأصولية والمتقدمة بما فيها "اتحاد العلماء المهتمين" (UCS) مشككون تماماً وحتى معارضون لما يعرف بالحلول الجيوهندسية. هل هذا هو الوجه الثاني لعملة المنكرين للتغير المناخي؟

لا يبدو ذلك لي تقييماً عادلاً. UCS وآخرون مثلهم قد يكونون محقين أو على خطأ لكنهم يقدمون أسباباً جدية. ذلك ينطبق أيضاً على المجموعة الصغيرة جداً من العلماء الجديين الذين يشككون في الإجماع الساحق، لكن الحركات الجماعية المنكرة للتغير المناخي، مثل قادة الحزب الجمهوري وهؤلاء الذين يمثلونهم، هم ظاهرة مختلفة كلياً. بالنسبة إلى الجيوهندسة، كانت هناك نقاشات عامة جدية أعتقد أنه لا يمكن تجاهلها، مثل نقاش كليف هاميلتون، مع عدد من التقييمات الإيجابية. إنها ليست مسألة حكم شخصي تعتمد على التخمين والحدس، إنما هذه قضايا يجب أخذها بجدية اعتماداً على أفضل فهم علمي متوفر دون إهمال المبادئ الوقائية المنطقية.

ما هي الخطوات الواقعية والإلزامية الفورية التي يجب فعلها لمعالجة تهديد التغير المناخي؟

الإنهاء السريع لاستخدام الوقود الأحفوري، الزيادة الكبيرة في الطاقة القابلة للتجدد، البحث عن خيارات جديدة للطاقة المستدامة، فعل خطوات مهمة نحو الحماية الرسمية للبيئة، ناهيك عن النقد الواسع للنموذج الرأسمالي لاستغلال الإنسان والموارد بغض النظر عن إهماله مظاهره الخارجية التي هي نعي للنوع.

هل هناك طريقة للتنبؤ كيف سيكون حال العالم بعد خمسين عاماً من الآن إذا أخفق الإنسان في معالجة وعكس الاحتباس الحراري والتغير المناخي؟

إذا استمرت الميول الحالية، فستكون النتيجة كارثية قبل وقت طويل جداً مما ذكرت. أجزاء كبيرة من العالم لا تكاد تكون مأهولة، ما سيؤثر في مئات الملايين من البشر مع الكوارث الأخرى التي لا نكاد نستطيع توقعها.

التاريخ الطويل من التدخل الأميركي في انتخابات الدول الأخرى[1]

سي جي بوليكرونيو: نعوم، اتهمت "وكالة الاستخبارات الأميركية" روسيا بالتدخل في الانتخابات الرئاسية الأميركية لدعم فرص ترامب في الفوز، وقد استمر بعض الديموقراطيين البارزين فعلياً بالقول إنّ شرطة الكرملين السرية غيرت نتيجة الانتخابات. ما رأيك في ما يقال في واشنطن وبين الناقدين الإعلاميين حول هجمات قراصنة روس على شبكة الإنترنت وأثرها في نتيجة الانتخابات الرئاسية لمصلحة دونالد ترامب؟

نعوم تشومسكي: لا بد أن معظم الناس في العالم دهشوا، إن لم يغرقوا في الضحك، وهم يشاهدون المسرحيات التي أداها المسؤولون الكبار ووسائل الإعلام، والتي تحدثت عن الجهود الروسية للتأثير في الانتخابات الأميركية، فالتدخل صفة مميزة ومعروفة للحكومة الأميركية مارسته منذ زمن بعيد. ما يميز الادعاء في هذه القضية أن الجهود الروسية ضئيلة جداً إذا ما قيست بالمعايير الأميركية، ولا تكاد تمكن ملاحظتها.

لنتحدث عن التاريخ الطويل للتدخل الأميركي في الشؤون السياسية الأجنبية، الذي

---

١ نشر لأول مرة في ١٩ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٧. تبنّى بعض المواد من هذا الحوار خبراء في Deterring Democracy (verso Books, 1991).

كان يبرر على الدوام أخلاقياً وسياسياً على أنه نشر لنموذج الديموقراطية الأميركية في أنحاء العالم.

السياسة الأميركية الخارجية، خاصة في المرحلة التي تلت الحرب العالمية الثانية، معروفة بالتآمر وإسقاط الأنظمة الأجنبية بما فيها الأنظمة البرلمانية، واللجوء إلى العنف لتدمير المنظمات الشعبية التي قد تؤمن لغالبية الشعب فرصة الدخول إلى الميدان السياسي.

كانت الولايات المتحدة مجبرة على العودة إلى النظام المحافظ التقليدي بعد الحرب العالمية الثانية، ولتحقيق هذه الغاية، كان من الضروري تدمير المقاومة المعادية للفاشية لمصلحة الفاشيين والنازيين المتعاونين معها غالباً، وكذلك إضعاف الاتحادات وغيرها من المنظمات الشعبية الأخرى، ومنع تهديد الديموقراطية الحقيقية والإصلاح الاجتماعي، التي كانت خيارات حية في ظل الظروف التي سادت في تلك المرحلة. اتبعت أميركا هذه السياسات في مختلف أنحاء العالم: آسيا، بما فيها كوريا الجنوبية، والفيليبين، وتايلاند، والهند الصينية، وبالتأكيد في اليابان، وأوروبا بما فيها اليونان، وإيطاليا، وفرنسا، وبالتأكيد ألمانيا، وكذلك في أميركا اللاتينية تجاه ما رأته "وكالة الاستخبارات الأميركية" التهديد الأكثر خطورة: "القومية الأصولية" في غواتيمالا وبوليفيا.

وقد تطلبت المهمة في بعض الأحيان وحشية شديدة، ففي كوريا الجنوبية قتل نحو مئة ألف شخص في أواخر الأربعينيات على يد القوى الأمنية التي عينتها وأدارتها الولايات المتحدة. كان هذا قبل الحرب الكورية، المرحلة التي اتصفت بالتدخل الخارجي الكبير، والتي يصفها جون هوليدي وبروس كومينغز بأنها كانت "في جوهرها حرباً أهلية وقعت بين قوتين محليتين: حركة قومية ثورية لها جذورها في النضال ضد الاستعمار القاسي، وحركة محافظة مقيدة بالوضع الراهن خاصة النظام غير العادل في البلاد"، وقد لجأت إلى القوة

في ظل الاحتلال الأميركي. وفي الأعوام نفسها، في اليونان، تعرض مئات الآلاف للقتل، والتعذيب، والاعتقال، أو طردوا أثناء عملية التمرد المضادة التي نظمتها وأدارتها الولايات المتحدة، والتي أعادت النخب التقليدية إلى السلطة بمن فيهم المتعاونون مع النازية، وقمعت القوى التي يقودها الشيوعيون والتي أساسها العمال والفلاحين، وهي التي حاربت النازية. أما في المجتمعات الصناعية، فوضعت الأهداف الأساسية نفسها لكن بوسائل أقل عنفاً.

هل من الصحيح أن الولايات المتحدة تورطت مباشرة في تنظيم انقلابات عسكرية في الدول التي فيها ديموقراطيات صناعية متقدمة كما في أستراليا وإيطاليا في أواسط السبعينيات؟

نعم، هناك دليل على تورط CIA في الانقلاب العسكري الفعلي الذي أطاح بحكومة العمل/ وايتلام في أستراليا في ١٩٧٥، عندما خافت أن تتدخل حكومة وايتلام في القواعد الأميركية العسكرية والاستخباراتية الموجودة في أستراليا. بات تدخل CIA الكبير في السياسات الإيطالية معروفاً للعموم منذ تسريب تقرير بايك للكونغرس عام ١٩٧٦، الذي ذكر أنه احتاج إلى أكثر من ٦٥ مليون دولار لتصادق عليه الأحزاب السياسية والمؤسسات التابعة لها منذ عام ١٩٤٨ حتى بداية السبعينيات. في ١٩٧٦، سقطت حكومة ألدو مورو في إيطاليا بعد الإعلان المفاجئ أن CIA أنفقت ٦ ملايين دولار لدعم المرشحين المناهضين للشيوعية. في ذلك الوقت، كانت الأحزاب الشيوعية الأوروبية تتحرك باتجاه استقلال العمل مع ميول نحو الديموقراطية والتعددية (الشيوعية الأوروبية)، وهو تطور لم يسعد لا واشنطن ولا موسكو في الحقيقة، فعارضت كلتا القوتين تشريع الحزب الشيوعي في إسبانيا والتأثير المتصاعد للحزب الشيوعي في إيطاليا، وفضلت الاثنتان حكومات اليمين المركزية في فرنسا. وقد قال وزير الخارجية هنري كيسنجر في الحديث عن التحالف الغربي إن "المشكلة الكبرى هي في

التطور المحلي الدائر في عدد من الدول الأوروبية"، الذي ربما يجعل الأحزاب الشيوعية الغربية أكثر جاذبية للشعب، ويعزز الحركات التي تدعو إلى الاستقلال وتشكل تهديداً لحلف "الناتو".

تُبرّر على الدوام التدخلات الأميركية في الشؤون السياسية للدول الأخرى أخلاقياً وسياسياً بأنها جزء من الإيمان بعقيدة نشر ديموقراطية الطراز الأميركي، لكن السبب الحقيقي هو بالطبع نشر الرأسمالية وسيطرة رجال الأعمال. هل من الممكن الدفاع عن عقيدة نشر الديموقراطية؟

ليس هناك في ما يتعلق بالسياسة الخارجية الأميركية ما هو أكثر رسوخاً من الاعتقاد بفكرة نشر الديموقراطية من الطراز الأميركي. ومع أنه لم يتم التعبير عن هذه النظرية بالعموم، فإنها فرضت كأساس منطقي للحديث عن الدور الأميركي في العالم.

ربما يبدو الإيمان بهذا المبدأ مفاجئاً. رغم هذا، فهناك إحساس أنه من الممكن الاحتفاظ بهذا المبدأ التقليدي. إذا كنا نعني بـ"ديموقراطية الطراز الأميركي" نظاماً سياسياً مع انتخابات نظامية لا تشكل تحدياً خطيراً لسيطرة رجال الأعمال، فإن صانعي السياسة الأميركية يتوقون لرؤية الديموقراطية منتشرة عبر العالم. وبهذا، إن المبدأ لا يضعف نتيجة الانتهاكات المستمرة الناتجة عن التفسيرات المختلفة لمفهوم الديموقراطية على أنها نظام يكون فيه للمواطنين دور مهم في إدارة الشؤون العامة.

إذاً، ما هي الدروس التي يمكن أن نستخلصها عن مفهوم الديموقراطية كما يفهمها مخططو السياسة الأميركية في جهودهم لخلق نظام عالمي جديد؟

إحدى المشكلات التي ظهرت في المناطق التي تحررت من الفاشية بعد الحرب العالمية الثانية كانت تكذيب النخب التقليدية، بينما حصلت الحركات

المقاومة على الاحترام، وهذه كانت تعتمد كثيراً على المجموعات التي تستجيب للطبقة العاملة والفقراء، والملتزمة غالباً نسخةً ما من الديموقراطية الراديكالية. والمستشار الأمين لتشرشل، رئيس الوزراء الجنوب أفريقي جان كريستيان سموتس، أوجد المأزق الكبير عام ١٩٤٣، عندما تحدث عن أوروبا الجنوبية قائلاً: "مع تحرير السياسات بين أولئك الناس، ربما يكون لدينا موجة من الشغب والشيوعية بالجملة". يفهم تعبير "شغب" هنا كتهديد لمصالح أصحاب الامتيازات، وتشير "الشيوعية"، بالتوافق مع معناها الاصطلاحي المعروف، إلى فشل تفسير "الديموقراطية" كسيطرة النخبة، أياً كانت الالتزامات الأخرى "للشيوعية". مع ترك السياسات طليقة، نواجه "أزمة ديموقراطية" كما يفهم قطاع أصحاب الامتيازات دوماً.

باختصار: واجهت الولايات المتحدة في تلك اللحظة المعضلة الكلاسيكية وهي وصول بلدان من العالم الثالث إلى العالم الصناعي. وقد كان موقع الولايات المتحدة "ضعيفاً سياسياً" رغم قوتها الاقتصادية والعسكرية، ولما تم تحديد الخيارات التكتيكية عبر تقييم القوة والضعف، كان من الطبيعي أن تكون الأفضلية لميدان القوة ولمعايير الحرب والخنق الاقتصادي، فأصبحت الولايات المتحدة المسيطرة.

ألم يكن مشروع مارشال[1] وسيلة لدعم الرأسمالية ونشر حكم رجال الأعمال عبر أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية؟

بالتأكيد، كان كذلك" لقد كان توسيع مشروع مارشال للمساعدة في دول مثل فرنسا وإيطاليا يتوقف بحزم على استبعاد الشيوعيين عن الحكومة بمن

١ مشروع مارشال: المشروع الاقتصادي لإعادة إعمار أوروبا بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، وضعه الجنرال جورج مارشال الذي كان رئيس هيئة أركان الجيش الأميركي أثناء الحرب ووزير خارجيتها بعد ذلك. (المترجم)

فيهم العناصر الأساسية من القوة العاملة والمقاومة المناهضة للفاشية، وهذه هي "الديموقراطية" بمفهومها العادي. وبما أن مساعدة الولايات المتحدة كانت مهمة جداً في السنوات الأولى بالنسبة إلى الأوروبيين الذين يعيشون المعاناة، فقد حققت مستوى قوياً من السيطرة، الأمر الذي كان ذا أهمية كبرى بالنسبة إلى مصالح رجال الأعمال والمشاريع الطويلة المدى. وساد الخوف في واشنطن من ظهور اليسار الشيوعي منتصراً في كل من إيطاليا وفرنسا دون دعم مالي ضخم.

عشية إعلان مشروع مارشال، حذر السفير الأميركي في فرنسا جيفرسون كافيري وزير الخارجية جورج مارشال من النتائج المرعبة في حال فاز الشيوعيون في الانتخابات في فرنسا: "سيكون الاختراق السوفياتي لأوروبا الغربية وأفريقيا وحوض المتوسط والشرق الأوسط أسهل بكثير" (١٢ أيار/ مايو ١٩٤٧)، وأحجار الدومينو كانت مستعدة للسقوط. ضغطت الولايات المتحدة في أيار/ مايو على القادة السياسيين في فرنسا وإيطاليا لتشكيل حكومات تحالف تستثني الشيوعيين، وكان من الواضح تماماً أن تلك المساعدة تتوقف على منع المنافسة السياسية المفتوحة التي قد تنتهي بسيطرة اليسار والعمل. خلال ١٩٤٨، أكد وزير الخارجية مارشال وآخرون علناً أن مساعدة الولايات المتحدة ستنتهي في حال انتخب الشيوعيين للحكم ولم يكن هذا تهديداً صغيراً في ظل حالة أوروبا في ذلك الوقت.

استغلت الفاقة التي انتشرت في فرنسا بعد الحرب لإضعاف الحركة العمالية الفرنسية، إلى جانب العنف المباشر، إذ منعت الموارد الغذائية التي كانوا في أمس الحاجة إليها كي يجبروا على الخضوع، ونظّم أفراد العصابات لتأمين مجموعات ترويع وكاسري إضراب، الأمر الذي وصف بنوع من الفخر في تواريخ العمل الأميركية شبه الرسمية، التي تمتدح AFL (الاتحاد الأميركي للعمل) لإنجازاته في المساعدة لإنقاذ أوروبا بتقسيم وإضعاف الحركة العمالية (مفشلاً

بذلك النمط السوفياتي المزعوم) وحماية تدفق الأسلحة إلى الهند الصينية من أجل الحرب الفرنسية لإعادة الاحتلال، وهي الهدف الرئيسي الثاني لبيروقراطية العمل الأميركية. أعادت CIA تكوين المافيا من أجل هذه الأهداف في إحدى أقدم عملياتها. وكشيء مقابل شيء، أعيد إحياء تجارة الهيروين، وقد استمر ارتباط الحكومة الأميركية بازدهار تجارة المخدرات عدة عقود.

زاد اهتمام السياسات الأميركية بإيطاليا بعد أن كانت العلاقات قد قطعت بسبب الحرب العالمية الثانية. فالولايات المتحدة كانت قد دعمت فاشية موسوليني منذ سيطرتها على الحكم عام ١٩٢٢ حتى الثلاثينيات. وقد أنهى تحالف موسوليني مع هتلر في زمن الحرب هذه العلاقات الودية، لكنها عادت للتحسن عندما حررت القوات الأميركية إيطاليا الجنوبية عام ١٩٤٣، وأسس الأميركيون قاعدة للمارشال بيترو بادوليو والعائلة المالكة التي تعاونت مع الحكومة الفاشية. وبينما توجهت قوات التحالف إلى الشمال، فرقت المقاومة المناهضة للفاشية مع الهيئات الحاكمة المحلية التي تشكلت في محاولة لتأسيس دولة ديموقراطية جديدة في المناطق التي حررتها من ألمانيا. وتم أخيراً تأسيس حكومة يمين الوسط مع مشاركة الفاشية الجديدة واستثني منها اليسار.

هنا أيضاً، كان المخطط يقول إن على الطبقات العاملة والفقراء أن يتحملوا عبء إعادة الإعمار إضافة إلى تخفيض الأجور والطرد الكامل من العمل. توقفت المساعدة على استبعاد الشيوعيين والاشتراكيين اليساريين من الحكومة لأنهم كانوا يدافعون عن مصالح العمال وشكلوا بهذا عائقاً أمام صورة التحسن المقصودة من وجهة نظر وزارة الخارجية. كان الحزب الشيوعي متعاوناً مع العدو، موقعه "عنى أساساً إخضاع كل الإصلاحات لتحرر إيطاليا وإعاقة أي محاولة في المناطق الشمالية لإنتاج تغيرات سياسية غير قابلة للنقض إضافة إلى التغيرات في ملكية الشركات الصناعية... منكرين ومثبطين عزيمة المجموعات

العمالية التي أرادت مصادرة بعض المصانع"، كما حددها جيانفرانكو باسكينو. لكن الحزب حاول الدفاع عن الأعمال والأجور ومستويات معيشة الفقراء وغيرها "مشكلاً عائقاً نفسياً وسياسياً لبرنامج التحسن الأوروبي الممكن"، كما علق المؤرخ جون هاربر، في مراجعته إصرارَ كينان وغيره على استبعاد الشيوعيين من الحكومة رغم الموافقة على أنه سيكون "مرغوباً" تضمين ممثلين عما يدعوه هاربر "الطبقة العاملة الديموقراطية". كان مفهوماً أن التحسن يجب أن يكون على حساب الطبقة العاملة والفقراء.

بسبب استجابة الحزب الشيوعي لمطالب هذه الفئات الاجتماعية، وصفه الإعلام الأميركي الذي تعامل بمهارة مع التهديد السوفياتي المزعوم بـ"المتطرف" و"غير الديموقراطي". تخلى الديموقراطيون المسيحيون تحت الضغط الأميركي عن وعود زمن الحرب بديموقراطية موقع العمل، وكانت تشجع الشرطة التي عملت أحياناً تحت سيطرة الفاشيين السابقين على قمع النشاطات العمالية. أعلن الفاتيكان أن أي شخص صوت للشيوعيين في انتخابات ١٩٤٨ سيحرم القربان المقدس، كما سيدعم الديموقراطيين المسيحيين المحافظين تحت شعار *"O con Cristo o contro Cristo"* (سواء مع السيد المسيح أو ضده). وبعد سنة، طرد البابا بيوس كل الشيوعيين الإيطاليين.

كان جمع العنف مع التلاعب بالمساعدة والتهديدات الأخرى وحملات الدعاية الضخمة كافياً لتحديد نتيجة انتخابات ١٩٤٨ الحاسمة التي شريت بالتدخل وبالضغط الأميركيين.

كانت عمليات CIA للسيطرة على الانتخابات الإيطالية، بتفويض من مجلس الأمن الدولي في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٤٧، أول مهمة سرية كبيرة للوكالة المنشأة حديثاً، واستمرت عمليات تخريب الديموقراطية الإيطالية في السبعينيات بحجم كبير.

لعب قادة العمل الأميركيين، بصورة أساسية من AFL، في إيطاليا، كما في غيرها، دوراً ناشطاً في تقسيم وإضعاف حركات العمل وتحفيز العمال على قبول معايير التقشف بينما حصد أرباب العمل الأرباح الباهظة. في فرنسا، كسر AFL إضراب عمال الميناء باستقدام عمال إيطاليين دفع أجورهم رجال الأعمال الأميركيون. ودعت وزارة الخارجية قادة الاتحاد لممارسة مواهبهم في كسر الاتحاد في إيطاليا أيضاً، وكانوا سعداء بالإذعان. تعهد قطاع الأعمال، الذي لم يكن موثوقاً قبل بسبب اتحاده مع الفاشية الإيطالية، بتنشيط الحرب الطبقية مع تجديد الثقة به. النتيجة النهائية كانت خضوع الطبقة العاملة والفقراء للحكام التقليديين.

يميل المعلقون اللاحقون إلى رؤية التدمير الأميركي للديموقراطية في فرنسا وإيطاليا كدفاع عن الديموقراطية. في دراسة مهتمة بصورة كبيرة بـ CIA والديموقراطية الأميركية، يصف رودري جيفريس-جونز "مغامرة CIA في إيطاليا" مع جهودها المشابهة في فرنسا، كـ"عملية داعمة للديموقراطية"، مع أنه يعترف بأن "اختيار إيطاليا لإيلائها اهتماماً خاصاً.. لم يكن قضية مبدأ ديموقراطي فقط"؛ شغفنا بالديموقراطية كان مدعوماً بالأهمية الإستراتيجية للبلد. لكنه كان التزاماً بـ"المبدأ الديموقراطي" الذي أوحى لحكومة الولايات المتحدة أن تفرض أنظمة سياسية واجتماعية من اختيارها باستخدام القوة الهائلة لسلطتها مستغلة فقر وعوز ضحايا الحرب الذين يجب أن يتعلموا ألا يرفعوا رؤوسهم إذا كنا من يملك الديموقراطية الحقيقية.

اتخذ جيمس ميللر موقفاً أكثر تلوناً في دراسته حول السياسات الأميركية تجاه إيطاليا، ملخصاً التاريخ، فاستنتج:

> عند التفكير في ما حدث سابقاً، نجد أن التدخل الأميركي في استقرار إيطاليا كان إنجازاً مهماً ولو أنه كان مزعجاً. ضمنت القوة الأميركية

> للإيطاليين الحق في اختيار مستقبلهم من الحكومة كما ضمنت اختيارهم الديموقراطية. في الدفاع عن تلك الديموقراطية ضد التهديدات الأجنبية والمحلية المبالغ فيها لكن الواقعية، استخدمت الولايات المتحدة الوسائل غير الديموقراطية التي مالت إلى تقويض شرعية الدولة الإيطالية.

"التهديدات الأجنبية"، كما تحدث عنها، لم تكد تكون واقعية، فقد اكتفى الاتحاد السوفياتي بالمراقبة من بعيد، فيما أفسدت الولايات المتحدة انتخابات ١٩٤٨ وأعادت النظام المحافظ التقليدي ملتزمة الاتفاق الذي عقدته مع تشرشل في زمن الحرب بأن إيطاليا اليسارية في المنطقة الغربية. "التهديد المحلي" كان تهديد الديموقراطية.

فكرة أن التدخل الأميركي أمن للإيطاليين حرية الاختيار، فيما ضمن اختيارهم "الديموقراطية" (بمفهومنا الخاص للمصطلح)، تذكر بموقف مبعوثي السلام الأخيرين إلى أميركا اللاتينية، حيث أن شعبها يجب أن يختار بحرية وباستقلالية ما دام ذلك لن يؤثر سلبياً في المصالح الأميركية.

مفهوم الديموقراطية في الوطن والخارج بسيط ومباشر: أنت حر في أن تفعل ما تريد ما دام ذلك هو ما نريد منك أن تفعله.

إرث إدارة أوباما[1]

سي جي بوليكرونيو: انتخب باراك أوباما عام ٢٠٠٨ رئيساً للولايات المتحدة في موجة من التفاؤل، لكن البلاد غرقت تماماً في الأزمة المالية، وفقاً لأوباما نفسه، الذي قال: "السلوك المتهور للكثير من المؤسسات المالية حول العالم"، "جماعة وول ستريت". لقد وثّق وصول أوباما إلى السلطة جيداً، بما في ذلك تمويله أثناء عمله في السياسية في إلينويز من طوني رزقو المعروف كمطور عقارات وبائع جوال، لكن إرث رئاسته لم يوثق بعد. أولاً هل أنقذ أوباما الاقتصاد الأميركي من الفشل في رأيك، وثانياً هل بدأ السياسات التي تضمن إنهاء "السلوك المالي المتهور"؟

نعوم تشومسكي: بالنسبة إلى السؤال الأول المسألة موضع نقاش، إذ يجادل بعض الاقتصاديين، ودين بيكر واحد منهم، أن الإنقاذات المصرفية لم تكن ضرورية لتجنب حدوث كساد خطير، وأن النظام سيتعافى على الأرجح مع انهيار بعض المصارف الكبرى. دين بيكر أحدهم. أنا لا أثق بحكمي بما فيه الكفاية كي آخذ موقعاً قوياً.

بالنسبة إلى السؤال الثاني، يعد دود-فرانك[2] ببعض الخطوات تجاه جعل

---

١ نشر لأول مرة في Truthout، في ٢ حزيران/ يونيو ٢٠١٦.

٢ دود فرانك: اختصار لقانون إصلاح وول ستريت وحماية المستهلك، أطلقت هذا القانون عام ٢٠١٠ "لجنة التداول بالسلع الآجلة الأميركية" في تبعات الأزمة المالية لعام ٢٠٠٨ بهدف حماية المستهلك من التصرفات الخطيرة والاستغلال والخسارة المالية. (المترجم)

النظام أكثر شفافية وتأمين متطلبات الاحتياطي الأكبر وغير ذلك، لكن تدخل الكونغرس اختصر بعض القوانين مثل الصفقات القابلة للاشتقاق، ما قاد إلى احتجاجات قوية من داعمي دود فرانك. وقد ناقش بعض المعلقين، ومن بينهم مات تايبي، أن تآمر الكونغرس ووول ستريت أضعف معظم قوة الإصلاح منذ البداية.

ما هي في رأيك العوامل الحقيقية التي كانت السبب في الأزمة المالية ٢٠٠٨؟

السبب المباشر للأزمة كان الفقاعة الساكنة المعتمدة أساساً على قروض رهن عقاري خطيرة جداً مع وسائل مالية غريبة ابتكرت لتوزيع المخاطر، وصولاً إلى مثل هذا الوضع المعقد حيث البعض فقط يفهمون من المدين وبماذا يدين ولمن. يجب أن تنسجم الأسباب الأكثر جوهرية مع عيوب السوق الأساسية. إذا اتفقنا، أنا وأنت، على صفقة ما (لنقل: أنت تبيعني سيارة)، ربما نحقق صفقة جيدة لأنفسنا، لكننا لا نأخذ في الحسبان تأثيرها في الآخرين (التلوث، وازدحام السير، والزيادة في سعر الوقود، وأكثر من ذلك)، وهذه المظاهر الخارجية، كما تدعى، يمكن أن تكون كبيرة جداً. في حالة المؤسسات المالية، يكون الأثر هو تخفيض سعر الخطر بتجاهل "الخطر الشامل". وهكذا إذا أقرضت غولدمان ساكس مالاً وكانت إدارتها جيدة، فهي ستأخذ في الحسبان احتمال المخاطرة بالنفس إذا لم يتمكن المقترض من الدفع، لكن الخطر لا يكون على النظام المالي ككل، وتكون النتيجة تخفيض سعر الخطر. الاقتصاد السليم فيه الكثير جداً من الأخطار التي يكون من الممكن التحكم بها في المبدأ بواسطة قانون صحيح، لكن تمويل الاقتصاد يكون مصحوباً بهوس التخلص من القوانين اعتماداً على الأفكار اللاهوتية "للأسواق الفعالة" و"الخيار العقلاني". اللافت للانتباه اختيار العديد من الناس الذين يتحملون مسؤولية أساسية عن هذه السياسات المدمرة مستشارين بارزين للسياسة الاقتصادية في إدارة أوباما (روبرت روبن، لاري

سومرز، تيم غيثنر، وآخرون) خلال دورته الأولى في البيت الأبيض. اعترف آلان غرينسبان، البطل العظيم خلال السنوات القليلة الماضية، أخيراً بهدوء أنه لم يفهم كيف تعمل الأسواق، وهذا استثنائي جداً.

هناك أيضاً وسائل أخرى تقود إلى تخفيض سعر الخطر كأن تؤمن الحكومة التي تحكم على أساس سلطة الشركات حوافز مضللة: كما في حالة CEOs التي كوفئت كثيراً لأنها تحملت المخاطر القصيرة المدى، وصار يمكنها ترك الخراب لشخص آخر يتحمله، ويبتعدون بـ"مظلاتهم الذهبية" عندما يحل الدمار. وهناك أكثر بكثير.

ألم تكشف أزمة ٢٠٠٨ المالية مرة جديدة أن الرأسمالية نظام طفيلي؟

ما يستحق الأخذ في الحسبان أن "الرأسمالية الموجودة فعلاً" هي بعيدة عن الرأسمالية في الدول الغنية والقوية على الأقل. وهكذا، نجد في الولايات المتحدة أن الاقتصاد المتقدم يعتمد كثيراً على قطاع الدولة الديناميكي لجعل الكلفة والخطر اجتماعيين بينما تتم خصخصة الربح النهائي، و"النهائي" يمكن أن يكون طويل المدى: احتاج الأمر إلى عقود في حالة الاقتصاد الحديث المعتمد على التقنية العالية والحواسيب والإنترنت. هناك الكثير جداً من الأساطير التي يجب تفكيكها في حال كانت هذه الأسئلة ستطرح بجدية.

الاقتصادات الرأسمالية الرسمية الموجودة هي في الواقع "متطفلة" على الشعب، بالأسلوب التي تمت الإشارة إليه، وغيره كالإنقاذ (الذي هو شائع جداً، في النظام الصناعي أيضاً)، وإجراءات "التجارة" الوقائية إلى حد كبير التي تضمن حقوق احتكار الأسعار للشركات المدعومة من الدولة وعدد من الوسائل الأخرى.

خلال ولايته الأولى رئيساً، اعترفت أن أوباما واجه حشداً معادياً استثنائياً على الكابيتول

هيل، استمر بالطبع خلال دورته الثانية. هل كان أوباما مصلحاً حقيقياً أو أقرب إلى مناور شعبي استخدم الخطاب السياسي الشعبي لإبعاد المزاج التقدمي للبلاد في مرحلة تتصف بغياب المساواة الكبيرة والسخط الجماعي على مستقبل الولايات المتحدة؟

حصل أوباما على دعم الكونغرس خلال أول سنتين في منصبه، وهو الوقت الذي قدمت فيه معظم المبادرات الرئاسية. لم أرَ أبداً أي مؤشر على أنه كان ينوي فعل خطوات تقدمية جوهرية. كتبت عنه قبل الانتخابات التمهيدية عام ٢٠٠٨ معتمداً على صفحة الويب التي قدم نفسه فيها مرشحاً. لم أكن مرتاحاً جداً، إذا أردت وصف الأمر بطريقة لطيفة، ولقد صدمت لأسباب ذكرتها.

بالنظر إلى ما يراه أوباما وداعموه إنجازه الرئيسي: قانون الرعاية الصحية القليل الكلفة، أولاً قدم كخيار شعبي (عملياً هو برنامج الرعاية الصحية الوطنية) لإقناع الشعب، وكان حاصلاً تقريباً على دعم ثلثي الشعب، عندما أسقط من دون أي اعتبار لرأي هؤلاء. لقي التشريع الغريب الذي منع الحكومة من التفاوض على سعر الأدوية معارضة نحو ٨٥% من الشعب، لكنه استمر بقليل من النقاش فقط. القانون هو تحسين طفيف للفضيحة العالمية الموجودة مع عيوبها الجوهرية.

بالنظر إلى قضية الأسلحة النووية، كان لدى أوباما أشياء لطيفة ليقولها، لطيفة بما يكفي لينال "جائزة نوبل للسلام". لقد أحرز بعض التقدم لكنه كان طفيفاً والحركات الحالية تتجه في الاتجاه الخطأ.

بالعموم، قدم أوباما الكثير من الخطاب الناعم وبعض الخطوات الإيجابية إلى جانب بعض التقدم، وهذا ليس سجلاً رائعاً جداً. يبدو ذلك لي تقييماً عادلاً حتى عندما نضع جانباً النظرة الاستثنائية تماماً للحزب الجمهوري، التي تظهر أنهم كانوا بعد انتخاب أوباما حزباً مهتماً بقضية واحدة: منع الرئيس من فعل أي شيء، لا يهم ما يحدث للبلد وللعالم. من الصعب أن تجد شبيهاً بذلك بين الديموقراطيات الصناعية. فلا عجب أن أكثر المحللين السياسيين المحافظين

احتراماً (مثل توماس مان ونورمان أورنستين من "معهد المشروع الأميركي") يشيران إلى الحزب على أنه "تمرد جذري" إذ إنه تخلى عن السياسات البرلمانية العادية.

ادعى أوباما في السياسة الخارجية أنه يسعى إلى إيجاد مرحلة جديدة في الولايات المتحدة بعيداً عن عسكرة سلفه، وأنه يتجه نحو احترام القانون الدولي وتنشيط الدبلوماسية. كيف تحكم على الإستراتيجية الأميركية الخارجية والعسكرية في عهد إدارة أوباما؟

لقد كان ممانعاً لتدخل الجيوش على الأرض أكثر من بعض أسلافه ومستشاريه، وصعّد بدلاً من ذلك وتيرة العمليات الخاصة وحملة الاغتيال العالمي (بالطائرات من دون طيار)، وهي كارثة أخلاقية وأمر من الممكن أن يكون غير شرعي كذلك.[١] على الجبهات الأخرى، القصة مختلطة، فقد استمر أوباما في منع إقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية (تقنياً منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل) في الشرق الأوسط، مدفوعاً بوضوح بالحاجة إلى حماية الأسلحة النووية الإسرائيلية من الفحص، وبفعله ذلك، كان يعرض اتفاقية منع انتشار الأسلحة النووية للخطر، وهي أهم اتفاق لنزع السلاح وتتوقف على إنشاء مثل هذه المنطقة. كما أنه صعّد التوترات على طول الحدود الروسية بصورة خطيرة متوسعاً في تطبيق سياسات أقدم. وبرنامجه عن التريليون دولار لعصرنة نظام الأسلحة النووية جاء مخالفاً لما كان يجب أن يكون عليه. أما اتفاقات حقوق المستثمرين (المعروفة بـ"اتفاقات التجارة الحرة")، فهي بالعموم ضارة للشعوب ومفيدة لقطاع الشركات. لكنه رضخ بعقلانية للضغوط الموجودة في نصف الكرة الأرضية ونفذ خطوات لإعادة العلاقات إلى طبيعتها مع كوبا. هذه الحركات وغيرها تقود إلى قصة

---

١ بالنسبة إلى الموضوع الأخير، راجع
Mary Ellen O'Connell, "Game of Drones," *American Journal of international Law* 109, no. 4, (2015): 889f.

مختلطة تتراوح من التحسين الإجرامي لهذه السياسة إلى تحسين متوسط.

بالنظر إلى حالة الاقتصاد الأميركي، يمكن للشخص أن يجادل بسهولة أن تأثيرات الأزمة المالية خلال عامي ٢٠٠٧-٢٠٠٨ ليست مستمرة حولنا فقط، وإنما نجد أن هناك مجموعة من السياسات تستمر في قمع معيار الحياة بالنسبة إلى الطبقة العاملة وتنتج حالة قوية من غياب الأمان. هل هذا بسبب الليبرالية الجديدة وميزات طبيعة الاقتصاد الأميركي، أم أن هناك قوى عالمية وشاملة تلعب دوراً في ذلك مثل حرية تنقل رأس المال، والأتمتة، ونهاية التصنيع؟

هجوم الليبرالية الجديدة على الشعب ما زال مستمراً مع أنه أقل في الولايات المتحدة منه في أوروبا. الأتمتة ليست عاملاً رئيسياً، والتصنيع لا ينتهي، هو يُعد عن السواحل فقط. السياسات المالية انفجرت بالطبع خلال الليبرالية الجديدة، والسياسات العامة، التي هي عالمية تقريباً، تصمم لتحسين السلطة الخاصة وسلطة الشركات، وذلك يطلق دورة شريرة يقود فيها تركز الثروة إلى تركز القوة السياسية، التي تحصل بدورها على التشريع والممارسات الإدارية التي تقود العملية إلى الأمام. هناك قوى موازية وقد تصبح أكثر قوة. الاحتمال قائم، كما يمكننا أن نرى من حملة ساندرز وحتى من حملة ترامب، إذا كانت الطبقة العاملة البيضاء التي يناشدها ترامب يمكن أن تصبح منظمة لتركز على مصالحها الحقيقية بدلاً من كونها في عبودية تابعة لعدوها الطبقي.

مع أن برامج ترامب متماسكة، فإنها تنتمي إلى فئة برامج بول رايان نفسها، الذي تكرم علينا بتوضيح أنها تتمثل في زيادة الإنفاق على الجيش (الذي ينفق عليه فعلياً أكثر من نصف الإنفاق الذي قدره المسؤولون وما يفوق تقريباً إنفاق بقية دول العالم مجتمعة)، وخفض الضرائب، على الأثرياء أساساً، دون أن يكون هناك مصادر دخل جديدة. باختصار: لا يبقى الكثير لأي برنامج حكومي يمكن أن يكون فيه منفعة للشعب والعالم. يطلق ترامب عدداً من التصريحات الاعتباطية

والمتناقضة في غالبية الأحيان. لذا، ليس من السهل أن تنسب إليه برنامجاً لكنه يبقى بانتظام ضمن هذا المدى الأمر الذي يصادف أنه يجعل ادعاءاته حول دعم الأمن الاجتماعي والرعاية الصحية غير ذات قيمة.

بما أنه لا يمكن للجمهوريين أن يحشدوا الطبقة العاملة البيضاء لدعمهم على أساس برامجهم الفعلية، فإن "التمرد الجذري" المدعو "الحزب الجمهوري" يناشد دائرته الانتخابية في ما يعرف بـ"القضايا الاجتماعية-الثقافية": الدين، والخوف، والعنصرية، والقومية. ما يجعل هذا الخطاب سهلاً هو ابتعاد الحزب الديموقراطي عن الطبقة العاملة البيضاء، إذ يقدم إليهم القليل جداً لكن "الكثير من الشيء نفسه"، الأمر الذي يسهل عندئذ على طبقات المهنيين المتحررين أن يتهموا طبقة العمال البيض بالعنصرية وغيرها من الخطايا، رغم أن التمعن في الأمر غالباً ما يكشف أن علامات هذا المرض المتجذر عميقاً في المجتمع تأخذ ببساطة صوراً مختلفة بين القطاعات المتنوعة.

كانت جاذبية أوباما ومهاراته الخطابية المميزة دون شك عوامل مهمة في نضاله للوصول إلى السلطة، فيما يظهر دونالد ترامب كشخص منفتح صاحب شخصية قوية تعلم كيف تنجز الأشياء حتى لو كان يتعمد على استخدام العبارات المبتذلة لخلق الصورة التي يريدها لنفسه كقائد مستقبلي للبلاد. هل الشخصية مهمة حقاً في السياسة خاصة في عصرنا؟

أتحفظ جداً على القادة أصحاب الشخصية الجذابة. أما بالنسبة إلى الشخصية القوية، فهذا يعتمد على ما يعملون من أجله. الأفضل لمجتمعنا على ما أظن هم القادة من نمط فرانكلين ديلانو روزفلت (FDR) الذين يستجيبون للحركات الشعبية ويتعاطفون معها ويشجعونها على إصلاح ملحوظ لو أحياناً.

والسياسيون الذين ينتخبون لمنصب وطني عليهم أن يكونوا ممثلين جيدين تماماً، صحيح؟

صانعو الدعاية هم من يديرون الحملات الانتخابية خاصة في الولايات المتحدة. وقد صنفت الحملة السياسية لباراك أوباما في ٢٠٠٨ أنها أفضل حملة تسويق في العام في التصويت الذي أجري في مجال الدعاية.

حمل خطاب أوباما الأخير عن حالة الاتحاد كل مقومات خطاب شخص يسعى ليصبح رئيساً، وليس شخصاً أمضى في منصبه أكثر من سبع سنوات. ماذا أراد من هذا: أن يعرض رؤيته للوضع الذي يجب أن يكون عليه البلد وكيف سيعمل خلال الأعوام الثمانية أو العشرة المقبلة؟

تحدث أوباما كأنه لم ينتخب قبل ثمانية أعوام. كان لديه الكثير من الفرص لتغيير مسار البلد، حتى إنجازه "الأهم"، إصلاح نظام الرعاية الصحية، الذي هو نسخة مخففة عن الرعاية الصحية الوطنية، كما أشرت سابقاً. فرغم الدعاية الضخمة التي هاجمت اتهام الحكومة بالتدخل في الرعاية الصحية، والرد اللبق المختصر جداً، فإن غالبية السكان (ونسبة كبيرة من الديموقراطيين) بقيت تفضل الرعاية الصحية الوطنية، لكن أوباما لم يحاول فعل شيء حتى عندما كان مدعوماً من الكونغرس.

قلت إن الأسلحة النووية والتغير المناخي هما أكبر تهديدين يواجهان الجنس البشري. في رأيك، هل توافق على الرأي الذي يتبناه بعضهم مثل ناعومي كلاين، الذي يقول إن التغير المناخي نتيجة مباشرة للرأسمالية، أم أنك تقف مع القائلين إنه مرتبط بالإنسانية والتقدم عامة، الرأي الذي يعبر عنه الفيلسوف البريطاني جون غراي؟

يقسم الجيولوجيون تاريخ الكوكب إلى حقب. استمرت الحقبة البليوستينية المتوسطة ملايين السنين، وتلتها الفترة الهولوسينية التي بدأت تقريباً عند الثورة الزراعية قبل عشرة آلاف عام، وأخيراً العصر الأنثروبوسيني المرتبط بحقبة التصنيع ما ندعوه عملياً "الرأسمالية". تميل التنوعات المختلفة لرأسمالية الدول

جزئياً إلى التزام مبادئ السوق التي تتجاهل العوامل غير المتعلقة بالسوق في الصفقات، وهي ما يدعى المظاهر الخارجية، أي الكلفة التي يتحملها توم إذا عقد بيل وهاري صفقة. ويشكل ذلك على الدوام مشكلة جدية مثل الخطر الشامل في النظام المالي، الذي في حال حدوثه يطلب من دافع الضرائب أن يصحح "إخفاقات السوق". هناك مظهر خارجي آخر هو تدمير البيئة، لكن في هذه الحالة دافع الضرائب لا يمكنه أن يتحرك لترميم النظام. إنها ليست قضية "الإنسانية والتقدم"، وإنما هي نوع محدد من التطور الاجتماعي والاقتصادي الذي ليس من الضروري أن يكون رأسمالياً بالتحديد. النظام المركزي الروسي المستبد (غير الاشتراكي) كان أسوأ حتى. هناك خطوات مهمة يمكن فعلها ضمن الأنظمة الموجودة (ضريبة كربون، طاقة بديلة، صيانة البيئة، وغيرها)، ويجب متابعتها قدر الإمكان إلى جانب الجهود التي تبذل لإعادة بناء المجتمع والثقافة لخدمة حاجات الإنسان الأخرى غير القوة والربح.

ما رأيك في مشاريع الهندسة الجيولوجية لتنظيف البيئة مثل استخدام التقنيات الخالية من الكربون لامتصاص الكربون من الهواء؟

يجب تقييم هذه المشاريع بعناية فائقة، والانتباه إلى قضايا تتراوح من أمور تقنية دقيقة إلى الآثار الاجتماعية والحضارية والبيئية تاواسعة المدى التي يمكن أن تكون معقدة تماماً ومفهومة خطأً. امتصاص الكربون من الهواء يجري طوال الوقت في الغابات، ومن المفترض أنه يمكن فعله مع نتائج إيجابية أكثر، لكنني لا أملك المعرفة الخاصة المطلوبة لإعطاء إجابات دقيقة. يجب النظر إلى المقترحات الغريبة الأخرى كل وفق ميزاته، وإعطاؤها ما تستحق من الحذر.

تنوّع بعض الدول الكبرى في إنتاج النفط، مثل المملكة العربية السعودية، اقتصاداتها، في إدراك واضح أن مرحلة الوقود الأحفوري سوف تنتهي قريباً. في ضوء هذه التطورات،

ألن تأخذ السياسة الخارجية الأميركية تجاه الشرق الأوسط منعطفاً جذرياً جديداً عندما يتوقف النفط عن كونه السلعة الثمينة التي يمثلها حتى الآن؟

يتحدث قادة المملكة العربية السعودية عن ذلك كثيراً في المرحلة الأخيرة. ولا بد أن هذه المخططات قد أخذت بجدية منذ عقود. من الممكن أن تصبح المملكة العربية السعودية ودول الخليج مناطق غير مأهولة في مستقبل غير بعيد جداً إذا استمرت الاتجاهات الحالية. أما إلى أي درجة تبدو هذه المخططات جدية، فهذا أمر غير واضح جداً، وهناك عدد من المشككين.

الاشتراكية للأغنياء، والرأسمالية للفقراء[١]

سي جي بوليكرونيو: نعوم، طرحت في عدد من كتاباتك قضية النظرة العادية للولايات المتحدة على أنها نظام رأسمالي من الطراز البدائي. فسر لنا ذلك من فضلك.

نعوم تشومسكي: لنفكر في هذا: في كل مرة تكون هناك أزمة، يدعى دافع الضرائب لكفالة المصارف والمؤسسات المالية الكبرى. لو كان لديك نظام رأسمالي حقيقي بدلاً من الموجود، ما كان ليحدث ذلك؛ كان من الطبيعي إزالة الرأسماليين الذين أجروا استثمارات مغامرة وفشلوا. لكن الأغنياء والأقوياء لا يريدون نظاماً رأسمالياً، وإنما يريدون أن يكونوا قادرين على إدارة الدولة المستبدة، وذلك عندما يتكفل دافعو الضرائب بإخراجهم من أي مشكلة يمكن أن يقعوا فيها، وهو ما يعبرون عنه بالعبارة التقليدية: "كبير جداً على الفشل".

أجرى صندوق النقد الدولي IMF دراسة مهمة قبل بضع سنوات حول أرباح المصارف الأميركية الكبرى. وقد نسب معظم هذه الأرباح إلى الميزات المتعددة التي تأتي من سياسة التأمين الحكومي الضمنية، وليس الكفالات المعلنة فقط، لكن وصولاً إلى الائتمان الرخيص وغيرها، بما فيها الأشياء التي لم يأتِ باحثو IMF على ذكرها، مثل التشجيع على عقد الصفقات الخطيرة التي تكون مربحة جداً في المدى القصير، وإذا جرى أي شيء على نحو خطأ، فهناك دوماً

١ نشر لأول مرة في Truthout، في ١٠ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٦.

دافعو الضرائب. قدرت *Bloomberg Businessweek* الإعانة الضمنية التي تحصّل من دافعي الضرائب بأكثر من ٨٠ مليار دولار سنوياً.

لقد قيل وكتب الكثير عن غياب المساواة الاقتصادية. هل غياب المساواة الاقتصادية في مرحلة الرأسمالية المعاصرة مختلف جداً عما كان عليه في المراحل الأخرى التي تلت العبودية في التاريخ الأميركي؟

غياب المساواة في الفترة المعاصرة لم يسبق له مثيل تقريباً. إذا نظرت إلى غياب المساواة ككل، فإنها تصنف بين الفترات الأسوأ في التاريخ الأميركي. لكن إذا نظرت إلى غياب المساواة عن كثب، سترى أنها تنتج من تركز الثروة في أيدي قطاع صغير من الشعب. كان هناك فترات في التاريخ الأميركي، كما في العصر الذهبي في العشرينيات وفترة التعافي في التسعينيات، عندما كان يحدث شيء ما مشابه. لكن الوضع في الفترة الحالية متضخم لأن غياب المساواة ينتج من ثروة مفرطة. حرفياً: أن يكون هناك ١٠% من الشعب مفرطو الثراء، فهذا ليس غياباً للعدالة فقط، وإنما يمثل تطوراً له آثار سيئة في الديموقراطية وصورة المجتمع المحترم.

ماذا يعني كل هذا في ما يتعلق بالحلم الأميركي؟ هل هو ميت؟

"الحلم الأميركي" كان من الصنف القابل للحركة. أنت ولدت فقيراً لكنك تمكنت من الخروج من الفقر بالعمل المجدّ وأمّنت مستقبلاً أفضل لأطفالك. كان من الممكن بالنسبة إلى بعض العاملين أن يجدوا عملاً بأجر محترم، أن يشتروا منزلاً وسيارة، أن يدفعوا أجور تعليم أطفالهم... كل هذا انهار، ويجب ألّا يكون لدينا الكثير من الأوهام حول متى كان حقيقياً. لا تزال قابلية الحركة الاجتماعية في الولايات المتحدة أقل من المجتمعات الغنية الأخرى حتى الآن.

إذاً، هل الولايات المتحدة ديموقراطية بالاسم فقط؟

تدعي الولايات المتحدة أنها ديموقراطية، لكن من الواضح أنها أصبحت محكومة بنوع من حكم الأثرياء رغم أنها لا تزال مجتمعاً حراً ومنفتحاً بالمعايير المقارنة. لكن لنكن واضحين: ماذا تعني الديموقراطية؟ بلد ديموقراطي يؤثر الشعب فيه في السياسة فتتخذ الحكومة أفعالاً يحددها الشعب. إذا نظرنا إلى الحكومة الأميركية، سنجد أنها تعمل في جزء كبير من أفعالها بما يعود بالفائدة على الشركات والمصالح المالية. من المهم أيضاً أن نفهم أن القطاعات القوية وصاحبة الامتيازات في المجتمع لا تحب الديموقراطية أبداً لأسباب واضحة، فالديموقراطية تأخذ القوة منهم وتضعها في يد الشعب. في الحقيقة، أرادت طبقة الأقوياء وأصحاب الامتيازات في هذا البلد على الدوام أن تجد طرائق للحد من القوة الموجودة في أيدي الشعب بالعموم، وهم لا يأتون بأي جديد في هذا الخصوص.

تركز الثروة يؤدي إلى تركز القوة. أظن أن هذه حقيقة لا يمكن نكرانها. وبما أن الرأسمالية تقود دوماً في النهاية إلى تركز الثروة، ألا يقود ذلك إلى أن الرأسمالية مناقضة للديموقراطية؟

تركز الثروة يقود على نحو طبيعي إلى تركز القوة، الأمر الذي يترجم بدوره في التشريع لمصلحة الأثرياء والأقوياء ويزيد بذلك تركز القوة والثروة أكثر. هناك معايير سياسية مختلفة مصممة لزيادة تركيز الثروة والقوة مثل السياسة المالية، وإلغاء قيود التنظيم، ومبادئ سيطرة الشركات، وهذا ما نراه جلياً في فترة الليبرالية الجديدة. إنها دورة شريرة تتقدم بثبات، فالدولة موجودة لتؤمن الأمان والدعم لمصالح قطاعات الأقوياء وأصحاب الامتيازات في المجتمع، فيما تُترك بقية الشعب لتختبر الواقع المؤلم للرأسمالية. الاشتراكية للأغنياء، والرأسمالية للفقراء.

لذا، يمكن القول في هذا المعنى إن الرأسمالية تعمل فعلياً على تقويض الديموقراطية. لكن ما وصف للتو، الدورة الشريرة لتركز القوة والثروة، هو أمر

تقليدي جداً، فقد وصفه آدم سميث عام ١٧٧٦. حيث يقول في كتابه الشهير *Wealth of Nations* [١] إن الناس في إنكلترا الذين يملكون المجتمع، وقد كانوا في أيامه التجار وأصحاب المصانع، هم "المصممون الأساسيون للسياسة". وهم يتأكدون أن مصالحهم محمية جيداً وأنه مهما كانت شدة آثار السياسات التي يدعون إليها ويطبقونها عبر الحكومة، فإنها ستكون شديدة على شعب إنكلترا أو الآخرين.

اليوم ليس التجار وأصحاب المصانع هم من يملكون المجتمع ويملون السياسة. إنها المؤسسات المالية والشركات المتعددة الجنسيات، وهم المجموعات التي دعاها آدم سميث بـ"سادة البشرية". وهم يتبعون الموعظة الحقيرة نفسها التي تقول: كل شيء لنا ولا شيء للآخرين. هؤلاء سوف يستمرون في السياسات التي تنفعهم وتؤذي الآخرين لأن مصالحهم الرأسمالية تملي عليهم فعل ذلك. هذا في طبيعة النظام. ومع غياب رد فعل شعبي عام، فإن ذلك تماماً هو كل ما ستحصلون عليه جميعاً.

دعنا نرجع إلى فكرة الحلم الأميركي ونتحدث عن أصول النظام السياسي الأميركي. ما أعنيه أنه لم يكن مقصوداً أبداً أن تكون أميركا ديموقراطية (فعلياً التعبير الذي استخدم على الدوام لوصف أسلوب بناء النظام السياسي الأميركي كان "جمهورياً"، وهو مختلف جداً عن الديموقراطية، كما فهمها قدماء الرومان)، وكان هناك على الدوام كفاح من أجل الحرية والديموقراطية تمارسه الطبقات الدنيا، الأمر الذي استمر حتى اليوم. في هذا السياق، ألا يمكن القول إنّ الحلم الأميركي بني جزئياً على الأقل على أسطورة؟

بالتأكيد. خلال التاريخ الأميركي كان هناك صدام مستمر بين الضغط من أجل حرية وديموقراطية أكثر، وكان هذا الضغط يأتي من الطبقات الدنيا في المجتمع، ومن الجهود التي تبذلها النخبة من أجل التحكم والسيطرة على المجتمع. وهذا

١ **ثروة الأمم**، آدم سميث، معهد الدراسات الإستراتيجية، ٢٠٠٧. (المترجم)

يعود إلى تأسيس البلد، كما أشرت أنت. "الآباء المؤسسون"، حتى جيمس ماديسون، المؤطر الأساسي، الذي كان مؤمناً بالديموقراطية مثل إيمان أي شخصية سياسية بارزة في تلك الأيام، شعر أن النظام السياسي للولايات المتحدة لا بد أن يكون في أيدي أصحاب الثروة لأن أصحاب الثروة هم "المجموعة الأكثر تحملاً للمسؤولية من الرجال". هكذا، وضع تركيب النظام الدستوري الرسمي سلطة أكبر في أيدي مجلس الشيوخ الذي لم يكن ينتخب في تلك الأيام، بل كان اختياره من الرجال الأثرياء الذين يتعاطفون مع مالكي الثروة والأملاك الخاصة، كما وصفهم ماديسون.

هذا واضح عندما تقرأ ميثاق الدستور، فكما قال ماديسون، أكبر هم للنظام السياسي هو أن "يحمي الأقلية الغنية من الغالبية". وكان لديه المبررات لذلك، إذ قال إنه إذا صوت كل فرد بحرية، فالأغلبية من الفقراء ستلتف على بعضها بعضاً وتنظم نفسها لتأخذ ملكية الأغنياء. وأضاف أن ذلك سيكون ظالماً جداً. لذا، يجب إعداد النظام الدستوري بأسلوب يمنع الديموقراطية.

لنتذكر أن أرسطو قال شيئاً مشابهاً في كتابه *Politics*[١]، حين شعر أن الديموقراطية كانت هي النظام الأفضل بين كل الأنظمة السياسية. لكنه رأى المشكلة نفسها التي رآها ماديسون في الديموقراطية الحقيقية، وهي أن الفقراء قد ينظمون أنفسهم ليأخذوا ملكية الأغنياء. لكن الحل الذي اقترحه كان شيئاً ما مثل دولة رفاهية تهدف إلى تقليل غياب المساواة الاقتصادية. ما اختاره "الآباء المؤسسون" كان البديل الآخر، أي تقليل الديموقراطية.

هناك جزء مما يعرف بالحلم الأميركي ينسب إلى الأسطورة وجزء منه إلى الواقع. منذ بدايات القرن التاسع عشر حتى عهد قريب جداً، كانت الطبقة العاملة،

١ السياسة، أرسطو، صدر في طبعة جديدة عن "المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات"، ٢٠١٦. (المترجم)

بما فيها المهاجرون، يتوقعون أن حياتهم ستتحسن في المجتمع الأميركي عبر العمل الجاد. وكان ذلك صحيحاً جزئياً رغم أنه لم يكن ينطبق على الأميركيين من أصول أفريقية ولا على النساء إلا منذ وقت قريب جداً. لا يبدو أن الوضع ما زال على حاله. فقد خلق الركود في الدخل، وتراجع معايير المعيشة، ومستويات ديون الطلبة الخيالية، والسعي بجد للحصول على وظائف بأجور محترمة، إحساساً من اليأس بين عدد من الأميركيين الذين أخذوا ينظرون إلى الماضي بنوع من الحنين. يفسر هذا إلى حد كبير ارتفاع عدد الميالين إلى دونالد ترامب والإغراء الذي تسببت فيه الرسالة السياسية التي وجهها شخص ما مثل بيرني ساندرز بين فئات الشباب.

كان هناك في الولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية، وتقريباً حتى أواسط السبعينيات، حركة باتجاه مجتمع أكثر عدلاً وحرية، رغم المقاومة الكبيرة والظلم الذي مارسته النخبة والقوى الحكومية المتنوعة. ما حدث بعد ذلك كان التراجع عن التقدم الاقتصادي الذي حدث في المدة التي تلت الحرب، ما أدى إلى خلق نظام اجتماعي اقتصادي عُرّف بالليبرالية الجديدة؟

مع بداية السبعينيات، بدأ رجال الأعمال هجوماً مركزاً ومنسقاً لضرب الجهود العادلة التي بذلت في المدة التي تلت الحرب وازدادت بمرور الوقت، وقد كان هذا العداء يعود جزئياً إلى الأزمة الاقتصادية التي انفجرت في السنوات الأولى من ذلك العقد والتراجع في معدلات الربح، وكذلك إلى الرأي القائل إن الديموقراطية أصبحت واسعة الانتشار جداً. الاقتصاد نفسه تحول إلى اقتصاد مالي، إذ توسعت المؤسسات المالية كثيراً. وبحلول ٢٠٠٧، تماماً قبل الانهيار الذي كانت هذه المؤسسات مسؤولة عنه بصورة كبيرة، فسرت هذه المؤسسات نسبة ٤٠٪ المدهشة التي حققتها كأرباح للشركات. تسارعت الدورة الشريرة بين رأس المال المتركز والسياسة، وبينما ازداد تركيز الثروة على نحو متزايد

في القطاع المالي، واصل السياسيون، الذين واجهوا ارتفاع تكاليف الحملات الانتخابية، الغرق في جيوب الممولين الأثرياء. وكافأ السياسيون هؤلاء بتبني سياسات تناسب وول ستريت ومصالح رجال الأعمال الأقوياء الآخرين. خلال هذه المدة كان لدينا صورة متجددة من الحرب الطبقية الموجهة من طبقة رجال الأعمال ضد الفقراء والطبقة العاملة مع محاولة واعية لتقليل المكاسب التي تم تحقيقها خلال العقود السابقة.

الآن ترامب هو الرئيس المنتخب، هل انتهت ثورة بيرني ساندرز السياسية؟

يعود تحديد هذا إلينا وإلى الآخرين. كانت "ثورة ساندرز السياسية" ظاهرة مهمة تماماً. فوجئت بها تماماً وكنت سعيداً، لكننا يجب أن نتذكر أن مصطلح "ثورة" مضلل نوعاً ما. ساندرز صادق وملتزم مبادئ الصفقة الجديدة. حقيقة أنه "راديكالي" تخبرنا إلى أي مدى تغير الطيف السياسي للنخبة نحو اليمين خلال الفترة الليبرالية الجديدة. كان هناك بعض التفرعات الواعدة التي نتجت عن تعبئة ساندرز، مثل حركة الكونغرس الجديد، والعديد غيرها.

كان يمكن، ويجب أن يكون هناك أيضاً جهود لتطوير حزب يساري مستقل حقيقي، حزب لا يظهر كل أربع سنوات فقط لكن يعمل باستمرار بين القواعد الشعبية على كل المستويات الانتخابية (من ألواح المدرسة إلى لقاءات البلدة إلى التشريعات الحكومية وغيرها) وبكل الوسائل الأخرى التي يمكن متابعتها. هناك الكثير من الفرص والرهانات الكبيرة، خاصة عندما نلفت الانتباه إلى الظلين الضخمين الذين يخيمان على كل شيء: الحرب النووية والكارثة البيئية، وكلا الأمرين المشؤومين يتطلب عملاً مستعجلاً.



النظام الصحي الأميركي هل ستجعله الفضيحة العالمية وإلغاء ACA أسوأ[١]

سي جي بوليكرونيو: ترامب والجمهوريون مصممون على التخلص من "أوباما كير". ألا يمثل قانون الرعاية الصحية وحماية جميع المرضى بأسعار مقبولة (ACA)تحسناً ينهي ما كان موجوداً قبل؟ وبماذا سيستبدله الجمهوريون؟

نعوم تشومسكي: ربما يجب أن أقول إنني كنت أشعر على الدوام بقلة الراحة في ما يتعلق بمصطلح "أوباما كير". هل سمى أحد ما الرعاية الطبية "جونسون كير"؟ ربما على سبيل الخطأ، لكن يبدو لي أن فيه صبغة الاستخفاف المألوفة من النمط الجمهوري، ربما حتى من العنصرية. لكن لنضع ذلك جانباً. نعم، ACA هو تحسن مؤكد لكل ما أتى قبل ولم يحظ بتقدير كبير. كان نظام الرعاية الصحية الأميركي فضيحة عالمية مع حقيقة أن تكلفة رعاية الفرد في أميركا تعادل ضعفي كلفة الفرد في الدول الغنية الأخرى (OECD)، والنتائج تكون سيئة نسبياً. لكن ACA حمل تحسينات بما فيها التأمين الذي يفتقده عشرات الملايين من الناس، ومنع رفض التأمين للأشخاص الذين لديهم حالات عجز سابقة، إضافة إلى مكاسب أخرى، ويبدو أنه قاد إلى تقليل الزيادة في تكاليف الرعاية الصحية رغم أن ذلك من الصعب تحديده بدقة.

١ نشر لأول مرة في ١٢ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٧.

صوت مجلس النواب، الذي يسيطر عليه الجمهوريون (مع أقلية ناخبين)، أكثر من خمسين مرة في السنوات الست الماضية لإلغاء أو إضعاف "أوباما كير"، لكنهم لم يقدموا أي بديل قوي، وهذا ليس مفاجئاً. منذ انتخاب أوباما تحول الجمهوريون تقريباً إلى حزب "اللا". الفرص المتوفرة لديهم الآن أن يتبنوا أسلوب التهكم والمراوغة على طريقة باول رايان، والإلغاء والتأخير للادعاء أنهم مخلصون لتعهداتهم المتحمسة، فيما يتجنبون على الأقل لمدة من الوقت نتائج الانهيار الكبير الممكن لنظام الصحة والتكاليف الباهظة. ليس مؤكداً أنهم قد يجتمعون على خطة ما، أو أن يصر "مؤتمر الحرية" اليميني المتطرف والمتحمس على الإبطال الفوري دون مخطط، مديناً النتائج التي ستترتب على الميزانية، أو على الشعب بالطبع.

أحد الأمور التي يحتمل أن يعاني منها النظام الصحي ما يتعلق بالمساعدة الطبية، عبر منع وصول المنح إلى الولايات، الأمر الذي سيعطي الفرصة في الولايات التي يديرها الجمهوريون للنيل منه. فبما أن المساعدات الطبية تساعد الناس الفقراء فقط، الذين هم "غير مهمين" ولا يصوتون للجمهوريين بأي حال، لذا، وفقاً للمنطق الجمهوري، لماذا على الأغنياء أن يدفعوا ضرائب للحفاظ عليه؟

تقول الفقرة ٢٥ من "الإعلان العالمي لحقوق الإنسان" (UDHR) إن الحق بالرعاية الصحية حق إنساني. ورغم ذلك، يقدر أن نحو ٣٠ مليون أميركي لا يزالون غير حاصلين على التأمين حتى مع وضع ACA موضع التطبيق. ما هي العوامل الأساسية الثقافية والاقتصادية والسياسية التي تجعل الولايات المتحدة بعيدة عن الفقرة المتعلقة بالرعاية الصحية المجانية؟

من المهم أولاً أن نتذكر أن الولايات المتحدة لا تقبل "الإعلان العالمي لحقوق الإنسان" رغم أن UDHR يرجع إلى مبادرة من إليانور روزفلت التي

ترأست اللجنة التي صاغت فقراته بمشاركة عالمية واسعة جداً.

يتضمن UDHR ثلاثة مكونات متساوية في الأهمية: الحقوق السياسية المدنية، والحقوق الاقتصادية الاجتماعية، والحقوق الثقافية. قبلت الولايات المتحدة أساساً المكون الأول من الثلاثة رغم أنها غالباً ما تنتهك بنوده. وهي تتجاهل تقريباً المكون الثالث، وبالنسبة إلى الفقرة التي نتحدث عنها، فالولايات المتحدة أدانت رسمياً وبقوة المكون الثاني للإعلان المتمثل بالحقوق الاقتصادية الاجتماعية بما فيها الفقرة ٢٥.

كانت معارضة الفقرة ٢٥ شديدة تحديداً في عهد ريغان وبوش الأول. باولا دوبريانسكي، النائب المساعد لوزير الخارجية لحقوق الإنسان والشؤون الإنسانية في تلك الإدارات، رفضت "فكرة" أن "الحقوق الاقتصادية والاجتماعية تشكل جزءاً من حقوق الإنسان"، كما جاء في UDHR. وكانت توافق في ذلك ممثل ريغان الرئيسي في الأمم المتحدة جين كيركباتريك الذي سخر من الفكرة واعتبر أنها "ليست أكثر من إناء فارغ يمكن صب الآمال المبهمة والتوقعات البدائية فيه". وانضم كيركباتريك إلى المبعوث السوفياتي أندريه فيشينسكي الذي وافق على أن الإعلان كان مجرد "مجموعة من العبارات الدينية". كما أن مفاهيم الفقرة ٢٥ "غير معقولة" بل هي حتى "تحريض خطير"، وفقاً للمبعوث موريس أبرام، المدافع البارز عن حقوق الإنسان، الذي كان ممثلاً عن الولايات المتحدة في لجنة الأمم المتحدة حول حقوق الإنسان في ظل حكم بوش الأول، مستخدماً حق النقض الوحيد ضد حق الأمم المتحدة بالتطور، الذي أعاد تقريباً صياغة الفقرة ٢٥ من UDHR. حافظت إدارة بوش الثاني على التقليد بالتصويت منفردة ضد قرار الأمم المتحدة حول الحق بالطعام والحق بالمعيار الأعلى المتوفر من الصحة الجسدية والعقلية (مر القرار بنتيجة تصويت ٥٢–١).

فرفْض الفقرة ٢٥، إذاً، هو قضية مبدأ وممارسة. تأتي الولايات المتحدة في

المرتبة السابعة والعشرين من أصل واحد وثلاثين في تصنيف OECD للعدالة الاجتماعية، تماماً قبل اليونان، تشيلي، المكسيك، تركيا[1]. يحدث هذا في أغنى بلد في تاريخ العالم، وهو الذي يتمتع بميزات لا تضاهى، والذي من المحتمل أنه كان أغنى منطقة في العالم في القرن الثامن عشر.

لتلطيف تحالف ريغان–بوش–فيشينسكي حول هذه القضية، لا بد أن ندرك أن الدعم الرسمي لـUDHR يبقى غالباً دون ممارسة.

يمتد الرفض الأميركي لـUDHR في المبدأ والممارسة إلى مجالات أخرى. خذ مثلاً حقوق العمل، حيث أخفقت الولايات المتحدة في إقرار المبدأ الأول من اتفاقية "منظمة العمل الدولية"، الذي يقول بـ"حرية الاتحاد وحماية الحق بالتنظيم". يشير أحد التعليقات في الافتتاحية في *American Journal of International Law* إلى هذه الفقرة من اتفاقية "منظمة العمل الدولية" بـ"المعاهدة المحظورة في السياسة الأميركية". ويتابع التقرير تحذيره من الرفض الأميركي الشديد، إذ لم يكن هناك أبداً أي نقاش حول الأمر، فرفض اتفاقية "منظمة الغمل" يتناقض جدياً مع إخلاص واشنطن الكبير للعناصر المدافعة بقوة عما يسمى خطأً "اتفاقات التجارة الحرة"، والمصممة لضمان احتكار حقوق التسعير للشركات ("حقوق الملكية الفكرية") على أساسات غير شرعية. بالعموم، سيكون من الأدق تسميتها "اتفاقات حقوق المستثمر".

سنكتشف من مقارنة الموقف تجاه الحقوق الأولية للعمل والحقوق الاستثنائية للقوة الخاصة الكثير عن طبيعة المجتمع الأميركي.

زد على ذلك: إن تاريخ العمل الأميركي عنيف جداً، مئات من العمال الأميركيين قتلوا على يد قوات أمن الدولة والقوات الخاصة في أعمال الإضراب،

1 Danirl Schrssd–Tischler, Social Justice in the OECD–How Do the Member states Compare? *Sustainable Government Indicators 2011* (Gutersloh. Germany: Bertelsmann, 2011), news. sgi–network.org/uploads/tx_amsgistudies/SGI11_Social_Justice_OECD.pdf

وهذه ممارسات لا نراها في دول مشابهة. ومع الانتباه إلى أنه ليس هناك دراسة جدية لهذه القضية، نستعين بما تقوله باتريسيا سيكستون في تأريخها العمل الأميركي، إذ تذكر أن نحو سبعمئة مضرب عن العمل قتلوا والآلاف تضرروا بين عامي ١٨٧٧ و١٩٦٨، وتستنتج أن هذا الرقم لا يفصح عن العدد الإجمالي للإصابات كما تقتضي الحقيقة. بالمقارنة، قتل مضرب بريطاني واحد عن العمل منذ ١٩١١.

مع انتصار النضالات من أجل الحرية أصبحت وسائل العنف أقل توفراً، وتحول رجال الأعمال إلى إجراءات أكثر نعومة مثل "الطرائق العلمية لكسر الإضراب" التي أصبحت صناعة بارزة. بالطريقة نفسها تقريباً، استبدل إسقاط الحكومات الإصلاحية بالعنف، "بالانقلابات الناعمة" مثل الانقلاب الذي حدث أخيراً في البرازيل، رغم أن الخيارات السابقة لا تزال متبعة عند الإمكان كما في دعم أوباما للانقلاب العسكري الهندوراسي عام ٢٠٠٩، الذي دعمته الولايات المتحدة وحدها تقريباً. يبقى العمل في الولايات المتحدة ضعيفاً نسبياً بالمقارنة مع مجتمعات مشابهة، وهو يكافح باستمرار من أجل البقاء كقوة منظمة مهمة في المجتمع في ظل الهجوم القاسي جداً الذي يعاني منه منذ سنوات ريغان.

كل هذا جزء من خلفية الخروج الأميركي عن معيار OECD في ما يتعلق بالرعاية الصحية، وحتى عن المجتمعات الأقل امتيازاً. لكن هناك أسباب أعمق وراء "تراجع" الولايات المتحدة في موضوع الرعاية الصحية والعدالة الاجتماعية بالعموم. تعود آثار ذلك إلى الصفات غير العادية للتاريخ الأميركي، فبخلاف الديموقراطيات الصناعية الرأسمالية الرسمية المتطورة، تطور الاقتصاد السياسي والتركيب الاجتماعي للولايات المتحدة في نوع من tabula rasa[1]. التهجير أو

١ Tabula rasa: الصفحة البيضاء أو اللوح الفارغ، وتشير إلى نظرية المعرفة الابستمولوجية

القتل الجماعي للأقوام الأصلية نظف الأرض من أجل المستوطنين الغزاة الذين امتلكوا موارد هائلة وأراضي خصبة بما يكفي تحت تصرفهم وأمناً استثنائياً عائداً إلى الجغرافيا والقوة. قاد ذلك إلى ظهور مجتمع المزارعين الأفراد، وبفضل العبودية، سيطروا على المنتجات الأساسية التي أوقدت الثورة الصناعية: القطن وهو المادة الأساسية للتصنيع، الأعمال المصرفية، التجارة، البيع بالتجزئة لكل من الولايات المتحدة وبريطانيا وللمجتمعات الأوروبية الأخرى بصورة غير مباشرة. الحقيقة الأخرى المتعلقة بالأمر أيضاً أن البلد كان فعلاً في حالة حرب لخمسمئة عام مع مدد راحة صغيرة، تاريخ خلق "الأمة الأغنى، والأكثر قوة، وفي النهاية الأكثر عسكرة في تاريخ العالم"، كما وثق العالم والتر هيكسون.[1]

لأسباب مشابهة، افتقد المجتمع الأميركي التقسيم الطبقي الاجتماعي التقليدي والتركيب السياسي الاستبدادي لأوروبا، والإجراءات المختلفة للدعم الاجتماعي الذي تطور بأسلوب غريب وغير منتظم. تدخلت الدولة كثيراً في الاقتصاد منذ البداية، وعلى نحو لافت في السنوات الأخيرة، لكن دون أن يكون هناك أنظمة دعم عامة.

في النتيجة، المجتمع الأميركي مجتمع يديره رجال الأعمال إلى مدى كبير، مجتمع رجال أعمال واعين ومخلصين "للمعركة الأبدية لعقول الرجال". انطلق مجتمع رجال الأعمال أيضاً لاحتواء أو تدمير "السلطة السياسية للجماهير" التي يعتقد أنها تشكل "خطراً جدياً على الصناعيين" (لنأخذ أمثلة من خطابات صحافة رجال الأعمال خلال سنوات الصفقة الجديدة، عندما بدا أن تهديد سلطة رجال الأعمال بالسيطرة الشاملة واقعي).

القائلة إن الأفراد يولدون دون محتوى أو معرفة عقلية سابقة. لذلك، إن كل المعرفة تأتي عن طريق التجربة أو الإدراك. (المترجم)

1 Walter L. Hixson, *American Settler Colonialism: A History* (Palgrave Macmillan, 2013), 2.

الشيء الغريب الآخر عن الرعاية الصحية في أميركا: وفقاً لمعلومات "منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية" (OECD)، تنفق الولايات المتحدة على الرعاية الصحية أكثر بكثير من الدول المتقدمة الأخرى رغم أن الأميركيين يعانون نتائج صحية سيئة وهم مصابون بالأمراض المزمنة بمعدلات أعلى من المواطنين في الدول المتقدمة الأخرى. لماذا ذلك؟

تقدر تكاليف الرعاية الصحية في أميركا بأنها تقريباً ضعف معدل OECD مع نتائج سيئة نوعاً ما بالمعايير المقارنة. فمثلاً وفيات الأطفال في الولايات المتحدة أعلى منها في كوبا، واليونان، ودول الاتحاد الأوروبي بالعموم وفقاً لأرقام CIA.

بالنسبة إلى الأسباب، يمكننا أن نعود إلى القضية الأكثر عمومية في ما يتعلق بمقارنات العدالة الاجتماعية، مع أن هناك أسباباً خاصة في مجال الرعاية الصحية. نظام الرعاية الصحية الأميركي مخصص وغير منظم إلى حد كبير؛ شركات التأمين تعمل على جمع المال وليس على تأمين الرعاية الصحية. لذا، هم عندما يضعفون الأخيرة، فمن المحتمل أنها لن تحقق مصالح المرضى أو تكون كفوءة. والتكاليف الإدارية في المكون الخاص لنظام الرعاية الصحية تكون أكثر بكثير منها في الرعاية الطبية التي تعاني هي نفسها بالعمل عبر النظام الخاص.

تكشف المقارنة مع المجتمعات الأخرى وجود بيروقراطية كبيرة وتكاليف إدارية في النظام المخصخص في أميركا تفوق أي مكان آخر. وجدت دراسة للباحث الطبي ستيف ولهاندلر وشركائه، في الولايات المتحدة وكندا قبل عقد من الزمن، عن فروق هائلة بين البلدين، وخلصوا إلى أن "تقليل التكاليف الإدارية الأميركية إلى المستويات الكندية سيوفر على الأقل ٢٠٩ بلايين دولار سنوياً، ما يكفي لتمويل التغطية العالمية". الميزة الغريبة الأخرى للنظام الأميركي القانون الذي يمنع الحكومة من التفاوض حول سعر الدواء، ما يقود إلى أسعار متضخمة جداً في الولايات المتحدة مقارنة مع الدول الأخرى. يزيد أثر هذا الأمر حقوقُ الترخيص المفرطة المسجلة في "اتفاقات التجارة" التي تمكن صناعة الأدوية

من جني أرباح الاحتكار في نظام يقوده الربح، كما هناك أيضاً تشجيع على المعالجات المكلفة أكثر من العناية الوقائية، المطبقة في كوبا على نحو مدهش، حيث نظام الرعاية الصحية فعال وعالي الكفاءة جداً.

لماذا لا يطالب الأميركيون بالانتقال إلى نظام رعاية صحية شامل ويكتفون ببساطة بأن يعبروا عن تفضيلهم الأمر في استطلاعات الرأي؟

إنهم يعبرون عن رغبتهم منذ فترة طويلة. لنعطي تفسيراً صريحاً واحداً فقط: في السنوات الأخيرة من عهد ريغان، كان ٧٠% من السكان البالغين يرون أن الرعاية الصحية يجب أن تكون مضمونة دستورياً، و٤٠% رأوا أنها كانت موجودة قبل في الدستور بما أنها حق شرعي بهذا الوضوح. ومع أن نتائج استطلاعات الرأي تعتمد على التعبير والفرق الدقيق فيه، فإنها أظهرت على الدوام عبر السنوات أن الأغلبية تدعم بقوة الرعاية الصحية الشاملة، ما يعرف غالباً بـ"النمط الكندي"، ليس بالضرورة لأن كندا تملك النظام الأفضل، وإنما لأنه قريب ومن الممكن ملاحظته. دعت مقترحات ACA المبكرة إلى "خيار شعبي" كان مدعوما من نحو ثلثي الشعب، لكنه أسقط دون أي اهتمام جدي، ويفترض أن ذلك تم كجزء من الاتفاق مع المؤسسات المالية. عارض ٨٥% العائق التشريعي الذي يمنع الحكومة من التفاوض على أسعار الدواء، ومرة جديدة تم تجاهلهم، ومن المفترض أن ذلك كان لتجنب المعارضة التي ستحدث من عمالقة صناعة الأدوية. تفضيل النظام الصحي الشامل لافت تحديداً في ضوء حقيقة أنه ليس هناك دعم تقريباً أو تأيد للمصادر التي تصل إلى الشعب بالعموم، وعملياً ليس هناك نقاش حول ذلك في المجال العام.

يجري التعليق على الحقائق حول الدعم الشعبي للرعاية الصحية الشاملة بين فينة وأخرى الأمر الذي يثير الاهتمام. في السباق الرئاسي عام ٢٠٠٤، قال الديموقراطي جون كيري لصحيفة *The New York Times*، "لنتحمل الآلام...

لنقل إن مخططه للتوسع يصل إلى التأمين الصحي لن يخلق برنامجاً حكومياً جديداً"، لأن "هناك القليل جداً من الدعم السياسي للتدخل الحكومي في سوق الرعاية الصحية في الولايات المتحدة". في الوقت نفسه، وجدت استطلاعات الرأي في كل من *Wall Street Journal* و *Business Week* و *The Washington Post* وغيرها من وسائل الإعلام، دعماً شعبياً شاملاً للضمانات الحكومية لكل فرد من "الرعاية الصحية الأفضل والأكثر تقدماً التي يمكن للتكنولوجيا أن تؤمنها".

لكن ذلك يبقى دعماً شعبياً فقط. ذكرت الصحافة بصورة صحيحة أنه كان هناك قليل من "الدعم السياسي" وأن ما يريده الشعب "مستحيل سياسياً"، وهي طريقة مؤدبة للقول إن الصناعات الدوائية والمالية لن تتحملها، وفي الديموقراطية الأميركية ذلك ما يهم.

بالعودة إلى سؤالك، يبرز سؤال مهم حول الديموقراطية الأميركية: لماذا لا "يطالب" الشعب بما يفضله بقوة؟ لماذا يسمحون لرأس المال الخاص المتركز أن يضعف ضروريات الحياة لمصلحة الربح والقوة؟ "المطالب" طوباوية نوعاً ما، بل إن المطالب يمكن تأمينها بسهولة حتى دون اختراقات تشريعية مهمة، أي بالتخفيض الموثوق لعمر الدخول في الرعاية الطبية مثلاً.

يوجه السؤال انتباهنا إلى العجز الديموقراطي العميق في مجتمع مقسم يفتقد إلى نوع من المنظمات والاتحادات الشعبية التي تمكن الشعب من المشاركة بطريقة هادفة في تحديد مسار الشؤون السياسية والاجتماعية والاقتصادية. وهذه تتضمن على نحو حاسم حركة عمالية قوية وتشاركية وأحزاباً سياسية فعلية تنمو من المشاورات والمساهمات الشعبية بدلاً من المجموعات التي تديرها النخب وتنتج مرشحين يعبرون إلى الأحزاب السياسية. ما يبقى هو مجتمع بعيد عن السياسة فيه غالبية الناخبين (تقريباً نصف الشعب حتى في الانتخابات الرئاسية المروج لها بأفضل الطرق، وأقل بكثير في غيرها) محرومون فعلياً حقوقهم، في

تجاهل ممثليهم ما يفضلونه، فيما تتركز صناعة القرار الفعلية في أيدي تجمعات صغيرة من الثروة وقوة الشركات، كما تكشف دراسة بعد دراسة.

تذكرنا الحالة السائدة بكلمات فيلسوف أميركا البارز في القرن العشرين، جون ديوي، الذي ركزت معظم أعماله على الديموقراطية ووعودها وإخفاقاتها. استهجن ديوي سيطرة "رجال الأعمال على الأرباح الخاصة عبر السيطرة الخاصة على الأعمال المصرفية، والأرض، والصناعة، مدعومين بقوة الصحافة ووكلاء الإعلام والوسائل الأخرى من الدعاية والإعلان"، وأدرك أن "القوة اليوم تستقر في سيطرة وسائل الإنتاج، والتبادل، والدعاية والإعلان، والنقل والاتصالات... من يملكهم، يحكم حياة البلد أياً كان"، حتى إذا بقيت الأنماط الديموقراطية. ويتابع أنه حتى تصبح هذه المؤسسات في أيدي الشعب، ستبقى السياسة "الظل الملقى على المجتمع بواسطة الأعمال الكبرى".

لم يكن هذا صوتاً من اليسار المهمش، وإنما من الفكر التحرري السائد.

بالعودة أخيراً إلى سؤالك من جديد، هناك جواب عام نوعاً ما طبقه ديفيد هيوم بطريقته الخاصة على الديموقراطيات الغربية المعاصرة قبل أكثر من ٢٥٠ عاماً في دراسته الكلاسيكية *Of the First Principle of Government*[١]، حيث قال:

> ليس هناك ما يفاجئ أكثر من رؤية السهولة التي يحكم بها البعض كثيرين، وملاحظة الاستسلام الضمني الذي يسلم فيه الرجال مشاعرهم وعواطفهم لهؤلاء الذين يحكمونهم. عندما نتساءل بأي وسائل تحدث هذه الأعجوبة، سنجد أنه كما تكون القوة دوماً إلى جانب المحكومين، فالحكام ليس لديهم ما يدعمونهم به سوى الرأي. لذلك، إن هذا الحكم قام على الرأي فقط، وهذا المثال يمتد إلى أكثر الحكومات طغياناً وعسكرة بالإضافة إلى أكثرها شعبية وتحرراً.

---

١ عن أول مبادئ الحكم، ديفيد هيوم. (المترجم)

لم يفرض الاستسلام الضمني بواسطة قوانين طبيعة النظرية السياسية؛ إنه خيار، على الأقل في مجتمع مثل مجتمعنا، يتمتع بتراث من الصراعات أورثنا إياه هؤلاء الذين سبقونا. القوة هنا في الواقع "إلى جانب المحكومين"، إذا هم تنظموا وعملوا للحصول عليها وممارستها، وينطبق هذا على موضوع الرعاية الصحية وغيره.



مخاطر التعليم المتأثر بالسوق[1]

سي جي بوليكرونيو: كان التعليم، منذ عصر التنوير على الأقل، واحداً من الفرص القليلة التي تمكن الإنسانية من رفع حجاب الجهل وخلق عالم أفضل. ما هي الروابط الحقيقية بين الديموقراطية والتعليم، وهل تعتمد هذه الروابط أساساً على أسطورة، كما ناقش نيل بوستمان في The End of Education[2]؟

نعوم تشومسكي: لا أظن أن هناك جواباً بسيطاً عن هذا السؤال. هناك عناصر إيجابية وسلبية للحالة الحقيقية للتعليم، والشعب المتعلم هو بالتأكيد شرط للديموقراطية الفعالة، حيث "متعلم" لا تعني أنه مطّلع فقط وإنما قادر على الاستفسار بحرية وبأسلوب منتج، وهذا هو الهدف الأساسي للتعليم. يحدث أحياناً تطوير الهدف، وأحياناً يُعرقل في الممارسة الفعلية، ويكون تغير التوازن في الاتجاه الصحيح مهمّة أساسية، مهمّة بالغة الأهمية في الولايات المتحدة، بسبب قوتها الفريدة، وبسبب الطرائق التي تختلف بها عن المجتمعات المتطورة الأخرى.

رغم أنه البلد الأغنى في العالم منذ وقت طويل، فقد كانت الولايات المتحدة تعاني نوعاً من الركود الثقافي حتى الحرب العالمية الثانية. إذا أراد الفرد دراسة

١ أعد بمشاركة ليلي سيج: نشر لأول مرة في Truthout، في ٢٢ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٦.
٢ **نهاية التعليم**، نيل بوستمان، صدر عام ١٩٩٥. (المترجم)

العلوم المتقدمة أو الرياضيات، أو أن يصبح كاتباً أو فناناً، فإنه غالباً يتجه إلى أوروبا. تغير ذلك مع الحرب العالمية الثانية لأسباب واضحة، لكن هذا تغير بالنسبة إلى جزء من الشعب فقط. لنأخذ ما هو جدلاً السؤال الأكثر أهمية في تاريخ البشرية: كيف نتعامل مع التغير المناخي؟ أحد العوائق التي تواجه هذه القضية في الولايات المتحدة هي أن ٤٠٪ من السكان لا يرون فيه مشكلة لأن المسيح سيعود في العقود القليلة المقبلة، وهذا من أعراض الميزات الأخرى للمجتمع والثقافة في فترة ما قبل الحداثة.

معظم ما يسود في عالم اليوم هو التعليم المتأثر بالسوق، الذي يدمر فعلياً القيم العامة ويضعف ثقافة الديموقراطية ويؤكد المنافسة، والخصخصة، وتحقيق الربح. في وضع كالذي نعيشه اليوم، ما هو في رأيك نموذج التعليم الذي يعد بعالم أفضل وأكثر سلاماً؟

في الأيام الأولى للنظام التعليمي الحديث، كان هناك نموذجان من التعليم يتوازنان أحياناً، إذ يمكن تشبيه التعليم بإناء يسكب فيه الشخص الماء، وكل إناء سينضح بما فيه، كما نعلم جميعاً، أو يمكن أن نفكر به كخيط يضعه المدرب كدليل بموازاة الطريق التي يتقدم فيها الطلاب مطورين مقدراتهم في "البحث والإبداع"، وهذا هو النموذج الذي دافع عنه فيلهلم فون همبولت مؤسس الجامعة الحديثة.

يمكن اعتبار الفلسفة التعليمية لجون ديوي وباولو فريري وغيرهم من المدافعين عن علم التربية التقدمي المهم كتطورات إضافية للمفهوم الهامبولتي، الذي غالباً ما يطبق كأمر طبيعي في الجامعات البحثية لأنه أساسي جداً للتعليم والبحث المتقدم، تحديداً في مجال العلوم. هناك فيزيائي مشهور في معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا (MIT) معروف أنه كان يخبر طلابه المبتدئين أنه لا يهم ما نخفيه، المهم هو ما تكتشفه.

تم تطوير الأفكار نفسها تخيلياً حتى في مستوى رياض الأطفال، وهي ملائمة

تماماً لأي موقع في النظام التعليمي، وبالطبع ليس في مجال العلوم فقط. أنا شخصياً كنت محظوظاً بأن درست في مدرسة ديوية تجريبية حتى بلغت الثانية عشرة؛ كانت تجربة مهمة جداً ومختلفة جداً عن المدرسة الثانوية الأكاديمية التي انتسبت إليها، إذ كانت تميل نحو نموذج "الماء في الإناء"، كما هي البرامج العصرية الحالية التي تعتمد التعلم من أجل الامتحان. البدائل هي أنواع النماذج التي يجب أن تستمر إذا كان هناك بعض الأمل بأن الشعب المتعلم بصدق، في كل أبعاد هذا المصطلح، يمكن أن يواجه القضايا المهمة جداً التي هي الآن على جدول الأعمال.

أهداف التعليم المتأثر بالسوق التي أشرت إليها هي - لسوء الحظ! - واقعية جداً وضارة. ولا بد، في رأيي، من تصنيفها كجزء من الهجوم الليبرالي الجديد العام على الشعب. نموذج رجال الأعمال يريد "الكفاءة" التي تعني فرض "مرونة العمل" وما رحب به آلان غرينسبان على أنه "فقدان الأمان المتزايد للعامل" عندما كان يمتدح الاقتصاد الكبير الذي كان يديره (قبل أن ينهار). ويترجم ذلك إلى إجراءات مثل إضعاف الالتزامات الطويلة المدى للهيئة التدريسية والاعتماد على العمل المؤقت الرخيص الذي يمكن استغلاله بسهولة (المساعدين، الطلاب الخريجين). النتائج ضارة على قوة العمل، والطلاب، والبحث والتحقيق، وكل الأهداف التي يجب أن يهدف التعليم العالي إلى تحقيقها:

أحياناً تأخذ مثل هذه المحاولات المبذولة لتوجيه نظام التعليم العالي نحو خدمة القطاع الخاص نواحي هزلية تقريباً. في ولاية ويسكونسن، على سبيل المثال، الحاكم سكوت والكر ورجعيون آخرون كانوا يحاولون إضعاف ما كان يوماً جامعة ويسكونسن الكبرى، حيث حولوها إلى مؤسسة ستلبي كل حاجات مجتمع الأعمال في ويسكونسن، بينما يقتطعون من الميزانية أيضاً ويزيدون الاعتماد على كادر مؤقت ("مرونة"). في نقطة ما أرادت حكومة الولاية حتى

تغيير المهمة التقليدية للجامعة، ملغية التزام "البحث عن الحقيقة" الذي اعتبر مضيعة لوقت بالنسبة إلى مؤسسة تنتج ناساً سيكونون نافعين من أجل أعمال ويسكونسن. كان ذلك فظيعاً جداً حتى أنه ملأ الصحف، وكان عليهم الادعاء أنه كان خطأً مطبعياً وسحبوه.

على أي حال، لا يفسر هذا ما يحدث في الولايات المتحدة فقط وإنما في أماكن عدة أخرى. في التعليق على هذه التطورات في المملكة المتحدة، استنتج ستيفان كوليني بأسلوب مقنع جداً أن حكومة توري تحاول تحويل جامعات الدرجة الأولى إلى مؤسسات تجارية من الدرجة الثالثة. لذا، سيكون مثلاً على قسم الكلاسيكيات في جامعة أكسفورد أن يثبت أنه يستطيع أن يبيع نفسه في السوق. وإذا لم يكن هناك طلب في السوق، لماذا على الناس أن يدرسوا ويبحثوا في الأدب اليوناني الكلاسيكي؟ ذلك تبسيط نهائي لما قد ينتج من فرض مبادئ الرأسمالية الرسمية لطبقات الأعمال على كامل المجتمع.

ما الذي يجب فعله لتأمين نظام مجاني للتعليم العالي في الولايات المتحدة وتحويل التمويل من المنشآت الصناعية–العسكرية والمنشآت الصناعية والسجون وتوجيهه إلى التعليم؟ هل سيفرض هذا أزمة هوية وطنية بالنسبة إلى دولة معروفة تاريخياً بأنها توسعية وعنصرية وتتدخل في شؤون الآخرين؟

لا أشعر أن هذه القضية تصل إلى ذلك العمق. لم تكن الولايات المتحدة أقل توسعية أو تدخلاً أو عنصرية في السنوات الماضية، لكن كانت في الطليعة في تطوير تعليم عام جماهيري، مع أن الدوافع كانت أحياناً مثيرة للسخرية، مثل تحول المزارعين المستقلين إلى أجزاء ثانوية في صناعة الإنتاج بالجملة، الأمر الذي استاؤوا منه بمرارة، رغم أنه كان هناك عدد من المفاهيم الإيجابية لتلك التطورات. في السنوات الأخيرة، كان التعليم العالي مجانياً عملياً. بعد الحرب

العالمية الثانية، أمن G.I.Bill[١] رسوم تعليم وحتى إعانات مالية لملايين الناس الذين على الأرجح لم يذهبوا أبداً إلى مدرسة، الأمر الذي كان مفيداً جداً لهم وساهم في فترة النمو الكبيرة التي تلت الحرب. حتى الكليات الخاصة كانت تتقاضى أجوراً منخفضة جداً بالمعايير المعاصرة. وقد كان البلد حينذاك أفقر بكثير مما هو عليه اليوم. في أي مكان آخر التعليم العالي مجاني أو تقريباً كذلك في الدول الغنية مثل ألمانيا (البلد الأكثر احتراماً في العالم، وفقاً لاستطلاعات الرأي) وفنلندا (التي تصنف على الدوام في مستوى عالٍ في الإنجاز) والدول الأفقر بكثير مثل المكسيك، حيث هناك نظام تعليم عالي النوعية. التعليم العالي المجاني يمكن تأسيسه دون صعوبات اقتصادية أو ثقافية كبرى، كما يبدو، والأمر نفسه ينطبق على نظام صحي عام منطقي مثل ذاك الموجود في الدول المقارنة.

خلال الفترة الصناعية غرق العديد من الناس من الطبقة العاملة في أنحاء العالم الرأسمالي كافة في دراسة السياسة والتاريخ والاقتصاد السياسي عبر عملية التعلم غير الرسمي كجزء من محاولتهم فهم وتغيير العالم عبر الصراع الطبقي. اليوم يبدو الوضع مختلفاً جداً، إذ اعتنق الكثير من أفراد الطبقة العاملة الاستهلاك الفارغ واللامبالاة السياسية، وما هو أسوأ أحياناً، كدعم الأحزاب السياسية والمرشحين الذين هم في الحقيقة داعمون أوفياء للشركات والرأسمالية المالية ويقدمون جدول أعمال مناهضاً للطبقة العاملة. كيف يمكننا أن نفسر هذا التغير الجذري في وعي الطبقة العاملة؟

التغيير واضح كما أنه مؤسف. كانت هذه الجهود معتمدة بالعموم على النقابات وغيرها من منظمات الطبقة العاملة، وبمشاركة المثقفين في الأحزاب اليسارية، وجميعهم ضحايا قمع الحرب الباردة والدعاية الإعلانية والصراع الطبقي المر الذي شنته طبقة رجال الأعمال ضد منظمات العمل والمنظمات

١ قانون سن عام ١٩٤٤ أمّن مدى من الفوائد للعائدين من الحرب العالمية الثانية. (المترجم)

الشعبية، والذي تصاعد تحديداً خلال الفترة الليبرالية الجديدة.

كانت السنوات الأولى من الثورة الصناعية مهمة، فقد كانت ثقافة الطبقة العاملة في ذاك الوقت لا تزال حية ومزدهرة. هناك كتاب رائع حول الموضوع كتبه جوناثان روس، بعنوان *The Intellectual Life of the British Working Class* [١]، وهو دراسة تذكارية لعادات القراءة لدى الطبقة العاملة اليوم. يقارن "السعي العاطفي للمعرفة من قبل العامل الذي يتعلم ذاتياً" مع "التحفظ الكبير للأرستقراطية البريطانية". كان الأمر نفسه تقريباً صحيحاً في البلدات الجديدة التي سكنتها الطبقة العاملة في الولايات المتحدة، مثل ماساشوستس الشرقية، حيث كان يمكن لحداد أيرلندي أن يستأجر فتى صغيراً ليقرأ له الأدب الكلاسيكي بينما هو يعمل. والفتيات العاملات في المصنع كن يقرأن أفضل كتب الأدب المعاصر، أي ما نعرفه اليوم بالكلاسيكيات. وقد شجبوا النظام الصناعي لأنه حرمهم تلك الحرية والثقافة، واستمر هذا لوقت طويل.

لدي من العمر ما يكفي لأتذكر مناخ الثلاثينيات: جزء كبير من عائلتي أتى من طبقة عاملة متعطلة عن العمل، وعدد منهم لم يكادوا يذهبون إلى المدرسة لكنهم انتسبوا إلى الثقافة العالية المعروفة اليوم، ويناقشون أحدث المسرحيات والحفلات الموسيقية لرباعي بودابست الوتري، والأنواع المختلفة للتحليل النفسي، وكل حركة سياسية معقولة. كان هناك أيضاً نظام تعليم للعاملين حيوي جداً اشترك فيه العلماء والرياضيون البارزون مباشرة. ضاع الكثير من هذا... لكن يمكن استعادته، وهو لم يفقد إلى الأبد.

---

١ **الحياة الثقافية للطبقة العاملة البريطانية**، جوناثان روس، ٢٠١٠. (المترجم)

الجزء الثالث



الأناركية والشيوعية والثورات[1]

سي جي بوليكرونيو: نعوم، مثلت الأناركية والشيوعية منذ أواخر القرن التاسع عشر إلى منتصف أو حتى أواخر القرن العشرين حركات حيوية في أنحاء العالم الغربي وأميركا اللاتينية وأجزاء محددة من آسيا وأفريقيا. لكن المشهد السياسي والأيديولوجي على ما يبدو تغير جذرياً خلال الثمانينيات ليصل إلى النقطة التي يكون فيها متمركزاً جداً ومجرداً من أي رؤية لإستراتيجيات تأسيس نظام اقتصادي اجتماعي جديد. لماذا ازدهرت الأناركية والشيوعية في الوقت الذي كانت موجودة فيه، وما هي العوامل الأساسية لتحولهما من أيديولوجيات رئيسية إلى أنظمة اعتقاد هامشية؟

نعوم تشومسكي: إذا تمعنا في الأمر أكثر، أظن أننا سنجد أنه كان هناك حركات حية وحيوية للديموقراطية الراديكالية بمشاركة عناصر من أفكار أناركية وشيوعية خلال فترات الثورة والاضطراب، عندما يبدأ القديم بالترنح والجديد لم يولد بعد لكنه يقدم آراء مثيرة، ونحن هنا نعيد صياغة ما قاله غرامشي. وهكذا، عندما كانت الرأسمالية الصناعية في أميركا تقود المزارعين المستقلين والحرفيين ليصبحوا بروليتاريا صناعية في أواخر القرن التاسع عشر، استدعت الكثير من المقاومة العنيدة، ونشأت حركة عمال قوية ومناضلة كرست نفسها للعمل من أجل المبدأ القائل "إن هؤلاء الذين يعملون في المصانع يجب أن يملكوها"، إلى

١ نشرت لأول مرة في Truthout، في ١٧ تموز/ يوليو ٢٠١٦.

جانب حركة المزارعين الاجتماعية الجذرية التي سعت إلى تحرير المزارعين من براثن المصارف والتجار. كذلك، سببت الفترة المثيرة التي اتسمت بالتحرر من الاستعمار أيضاً ظهور حركات راديكالية من أنواع عدة، وهناك حالات عدة أخرى بما فيها الستينيات. أصبحت فترة الليبرالية الجديدة منذ الثمانينيات فترة إضعاف وتهميش لمعظم سكان العالم، لكن الخلد القديم الذي تحدث عنه كارل ماركس غير بعيد عن السطح أبداً وهو يظهر في أماكن غير متوقعة. وانتشار المشاريع والتعاونيات التي يملكها العمال في الولايات المتحدة، التي هي ليست أناركية ولا شيوعية حرفياً، يحمل بذور تحول جذري بعيد المدى وهي ليست وحيدة.

تتشارك الأناركية والشيوعية في صفات قريبة لكنهما كانا أيضاً أعداء شرسين منذ عهد ماركس والأناركي الروسي ميخائيل باكونين. هل اختلافاتهما حول الانتقال من الرأسمالية إلى الاشتراكية هي اختلافات إستراتيجية، أم أنهما يعكسان أيضاً وجهات نظر مختلفة حول الطبيعة الإنسانية والعلاقات الاقتصادية والاجتماعية؟

شعوري أن الصورة ملونة أكثر، فقد كانت الماركسية المناهضة للبلشفية غالباً أقرب إلى النقابات الأناركية، والماركسيون اليساريون البارزون، مثل كارل كورش، كانوا متعاطفين تماماً مع الثورة الأناركية الإسبانية. يقارب كتاب دانييل غورين *Anarchism*[1] الماركسية اليسارية. كانت كتابات لينين خلال حياته في منتصف ١٩١٧، تحديداً كتاب *State and Revolution*[2]، تتضمن نوعاً من النغمة الأناركية. كان هناك بالتأكيد نزاعات على الوسائل وقضايا أساسية أكثر بكثير، ونقد إنجلز للأناركية هو توضيح معروف لذلك. كان لدى ماركس القليل جداً ليقوله عن المجتمع ما بعد الرأسمالية، لكن

١ **اللاسلطوية بين النظرية والتطبيق**، دانييل غورين، صادر عن الدار الجماهيرية. (المترجم)
٢ الدولة والثورة. (المترجم)

القسم الأساسي من تفكيره حول الأهداف البعيدة المدى يبدو متوافقاً تماماً مع الأساليب الأساسية للتفكير والممارسة الأناركية.

هناك تقاليد أناركية محددة، متأثرة بباكونين، دافعت عن العنف كوسيلة لإحداث التغير الاجتماعي، بينما لا تعتبر التقاليد الأخرى، المتأثرة بالأناركي الروسي بيتر كروبوتكين، العنف غير مؤثر سياسياً فقط في ضمان نظام اجتماعي عادل، وإنما ترى أنه أمر لا يمكن الدفاع عنه أخلاقياً. التعاليم الشيوعية أيضاً منقسمة حول استخدام العنف حتى في الأوضاع التي تبدو فيها الظروف ناضجة للثورات. هل يمكن للثورة الاجتماعية أن تحدث دون عنف؟

لا أرى كيف يمكن أن يكون هناك جواب عام. من المؤكد أنه تقاوم الجهود الكبيرة التي تبذل للتغلب على السلطة الطبقية وسلطة أصحاب الامتيازات باستخدام القوة أحياناً. وربما تصل الأمور إلى نقطة يكون فيها استخدام العنف في عملية الدفاع عن الوجود في الجهود العنيفة التي تسعى إلى الحفاظ على السلطة مبرراً، وهذا بالتأكيد يجب أن يكون الملجأ الأخير.

احتفظت في كتاباتك بوجهة نظر تقول إن الاتحاد السوفياتي لم يكن أبداً دولة اشتراكية. هل تقبل الرأي القائل إنه كان "دولة عمال مشوهة"، أو هل تعتقد أنه كان نوعاً من رأسمالية الدولة؟

تعابير الخطاب السياسي ليست نماذج دقيقة. في الوقت الذي ألغيت فيه مجالس المصنع والسوفيات، في وقت مبكر جداً، لم يكد هناك أثر لـ"دولة العمال" [مجالس المصنع كانت نوعاً من منظمة اقتصادية وسياسية يتحكم فيها العاملون بالعمل بانتقائية]. هاجم النظام العمل والصفات الأخرى للرأسمالية. لذا، أفترض أن الفرد يمكن أن يدعوها نوعاً من رأسمالية دولة استبدادية في بعض النواحي.

تم الفصل بين اللينينية والستالينية في دوائر شيوعية محددة، بينما ناقش الشيوعيون التقليديون أن الاتحاد السوفياتي بدأ الابتعاد تدريجياً عن الاشتراكية مع وصول نيكيتا خروتشوف إلى السلطة. هل يمكنك أن تعلق على هاتين النقطتين الجدليتين، مع تأكيد خاص للاختلافات المزعومة بين اللينينية والستالينية؟

أنا أرى أن الابتعاد عن الاشتراكية يرجع إلى ما قبل ذلك بكثير، في ظل حكم لينين وتروتسكي، على الأقل إذا كانت الاشتراكية تفهم كوسيلة للإبقاء على الحد الأدنى من سيطرة العاملين على الإنتاج. أما بذور الستالينية، فكانت موجودة في السنوات البلشفية الأولى، وتنسب في جزء منها إلى مقتضيات الحرب الأهلية والغزو الأجنبي، وفي جزء آخر إلى الأيديولوجيا اللينينية، وفي ظل حكم ستالين أصبحت رهيبة تماماً.

بعد التحديات والتهديدات (الداخلية والخارجية) التي واجهتها البلشفية بعد سيطرة القوة، هل كان لديها أي خيار آخر غير تمركز القوة، وخلق جيش، والدفاع عن ثورة تشرين الأول/ أكتوبر بكل الوسائل المتاحة؟

من الملائم أكثر، على ما أظن، أن نسأل هل كان لدى البلاشفة أي خيار آخر للدفاع عن سلطتهم، فبتبني الوسائل التي اختاروها، حطموا إنجازات الثورة الشعبية. هل كان هناك بدائل؟ أظن ذلك، لكن السؤال يأخذنا إلى مكان صعب وموضع جدل. كان من الممكن، على سبيل المثال، بدلاً من تجاهل أفكار ماركس في سنواته الأخيرة حول الإمكانية الثورية لطبقة الفلاحين الروس، كان عليهم ربما متابعتهم وتقديم الدعم إلى منظمة الفلاحين وتنشيطها بدلاً من تهميشها (أو ما هو أسوأ). وكان يمكنهم أن ينشطوا مجالس العمال والسوفيات بدلاً من أن يضعفوها. لكن كل ذلك يثير عدة قضايا منها ما هو حقيقي ومنها ما هو تخميني حول الإمكانات، وخلق الجيش الأحمر المنضبط والفعال، واختيار حرب العصابات مقابل الوسائل العسكرية التقليدية، والنضال السياسي مقابل

العسكري، وأكثر بكثير.

هل تقبل وجهة النظر القائلة إن معسكرات اعتقال العمل والجرائم الفظيعة التي حدثت في ظل حكم نظام ستالين كان من غير المرجح أن تحدث لو كان لينين أو تروتسكي في السلطة بدلاً منه؟

أشك بقوة أن لينين أو تروتسكي كانا سينفذان جرائم تشبه هذه بأي حال.

كيف ترى الثورة الماوية؟ هي كانت الصين دولة اشتراكية في أي وقت؟

"الثورة الماوية" كانت شأناً معقداً. كان هناك عنصر شعبي قوي في الماركسية الصينية الأولى، وهذا الأمر تمت مناقشته في العمل التنويري لماوريس ميسنر. تحيط دراسة ويليام هينتون المهمة بعنوان *Fanshen* بوضوح بلحظة التغير الثوري العميق، ليس في الممارسات الاجتماعية فقط وإنما في ذهنية ووعي الفلاحين، مع أملاك حزبية تخضع غالباً للسيطرة الشعبية، وفق وصفه. وكان النظام الاستبدادي مسؤولاً في ما بعد عن الجرائم الفظيعة خاصة "القفزة الكبيرة للأمام" مع الخسائر الضخمة التي سببتها في الأرواح والتي بلغت عشرات الملايين. لكن كما يوضح الاقتصاديان أمارتيا شين وجين دريزي، فرغم هذه الجرائم، التي استمرت منذ الاستقلال حتى ١٩٧٩، عندما بدأت إصلاحات دينغ، فقد أنقذت البرامج الصينية للصحة الريفية والتطور أرواح ١٠٠ مليون شخص بالمقارنة مع الهند في العام نفسه. أياً كان تأثير ذلك في الاشتراكية، فإن هذا يعتمد على كيف يفسر الفرد ذلك المصطلح المحطم.

كوبا في عهد كاسترو؟

لا يمكن لأحد أن يغفل في تقييم التطورات الحاصلة في كوبا منذ حققت استقلالها في حكم كاسترو في كانون الثاني/ يناير ١٩٥٩ حقيقة أنه منذ اللحظة الأولى تقريباً كانت كوبا خاضعة لهجوم وحشي من القوة العالمية العظمى. في

أواخر ١٩٥٩، قصفت الطائرات المنطلقة من فلوريدا كوبا، حيث كان قد اتخذ قرار سري في آذار/ مارس للإطاحة بالحكومة. ونفذت إدارة كيندي الوافدة غزواً لخليج الخنازير قاد فشله إلى ما يشبه الهستيريا في واشنطن، وأطلق كينِدي حرباً لإحضار "إرهابيي الأرض" إلى كوبا، وفق تعابير شريكه المقرب، المؤرخ آرثر شاليزنجر، عندما كتب سيرة روبرت كينِدي الذاتية شبه الرسمية، الذي وضع مسؤولية العملية في أهم أولوياته. لم تكن قضية صغيرة، وكانت أحد العوامل التي قادت إلى أزمة الصواريخ التي وصفها شاليزنجر بحق بأنها اللحظة الأكثر خطورة في التاريخ. استؤنفت الحرب الإرهابية بعد الأزمة. وفرضت المقاطعة الساحقة التي أدت إلى خسائر ضخمة في كوبا في تلك المرحلة، وهي تستمر حتى اليوم مفروضة عملياً من العالم كله.

عندما انتهت المساعدات الروسية، زاد كلينتون حدة المقاطعة، وبعد عدة سنوات، جعلها قانون هيلمز-بورتون أقسى أيضاً. كانت الآثار خطيرة جداً بالطبع، وقد تمت مراجعتها في دراسة شاملة أجراها سالم لامراني. كان الأثر ثقيلاً جداً على النظام الصحي المحروم المواد الطبية الأساسية. رغم الهجوم، طورت كوبا نظاماً صحياً مهماً، ولديها سجل فريد من سياسة التعاون الدولية الدوائية إضافة إلى لعبها دوراً مهماً في تحرر أفريقيا السوداء وإنهاء نظام التمييز العنصري في جنوب أفريقيا. كان هناك أيضاً انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان رغم أنه لم يكن هناك ما يقاس بما حدث في الدول التي سيطرت عليها الولايات المتحدة في المنطقة أو الدول التي فيها أمن قومي مدعوم من الولايات المتحدة في أميركا الجنوبية. وبالطبع، إن أسوأ انتهاكات حقوق الإنسان التي حدثت في كوبا في السنوات الأخيرة كانت في غوانتانامو التي أخذتها الولايات المتحدة من كوبا بالقوة في بداية القرن العشرين ورفضت إعادتها. القصة مختلطة عموماً وليس من السهل تقييمها في ظل ظروف معقدة.

هل تعتبر انهيار ما يعرف بالاشتراكية القائمة فعلياً نتيجة إيجابية بالعموم، وإذا كان الأمر كذلك، فلماذا؟ بأي طريقة يمكن أن يكون هذا التطور مفيداً للرؤية الاشتراكية؟

عندما انهار الاتحاد السوفياتي كتبت مقالة وصفت فيها الأحداث كانتصار صغير للاشتراكية، ليس بسبب سقوط إحدى أكثر الدول المناهضة للاشتراكية في العالم فقط، حيث كان للعمال فيها حقوق أقل مما في الغرب، وإنما أيضاً لأن هذا حرر مصطلح "اشتراكية" من عبء ربطها بالاستبداد السوفياتي في الأنظمة الدعائية في الشرق والغرب: في الشرق، كي يستفيدوا هناك من هالة الاشتراكية الأصلية، وفي الغرب، كي تشوّه سمعة المفهوم.

حجتي التي باتت معروفة أن "الاشتراكية القائمة فعلياً" كانت تلك التي حاولت الدولة السوفياتية منذ تأسيسها استخدامها لتسخير طاقات شعبها وقمع الناس أينما كانوا فيها لخدمة الأشخاص الذين استغلوا الثورة الشعبية في روسيا في ١٩١٧ للاستيلاء على سلطة الدولة.

كانت الاشتراكية منذ نشأتها تعني تحرر الطبقة العاملة من الاستغلال. كما رأى المنظر الماركسي أنطون بانيكوك، "هذا الهدف لم يتم الوصول إليه ولا يمكن الوصول إليه بواسطة طبقة حاكمة وتوجيهية جديدة تستبدل نفسها بالبرجوازيين"، لكن يمكن تحقيقه فقط "بأن يكون العمال أنفسهم هم المسيطرين على الإنتاج". سيطرة المنتجين على الإنتاج هي جوهر الاشتراكية، وقد ابتكرت الوسائل لتحقيق هذا الهدف بانتظام في مراحل الصراع الثوري ضد المعارضة المريرة للطبقات الحاكمة التقليدية و"المثقفين الثوريين" الموجهين بالمبادئ اللينينية العامة والإدارة الغربية، وقد تكيفوا مع الظروف المتغيرة. لكن العنصر الأساسي من الفكر الاشتراكي يبقى: تحويل وسائل الإنتاج إلى ملكية المنتجين المرتبطين بحرية وهكذا تتحقق الملكية الاجتماعية للشعب الذي حرر نفسه من الاستغلال الذي تعرض له من سادته في خطوة أساسية نحو فضاء أوسع

من الحرية الإنسانية.

كان لدى المثقفين اللينينيين جدول أعمال مختلف. وهم يلائمون وصف ماركس "للمتآمرين" الذين "منعوا العملية التطورية الثورية" وحرفوها إلى أهدافهم في السيطرة. "ومن هنا كان ترفعهم الشديد عن تنوير العمال حول مصالحهم الطبقية" الأمر الذي تضمن إسقاط بيروقراطية الحمر التي حذر منها باكونين وخلق آليات للسيطرة الديموقراطية على الإنتاج والحياة الاجتماعية. بالنسبة إلى أتباع لينين، يجب ضبط الجماهير بحزم، فيما تناضل الاشتراكية لتحقيق نظام اجتماعي "يصبح فيه الانضباط غير ضرورياً" كما أن المنتجين المرتبطين بحرية "يعملون لمصلحة اتفاقهم الخاص" (ماركس). وتذهب الاشتراكية التحررية إلى أبعد من ذلك، فهي لا تحدد أهدافها بالسيطرة الديموقراطية للمنتجين على وسائل الإنتاج لكن تهدف إلى إلغاء كل صور السيطرة والتدرج في كل مفهوم من الحياة الاجتماعية والشخصية، وهذا نضال غير منتهٍ لأن التقدم في تحقيق مجتمع أكثر عدالة سيقود إلى رؤية جديدة وفهم جديد لصور القمع التي يمكن إخفاؤها في الوعي والممارسة التقليدية.

كان العداء اللينيني لأهم الميزات الاشتراكية واضحاً منذ البداية. في روسيا الثورية، تطورت السوفيات ولجان المصنع كأدوات للنضال والتحرر، مع عيوب كثيرة ولكن مع إمكانية غنية. كرس كل من لينين وتروتسكي نفسيهما مباشرة لإزالة الإمكانية التحررية لهذه الأدوات، مؤسسين عملياً لحكم "الحزب الشيوعي" بلجنته المركزية وقادته العظماء، تماماً كما توقع تروتسكي قبل سنوات، وكما حذرت روزا لوكسمبورغ وغيرها من الماركسيين اليساريين في ذلك الوقت، وكما فهم الأناركيون على الدوام. فليست الجماهير وحدها من يجب أن تخضع لـ"سلطة حذرة من الأعلى"، وإنما الحزب كذلك. وكان هذا ما وضعه تروتسكي في ذهنه عند تحوله من مثقف ثوري إلى كاهن رسمي.

تبنى القادة البلاشفة قبل الاستيلاء على الدولة معظم خطابات الشعب الذي كان مشتركاً في النضال الثوري من القاعدة، لكن التزاماتهم الحقيقية كانت مختلفة تماماً. كان هذا واضحاً قبل وأصبح جلياً جداً عندما استلموا سلطة الدولة في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩١٧.

يكتب المؤرخ المتعاطف مع البلاشفة إ. إتش. كار أن "الميل التلقائي للعمال إلى تنظيم لجان مصنع والتدخل في إدارة المصانع شجعته حتماً الثورة التي قادت العمال إلى الإيمان أن المعدات الإنتاجية للبلد تعود إليهم ويمكنهم تشغيلها وفق تقديرهم الخاص ولمصلحتهم". وقد قال نائب أناركي إنه بالنسبة إلى العمال "كانت لجان المصنع خلايا المستقبل... هم، وليس الدولة، يجب أن يستلموا الإدارة الآن".

لكن الكهنة الرسميين أدركوا ما يجري على نحو أفضل، وتحركوا في الحال لإزالة لجان المصانع وتقليل أدوات حكم السوفيات. أعلن لينين في ٣ تشرين الثاني/ نوفمبر في "المرسوم الأول حول سلطة العمال" أن على المندوبين المنتخبين لممارسة مثل هذه السلطة أن يكونوا "مسؤولين عن الدولة للحفاظ على النظام الأكثر حزماً وانضباطاً ولحماية الملكية". مع نهاية العام قال لينين: "انتقلنا من سلطة العمال إلى خلق المجلس الأعلى للاقتصاد الوطني"، الذي كان يهدف إلى "استبدال واستيعاب وإلغاء آلية سلطة العمال" (كار). وقد رثا أحد المناشفة[1] النقابيين الوضع، فقال: "فكرة الاشتراكية نفسها تتجسد في مفهوم سلطة العمال"، وعبرت القيادة البلشفية عن الرثاء نفسه بالفعل، وذلك بتهديم فكرة الاشتراكية نفسها.

---

١ المناشفة: كانوا أعضاء في "حزب العمل الديموقراطي الاشتراكي الروسي". عام ١٩٠٣ حدث انشقاق في الحزب بسبب خلاف على العضوية وأصبح مؤيدو لينين يعرفون بالأغلبية (البلاشفة) ومعارضوه بالأقلية (المناشفة). (المترجم)

هل الولايات المتحدة مستعدة للاشتراكية؟[1]

سي جي بوليكرونيو: نعوم، يبدو أن ظهور أمثال دونالد ترامب وبيرني ساندرز مؤشر على أن المجتمع الأميركي يمر في اللحظة الحالية في خضم تعديل أيديولوجي كبير نتج عن الحالة المتدهورة لمستوى المعيشة، والنمو المتفجر لغياب المساواة الاقتصادية، وعدد كبير من القضايا الاقتصادية الأخرى والأمراض الاجتماعية التي تواجه البلد في الفترة الذهبية الحديثة. في رأيك، وفق خواص الثقافة السياسية الأميركية المميزة، إلى أي درجة تصل أهمية انتخابات ٢٠١٦ الرئاسية؟

نعوم تشومسكي: الانتخابات مهمة تماماً أياً كانت النتيجة، لأنها ستساعد في كشف الاستياء والغضب المتناميين حول تأثير برامج الليبرالية الجديدة للجيل الماضي، التي كان لها بالعموم، وكما في أي مكان آخر، تأثير سيئ في كتلة السكان، وذلك بإضعاف الديموقراطية الفعالة وتقوية أقلية صغرى وزيادة ثرائها، وهذا يتجلى إلى حد كبير في الصناعات المالية التي لها دور مريب في الاقتصاد إن لم يكن مؤذياً. هناك تطورات مشابهة تحدث في أوروبا لأسباب مشابهة. كانت الميول واضحة لبعض الوقت لكن المؤسسات الحزبية فقدت السيطرة لأول مرة في هذه الانتخابات.

كان الجمهوريون في الانتخابات التمهيدية السابقة قادرين على إزالة المرشحين الذين ظهروا من القاعدة وترشيح رجلهم. لكنهم لم يتمكنوا من ذلك هذه المرة

[1] نشر لأول مرة في Truthout، في ١٨ أيار/ مايو ٢٠١٦.

وهم يشعرون بخطر الفشل. أما على الجانب الديموقراطي، فلم يكن تحدي ساندرز ونجاحه أقل مفاجأة من فوز ترامب، وهذا اليوم يعكس خيبة أمل ومخاوف مشابهة يُعبّر عنها بصورة مختلفة جداً لكن مع بعض العناصر المشتركة. يضم داعمو ترامب الكثير من أفراد الطبقة العاملة البيضاء، وهؤلاء يمكن للفرد أن يفهم غضبهم وإحباطهم ولماذا قد يناشدهم ترامب في خطابه لكنهم يراهنون على الجواد الخطأ، ليس لأن مقترحاته السياسية التي هي مترابطة منطقياً إلى حد ما لا تعالج بجدية مخاوفهم الشرعية إنما لأنها مؤذية تماماً لهم وللآخرين.

بمتابعة خطوات حركة احتلال وول ستريت نوعاً ما، جعل بيرني ساندرز غياب المساواة الاقتصادية والحقوق الاجتماعية مواضيع حملته. هل تميل هذه النزعة إلى الاستمرار بعد الانتخابات أو أن زخم الإصلاح سوف يضعف؟

هذا يتوقف علينا، خاصة على هؤلاء الذين تم حشدهم بواسطة الحملة، وعلى ساندرز نفسه. يمكن أن تبهت الحماسة والالتزام كما حدث مع "تحالف قوس قزح"[١]، أو أن يصبحا قوة متزايدة ومستمرة لا تركز على الغرائب الانتخابية رغم أنها قد تستخدمها للتخلص من مخاوفها. سيكون ذلك خياراً حاسماً في الأشهر المقبلة.

هل بيرني ساندرز مجرد شخص ملتزم مبادئَ الصفقة الجديدة، أم أنه ديموقراطي اجتماعي أوروبي، أم شيء ما أقرب إلى اليسار؟

يبدو لي ملتزماً مبادئَ الصفقة الجديدة ومحترماً وصادقاً، وهذا التعبير لا يختلف كثيراً عن الديموقراطية الاجتماعية الأوروبية (فعلياً، كلا المصطلحين يغطي مدىً واسعاً جداً).

وفق رأيك، هل لا يزال المذهب الكينزي[٢] والديموقراطية الاجتماعية ملائمين وقابلين

---

١ تحالف قوس قزح: تحالف منظمات المجتمع المدني من أجل استفتاء حر ونزيه. (المترجم)
٢ مذهب اقتصادي عرف في القرن العشرين وارتبط اسمه بالاقتصادي الإنكليزي جونماينرد

للتطبيق في البيئة الاقتصادية العالمية اليوم، أو هما بساطة ميتين؟

أظن أنهما ملائمان تماماً لاسترداد درجة ما من سلامة ولياقة الحياة الاجتماعية والاقتصادية، لكنهما غير كافيين؛ نحن يجب أن نحدد أهدافنا جيداً للفترة المقبلة.

هل يجب على اليسار في الولايات المتحدة أن يناضل من أجل الإصلاحات على أساس الخطوط التي صاغها بيرني ساندرز، أو عليه أن يكرس نفسه لتعزيز نسخة أكثر جذرية من التغيير الاقتصادي والاجتماعي؟

لا أظن أن هذا يجب أن يكون خياراً رغم أن درجة تأكيد أحدها أو الآخر هي خيار بالطبع. يمكن للاثنين أن يستمرا معاً، ويمكن أن يتبادلا الدعم. لنأخذ المجلة الأناركية المحترمة، *Freedom*، التي أوجدها الناشط والفيلسوف الروسي بيتر كوربوتكين، وهي تكرس صفحاتها غالباً للصراعات الاجتماعية المستمرة مع الأهداف الإصلاحية التي تحسن حياة الناس وتخلق أساساً للانتقال. هناك أهداف بعيدة المدى أكثر جذرية بكثير هي ما يوجه هذه المخاوف ويحركها.

أثناء دعم الإصلاحات المهمة والجهود لحماية وتوسيع الحقوق ليس هناك سبب لرفض الأخذ بنصيحة الأناركي الروسي ميخائيل باكونين في خلق بذور مجتمع مستقبلي ضمن المجتمع الحالي أثناء دعم الإصلاحات المهمة والجهود لتوسيع الحقوق وحمايتها. فيمكننا على سبيل المثال أن ندعم معايير الصحة والأمان في موقع العمل الرأسمالي وفي الوقت نفسه تأسيس المشاريع التي تملكها وتديرها القوة العاملة. وحتى دعم الإجراءات الإصلاحية يمكن (ويجب) أن يصمم لكي يركز على جذور المشكلات في المؤسسات الموجودة، ما يشجع إدراك أن الدفاع عن الحقوق وتوسيعها مجرد خطوة باتجاه التخلص من تلك الجذور.

تاريخياً كانت إحدى التحديات الرئيسية في وجه الحركة العمالية في الولايات المتحدة

كينز. (المترجم)

غياب منظمة سياسية وطنية على أساس طبقي. هل ترى أن هذا التغيير سيحدث في مدى قريب على حساب أفكار الاشتراكية التي تبدأ بتأسيس جذور بين أجزاء محددة من الشعب الأميركي خاصة بين الشباب؟

التاريخ السياسي الأميركي غير عادي نوعاً ما بين المجتمعات الرأسمالية الرسمية المتطورة. الأحزاب السياسية لم تكن على أساس طبقي كما في أي مكان. كانت مناطقية في جزء كبير منها؛ بقايا الحرب الأهلية التي لم تنته بعد. في الانتخابات الأخيرة على سبيل المثال، بدت الولايات الحمراء (الجمهورية) مثل أسماء لأحزاب اتحادية تغيرت بعد أن فتحت حركة الحقوق المدنية الطريق لـ"إستراتيجية نيكسون الجنوبية" العنصرية. اعتمدت الأحزاب أيضاً على تحالفات خاصة نوعاً ما لم تسمح بظهور أي خطوط طبقية، وتركت كلا الحزبين أساساً كمجموعات من رجال الأعمال الحاكمين كما نعرفهم.

ليس هناك مؤشر على ذلك التغيير، وفي نظام الانتخاب الأميركي وحجم الإنفاق الضخم في الحملات الانتخابية، من الصعب جداً كسر قفل الحزبين السياسيين اللذين ليسا حزبي عضوية أو تشاركية، وإنما هما أقرب إلى منظمات لجمع التبرعات وإنتاج مرشح، مع توجهات سياسية مختلفة نوعاً ما (ضمن مدى ضيق جداً). من اللافت نوعاً ما على سبيل المثال رؤية كيف أن الحزب الديموقراطي يبتعد بصراحة عن الطبقة العاملة البيضاء التي تنجرف إلى أيدي عدوها الطبقي المر المتمثل بقيادة وقاعدة للحزب الجمهوري.

بالنسبة إلى جذور تأسيس الاشتراكية بين الشباب، يجب أن يكون الفرد حذراً. ليس واضحاً أن الاشتراكية في السياق الحالي تعني شيئاً ما مختلف عن رأسمالية دولة الرفاه من نمط الصفقة الجديدة، التي ستكون في الحقيقة تطوراً صحياً جداً في السياق الحالي القبيح.

كيف علينا أن نعرّف الاشتراكية في القرن الحادي والعشرين؟

"الاشتراكية" كغيرها من التعابير الأخرى في الخطاب السياسي غير واضحة تماماً وواسعة في التطبيق. وكيفية تعريفها تعتمد على قيمنا وأهدافنا. ستكون توصية فيلسوف أميركا الاجتماعي البارز في القرن العشرين، جون ديوي، الذي دعا إلى دمقرطة كل مفاهيم الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية بداية جيدة تتلاءم مع السياق الأميركي. فهو ذهب إلى أن العمال يجب أن يكونوا "سادة مصيرهم الصناعي"، وأن "وسائل الإنتاج والمقايضة ووسائل الدعاية والإعلان والنقل والاتصالات" يجب أن تكون تحت سيطرة عامة. من ناحية أخرى، ستبقى السياسة "الظل المخيم على المجتمع من قبل عالم الأعمال الكبير"، وستكون السياسة الاجتماعية معدة لخدمة مصالح السادة. تلك بداية جيدة، وهي متجذرة بعمق في الأجزاء المهمة من المجتمع وتاريخه المعقد.

هناك مشكلة تواجه يساريي اليوم وهي أنهم حالما يصلون إلى السلطة، فإنهم يستسلمون بسرعة للقوى الرأسمالية ويصبحون غارقين في ممارسات الفساد والسعي إلى السلطة من أجل السلطة والمكاسب المادية. رأينا هذه المشكلة في البرازيل، واليونان، وفنزويلا، وغيرها. كيف تفسر هذا؟

إن هذا التطور مؤسف للغاية. تتباين الأسباب، لكن النتائج مدمرة جداً. في البرازيل، على سبيل المثال، PT (حزب العمال) كان لديه فرص كبيرة وكان يمكن أن يكون قوة لتحول البرازيل وقيادة الطريق نحو القارة بأكملها نظراً إلى موقع البرازيل الفريد. رغم بعض الإنجازات، ضاعت الفرص لأن قيادة الحزب انضمت إلى بقية النخبة في الغرق ضمن هاوية الفساد.

رغم أنه كان واضحاً أن بيرني ساندرز لن يتمكن من الفوز بترشيح الحزب الديموقراطي، فإنه أراد الانتظار كمرشح حتى مؤتمر الاتفاق على الاختيار. ماذا كان يهدف من ذلك؟

النية، أفترض، كانت كما كان يقول: فعل دور مهم في صياغة البرنامج السياسي

للحزب في المؤتمر. ولا يبدو ذلك لي مهماً جداً، لأن البرامج السياسية خطابية في الغالب. ما يمكن أن يكون مهماً هو شيء مختلف تماماً: استخدام فرصة الحماسة الانتخابية المتبناة إلى حد كبير في الدعاية لتنظيم حركة شعبية مستمرة ومتزايدة لا تعلق في الدائرة الانتخابية التي ستكرّس لخلق التغييرات المطلوبة على نحو سيئ عبر الفعل المباشر والوسائل الملائمة الأخرى.

إذا كان الحلم الأميركي ميتاً، كما يقول ترامب، لماذا تستمر عمليات المسح بإظهار أن الغالبية ممن يلتقون بهم يقولون إنهم لا يزالون يؤمنون بالحلم الأميركي، بل حتى يعيشونه؟ هل كان الحلم الأميركي واقعاً في يوم ما، أم هو مجرد أسطورة؟

"الحلم الأميركي" قصة مختلطة جداً. تعود آثاره إلى القرن التاسع عشر عندما كان بإمكان الناس الأحرار أن يحصلوا على الأرض ويلاحقوا الفرص الأخرى في الاقتصاد المتوسع بفضل إبعاد الأقوام الأصلية التي سكنت البلد والمشاركة الضخمة لاقتصاد أكثر الأنواع وحشية من العبودية التي ما زالت موجودة.

أخذ "الحلم" صوراً أخرى في السنوات اللاحقة بالنسبة إلى بعضهم. حتى الهجرة الأوروبية أوقفت بحدة في ١٩٢٤ كي تعيق المهاجرين غير المرغوبين (الإيطاليين واليهود أساساً) الذين كان لديهم أمل أن يشقوا طريقهم إلى المجتمع الثري الذي فيه امتيازات لا تضاهى. في الخمسينيات والستينيات، وهي سنوات النمو الكبير لرأسمالية الدولة، عانى العمال بمن فيهم الأميركيون من أصول أفريقية لحظة نادرة من القمع المرير في منتصف الألفية الماضية من القمع المرير. كانوا يأملون الحصول على عمل نقابي بأجر محترم مع تعويضات، وأن يشتروا منزلاً وسيارة، وأن يرسلوا أولادهم إلى الجامعة. ذلك الحلم انتهى تقريباً مع تغير الاقتصاد باتجاه الاقتصاد المالي والليبرالية الجديدة منذ السبعينيات، وتسارع الأمر في ظل حكم ريغان وما بعده. لكن ليس هناك سبب لافتراض أن "الحلم" التقليدي كما كان معروفاً قد انتهى، أو أن هناك شيئاً آخر أفضل بكثير، شيئاً أكثر إنسانية وعدالة يفوق قدرتنا على تصوره.

لماذا اخترتُ التفاؤل يغلب على اليأس[١]

سي جي بوليكرونيو: يحتوي كتابك What Kind of Creatures Are We?[٢] (صحيفة الجامعة الكولومبية، ٢٠١٥) كلاً من بحثك اللغوي والعقلي وأفكارك القديمة حول المجتمع والسياسة. دعني أبدأ بسؤالك هل تشعر أن الطريقة اللغوية الحيوية للغة التي طورتها خلال السنوات الخمسين الماضية أو نحو ذلك لا تزال مفتوحة على استكشاف أوسع، وإذا كان الأمر كذلك، أي نوع من الأسئلة يبقى دون إجابة حول اكتساب اللغة؟

نعوم تشومسكي: لست أنا فقط من عمل على هذا بأي حال، بل هناك عدد كبير نسبياً من الناس. أحد الرواد الحقيقيين لهذا الموضوع كان الراحل إيريك لينيبرغ، وهو صديق مقرب لي منذ بداية الخمسينيات عندما بدأت هذه الأفكار تختمر. وكتابه *Biological Foundations of Language*[٣] كتاب كلاسيكي باقٍ.

البرنامج مفتوح جداً على الاستكشاف أكثر، وهناك أسئلة دون إجابات تنتظر تماماً طرحها والبحث فيها، وهي من نوع الأسئلة المهمة لإحداث التطور، وهو ما دعاه توم كوهن "العلم الطبيعي"، وأسئلة مثيرة أخرى غير تقليدية.

أحد المواضيع التي بدأت بالانفتاح على البحث الجدي هي إدراك القدرة

---

١ نشر لأول مرة في Truthout، في ١٤ شباط/ فبراير ٢٠١٦.
"التفاؤل يغلب على اليأس" هي الترجمة الحرفية لعنوان هذا الكتاب الذي بين أيدينا *Optimism over Despair*.

٢ **أي نوع من المخلوقات نحن؟** نعوم تشومسكي، دار كنوز المعرفة العلمية، ٢٠١٧. (المترجم)

٣ **الأساسات البيولوجية للغة،** إيريك لينيبرغ، ١٩٦٧. (المترجم)

على استيعاب اللغة واستخدامها في الدماغ، وهذا أمر من الصعب جداً دراسته. هناك أسئلة مشابهة حتى في دراسة الحشرات، ولكن بالنسبة إلى البشر تكون أصعب بكثير ليس بسبب التعقيد الشديد للدماغ فقط، وإنما لأسباب أخرى أيضاً، فنحن مثلاً نعرف قدراً جيداً عن الجهاز البصري لدى البشر، لأنه يشبه كثيراً الأجهزة البصرية الموجودة لدى الهررة والقردة، وسواء أكان هذا صحيحاً أم لا، نسمح بالتجارب التي تنتهك هذه الحيوانات. أما عندما يتعلق الأمر باللغة، فهذا مستحيل لأن المقدرة اللغوية البشرية منعزلة جداً حيوياً وليس هناك أي شبيه واضح لها في العالم الحيوي، وهذا الموضوع مدهش بحد ذاته.

رغم ذلك، بدأت التقنيات الحديثة غير الانتهاكية بتأمين دليل مهم يمكن أن يكون البداية للتأثير في قضايا مفتوحة متعلقة بطبيعة اللغة بطرائق مهمة. هذا من بين المواضيع التي يُبحث فيها إلى جانب الكتلة الضخمة من المشكلات التي تعترضنا حول خصائص اللغة والمبادئ التي تفسرها. وهناك قضايا تقع بعيداً جداً، ربما حتى أبعد من القدرة الإنسانية للوصول إليها، ومن هذه القضايا التي أثارت التفكير التقليدي (والتساؤل) حول طبيعة اللغة لدى الشخصيات العظيمة مثل غاليلو، وديكارت، وفون هومبولت، وآخرين: ما يعرف بـ"الشكل المبدع لاستخدام اللغة"، أي قدرة كل إنسان على تركيب وفهم عدد غير محدود من التعابير الجديدة التي تعبر عن أفكاره، واستخدامها بطرائق ملائمة ولكن ليس بسبب الظروف، وهذه ميزة مهمة.

نحن "محرضون ومدفوعون" ولكننا لسنا "مرغمين"، وفق المصطلحات الديكارتية، وهذه القضايا ليست محصورة في اللغة أبداً. صوّر عالما الأعصاب إيميلو بيزي وروبرت عجيميان القضية بشكل تخطيطي عندما درسا الحركة الإرادية، حيث لاحظا عند دراسة الوضع الحالي للفن أننا نبدأ بفهم شيء ما عن الدمية والخيطان، لكن محرك الدمى يبقى غامض كلياً، مع أن الاستخدام العادي

للغة يفسر الأمور الغامضة بطريقة مثيرة ومهمة جداً بسبب مركزيته بالنسبة إلى حياتنا، ودوره المهم في تركيب الأفكار والتعبير عنها وترجمتها. لهذا السبب، كان استخدام اللغة بالنسبة إلى ديكارت مميزاً رئيسياً بين البشر وأي حيوان أو آلة، والأساس لثنائيته العقل-الجسد، على نقيض ما يعتقد في الغالب، كانت هذه فرضية علمية وشرعية في أيامه، بمصير مثير.

ما هي الصلة بين الفلسفة وباللغة برأيك؟

ما ذكرناه قبل هو بداية للحديث في هذا الموضوع. كان من المفهوم تقليدياً أن لغة البشر صفة خاصة بالنوع، وهي عامة بين البشر بغض النظر عن الأسباب المرضية القاسية، ومميزة للبشر في الجوهر. كانت إحدى مساهمات لينيبرغ البدء بتأسيس هذه الوقفة الجذرية في علم الأحياء الحديث، وعزز النتيجة بالعمل اللاحق (القضية مثار جدل حاد، لكن بصورة غير صحيحة على ما أظن). أكثر من ذلك، يكشف العمل الذي حفزه لينيبرغ أيضاً أن القدرة اللغوية البشرية معزولة تماماً عن المقدرات الإدراكية الأخرى على ما يبدو. وهي ليست مجرد عجلة التفكير، وإنما هي على الأرجح المصدر التوليدي للأجزاء الأساسية من تفكيرنا.

تؤمن الدراسة الدقيقة للغة أيضاً تبصراً أكثر في المشكلات الفلسفية التقليدية حول طبيعة المفاهيم وعلاقتها بوجود الكيانات الخارجية، وهي قضية أعقد بكثير مما يفترض. بالعموم، هذا كله يفترض البحث في طبيعة المعرفة والحكم البشريين. في مجال آخر، أمن العمل المهم الذي أجراه أخيراً جون ميخائيل وآخرون دعماً أساسياً لبعض الأفكار المهملة التي تعود إلى جون رولس حول علاقات نظرياتنا الحدسية الافتراضية بتركيب اللغة. كما أن هناك سبباً قوياً يبرر لماذا كانت دراسة اللغة دوماً جزءاً أساسياً من الخطاب الفلسفي والتحليل والاكتشافات والرؤى الجديدة، وهي تحمل على ما أظن عدداً ممن المخاوف التقليدية مباشرة.

ناقش اللغوي الشهير في جامعة لندن نيل سميث في كتابه Chomsky: Ideas and Ideals [١] (مطبوعات جامعة كامبردج ١٩٩٩) أنك حللت معضلة العقل–الجسد ليس بتوضيح أننا نفهم العقل فهماً محدوداً، وإنما بالقول إننا لا نستطيع أن نحدد ما هو الجسد. ماذا قصد بهذا؟

لم أكن الشخص الذي حل المشكلة، لقد حلها إسحاق نيوتن قبل زمن طويل. عند بدايات ظهور العلم الحديث، زمن غاليلو ومعاصريه، كان المبدأ السائد يقول إن العالم هو آلة معقدة أكثر مما يبنيه الحرفيون الماهرون، وقد أثار هذا التفكير الخيال العلمي في ذاك الوقت، أكثر مما تفعل الحواسيب ومعالجة المعلومات اليوم. قبل العلماء العظماء في ذلك الوقت، بمن فيهم نيوتن، هذه "الفلسفة الآلية" (أي علم الميكانيكا) كأساس لمشاريعهم. اعتقد ديكارت أنه أسس تقريباً الفلسفة الميكانيكية بما فيها كل ظواهر الجسد، رغم أنه أدرك أن بعض الظواهر أبعد من أن يتمكن من فهمها بما في ذلك "السمة الإبداعية لاستخدام اللغة" التي ذكرناها سابقاً. لذلك، افترض منطقياً مبدأً جديداً في ميتافيزيقيا ذاك الوقت يقول بوجود مادة جديدة، res cogitans [٢]، "مادة التفكير، العقل". وابتكر أتباعه تقنيات تجريبية ليحاولوا تحديد هل المخلوقات الأخرى لديها هذه الخاصية، وهم مثله كانوا مهتمين باكتشاف كيف تتفاعل المادتان.

حطم نيوتن الصورة حين بيّن أن الوصف الديكارتي للجسد لم يكن صحيحاً وأنه لا يمكن أن يكون هناك وصف ميكانيكي للعالم المادي؛ فالعالم ليس آلة. رأى نيوتن هذه النتيجة "سخيفة" جداً إذ لا يمكن لمن لديه فهم علمي صحيح أن يقتنع بها رغم أنها كانت صحيحة. ووفقاً لذلك، دمر نيوتن مفهوم الجسد (باعتباره مادياً، فيزيائياً، وغيرها من المفاهيم) على الصورة التي كانت معروفة آنذاك، ولم يكن هناك في الحقيقة مفهوم بديل سوى "أياً كان ما نفهمه تقريباً".

---

١ **تشومسكي: الأفكار والقيم**، نيل سميث، ١٩٩٩. (المترجم)
٢ Res cogitans: شيء مفكر. (المترجم)

بقي المفهوم الديكارتي للعقل دون تأثر. أصبح من التقليدي القول إننا خلصنا أنفسنا من اللاعقلانية بالتفكير في "الشبح في الآلة". لكن الأصح هو العكس تماماً: نيوتن تخلص من الآلة بينما ترك الشبح سليماً، وقد فهم الفلاسفة العظماء في تلك الفترة من أمثال جون لوك الأمر جيداً.

تابع لوك التأمل (في الأسلوب اللاهوتي المقبول) القائل بما أن الله أضاف إلى المادة صفات الجاذبية والنفور التي لا نستطيع تصورها (كما وضح "السيد نيوتن الحكيم")، لذا ربما يكون قد "بالغ" في موضوع مقدرة التفكير. خلص لوك من تأملاته إلى الفرضية (المعروفة بـ"فرضية لوك" في تاريخ الفلسفة[1]) التي توبعت على نطاق واسع في القرن الثامن عشر، خاصة من الفيلسوف والكيميائي جوزيف بريستلي، والتي تبناها داروين، وأعيد اكتشافها في الفلسفة وعلم الأعصاب المعاصرين (دون الاعتراف بأصولها الأقدم).

يمكن قول الكثير عن هذه القضايا، لكن الأساسي هو ما أشار إليه سميث. أنهى نيوتن مشكلة العقل-الجسد في شكلها الديكارتي الكلاسيكي (ليس من الواضح أن هناك أي نسخة منطقية أخرى) بتجاهل الجسد، وبترك العقل سليماً. وبذلك، استنتج ديفيد هيوم أنه "بينما أزال نيوتن النقاب عن بعض القضايا الغامضة في الطبيعة، أظهر في الوقت نفسه عيوب الفلسفة الآلية... وأعاد بذلك دفع الأسرار الجوهرية [للطبيعة] نحو الغموض، الذي كانت وستبقى عليه دوماً".

عندما نفذت اختراقك في دراسة اللغويات، كانت طريقة ب. ف. سكينر[2] في السلوك

---

١ يرفض جون لوك "المبادئ الفطرية التي يقال أنها مفاهيم غامضة أولية مطبوعة في ذهن الإنسان تتلقاها النفس منذ بداية نشأتها وتأتي بها معها إلى الدنيا"، وهو يذهب إلى القول إن كل المعرفة بما فيها أفكارنا عن الله وعن الصواب والخطأ مستمدة من الخبرة وليست جزءاً من التركيب الفطري للعقل. (المترجم)

٢ بورهورس فريدريك سكينر: اختصاصي في علم النفس وسلوكي ومؤلف ومخترع وفيلسوف

اللفظي سائدة ووظّفت إلى مدى واسع في مجال التسويق والترويج. لم يسقط نقدك لطريقة سكينر النموذج السائد في ذاك الوقت فقط وإنما أسس لطريقة جديدة في علم اللغة، رغم أنه يبدو أن السلوكية لا تزال تسيطر على العالم العام عندما تأتي إلى التسويق وسلوك المستهلك. ما هو تفسيرك لهذا التناقض الواضح؟

ربما تفيد الطرائق السلوكية (ليس المقصود سكينر تحديداً) بصورة معقولة في تشكيل الأفكار والمواقف والتحكم بها، وهذا نوع من السلوك على الأقل على المستوى السطحي للتسويق وتحفيز ثقافة الاستهلاك. الحاجة إلى التحكم بالتفكير هي مبدأ رئيسي في صناعة PR[١] الضخمة، التي تطورت في الدول الأكثر تحرراً في العالم، بريطانيا والولايات المتحدة، مدفوعة بالاعتراف أن الناس حصلوا على الكثير جداً من الحقوق التي يجب التحكم بها بالقوة. لذا، كان من الضروري التحول إلى وسائل أخرى: ما دعاه إدوارد بيرنيز أحد مؤسسي هذه الصناعة بـ"هندسة القبول".

شرح بيرنيز في كتابه *Propaganda*[٢] وثيقة تأسيس الصناعة. شرح أن هندسة القبول و"التنظيم" كانت ضرورية في المجتمعات الديموقراطية لكي تضمن أن "الأقلية الذكية" ستكون قادرة على العمل (بالطبع، لمصلحة الجميع) دون تدخل الجمهور المزعج الذي يجب إبقاؤه سلبياً وخاضعاً وغافلاً، وثقافة الاستهلاك العاطفي هي الأداة الواضحة لذلك اعتماداً على "خلق الحاجات" بوسائل متنوعة.

في التفسير الذي قدمه معاصره وزميله المفكر المتحرر والتر ليبمان، المفكر الشعبي البارز في ذلك الوقت، لأفكار بيرنيز، قال: "يجب وضع الغريب المتطفل الجاهل"، الذي هو الجمهور العام، "في مكانه كمشاهد" وليس "كمشارك"،

اجتماعي أميركي، ابتكر فلسفته الخاصة في العلم التي تسمى السلوك المتطرف. (المترجم)

١ Public Relations صناعة العلاقات العامة. (المترجم)

٢ بروباغندا، إدوارد بيرنيز، صدر عام ١٩٢٨. (المترجم)

بينما يجب حماية "الرجال المسؤولين" من هيجان وزئير القطيع المرتبك. هذا مبدأ أساسي في النظرية الديموقراطية السائدة. فالتسويق لهندسة قبول التحكم بالتفكير والمواقف والسلوك هو الأداة الحاسمة لتحقيق هذه الغايات، و(عرضياً) للحفاظ على استمرار الأرباح.

يحتفظ كثيرون بوجهة النظر القائلة إننا، البشر، لدينا نزعة طبيعية للعدوانية والعنف، الأمر الذي يفسر حقيقة ظهور المؤسسات المستبدة والقمعية التي حددت معظم الحضارة كيف ترد على وجهة النظر المظلمة هذه عن الطبيعة البشرية؟

بما أن الظلم والقمع موجودان، فهما انعكاس للطبيعة البشرية. لكن الأمر نفسه ينطبق على التعاطف، والتضامن، واللطف، والقلق على الآخرين. وبالنسبة إلى بعض الشخصيات الكبيرة البارزة من أمثال آدم سميث، كانت هذه هي الخصائص الأساسية للبشر. مهمة السياسة الاجتماعية هي تصميم الطرائق التي نحيا بها والتركيب الثقافي والمؤسساتي لحياتنا، ولكي نفضل الأقل خطراً منها ونقمع المفاهيم المدمرة والعنيفة لطبيعتنا الأساسية.

بما أن البشر كائنات اجتماعية، يعتمد سلوكنا على الترتيبات السياسية والاجتماعية في حياتنا. هل هناك مصلحة عامة لجميع الكائنات البشرية تتجاوز الطموحات الأساسية مثل الحاجة إلى الغذاء، والملجأ، والحماية من التهديدات الخارجية؟

هذا ما دعاه ماركس ذات مرة بـ"الحاجات الحيوانية" التي كان يأمل أنها ستؤمّن بتحقيق الشيوعية، التي ستحررنا لنتفرغ لتحقيق "حاجاتنا البشرية" التي تتجاوز في أهميتها هذه الحاجات بكثير... رغم أننا لا يمكن أن ننسى نصيحة بريخت: "أولاً، غذّ الوجه[1]".

---

[1] "أولاً، غذّ الوجه، ثم ناقش الصواب والخطأ"، برتولت بريخت: ١٨٩٨-١٩٥٦، شاعر وكاتب ومخرج مسرحي ألماني من أهم كتّاب المسرح في القرن العشرين. (المترجم)

في كل الأحوال، كيف تعرف الطبيعة البشرية، أو بدلاً من ذلك، أي نوع من المخلوقات نحن؟

بدأت الكتاب بالقول إنني "لست مخدوعاً كفاية لأظن أنني أستطيع تأمين جواب مرضٍ" عن هذا السؤال، وأتابع القول "يبدو منطقياً أن نعتقد أنه في بعض المجالات على الأقل، تحديداً في ما يتعلق بطبيعة إدراكنا، هناك رؤى ذات بعض الأهمية والفائدة، بعضها جديد، وهي لا بد أنها يمكن أن تزيل بعض العوائق التي تعيق أسئلة أخرى، بما فيها بعض التعاليم والأسس المقبولة على نحو واسع، التي هي أكثر ثباتاً مما يفترض غالباً". لم أصبح أقل انخداعاً منذ ذاك الوقت.

عرفت فلسفتك السياسية بالأناركية/ الاشتراكية التحررية، لكنك ترفض قبول وجهة النظر التي تقول إن الأناركية هي رؤية للنظام الاجتماعي تنبع طبيعياً من آرائك حول اللغة. إذاً، هل الربط بينهما عرضي؟

إنه أكثر من عرضي ولكن أقل من استنتاجي. بمستوى كافٍ من التجرد، يمكن القول إنّ هناك عنصراً مشتركاً تم تمييزه أو حتى التلميح إليه على الأقل أحياناً في عصر التنوير والعصر الرومانسي. يمكننا أن نفهم في كلا المجالين، أو على الأقل أن نأمل فهم، أن جوهر الطبيعة الإنسانية هو ما دعاه باكونين "غريزة الحرية" التي تكشف عن نفسها في المفهوم الإبداعي للاستخدام العادي للغة، وفي فهم أنه ليس هناك نوع من السيطرة، السلطة، التدرج يبرر نفسه: كل شيء يجب أن يبرر نفسه، وإن لم يستطع، وهذه هي الحالة عادة، يجب عندها تفكيكه لمصلحة الحرية والعدالة الأكبر. يبدو ذلك لي الفكرة الجوهرية للأناركية المشتقة من الجذور التحررية الكلاسيكية والتصورات أو المعتقدات أو الآمال الأعمق والمتعلقة بجوهر الطبيعة البشرية. تتحرك الاشتراكية التحررية أبعد لتصل إلى أفكار عن التعاطف، والتضامن، والمساعدة المتبادلة، مع الجذور والمفاهيم التنويرية للطبيعة البشرية أيضاً.

أخفقت كل من الرؤى الأناركية والماركسية في الحصول على أساس في زمننا، وفي الحقيقة، يمكن مناقشة أن إمكانية الانتصار التاريخي للرأسمالية كانت أكثر إشراقاً في الماضي مما هي عليه اليوم. إذا كنت توافق على هذا التقييم، ما هي في رأيك العوامل التي يمكن أن تفسر الانتكاسة المخيبة لتحقيق نظام اجتماعي بديل يتجاوز الرأسمالية والاستغلال؟

الأنظمة السائدة هي صور محددة من رأسمالية الدولة حُرّفت في الأجيال الماضية بتعاليم الليبرالية الجديدة عبر الاعتداء على الكرامة الإنسانية وحتى على "الحاجات الحيوانية" للحياة البشرية العادية. أسوأ ما في الأمر أنه ما لم تعكس آثارها، فإن تطبيق هذه التعاليم سيزيل إمكانية الوجود البشري المحترم، ولن يكون هذا في المستقبل البعيد. لكن ليس هناك سبب لافتراض أن هذه الميول الخطيرة محفورة في الصخر، بل هي ناتج ظروف محددة وقرارات إنسانية محددة درست جيداً في مكان ما، وذلك أمر لا أستطيع التطرق إليه هنا. هذه النتائج يمكن عكسها، وهناك دليل كبير على مقاومتها، وهذه المقاومة يمكن أن تنمو، وهي في الواقع يجب أن تنمو لتصبح قوة قادرة إذا كان هناك أمل لجنسنا البشري وللعالم الذي يحكمه بصورة كبيرة.

بينما يصير غياب المساواة الاقتصادية، وافتقاد النمو والأعمال الجديدة، وتراجع معايير المعيشة، هي السمات الرئيسية للمجتمعات المتقدمة المعاصرة، يبدو أن التغير المناخي يفرض تهديداً حقيقياً على الكوكب بكامله. هل أنت متفائل أننا يمكن أن نجد الصيغة الصحيحة لمواجهة المشكلات الاقتصادية ونحن نعمل على تفادي الكارثة البيئية؟

هناك ظلان قاتمان يخيمان على كل شيء نفكر فيه: الكارثة البيئية والحرب النووية، وأنا أرى أنه يجري التقليل كثيراً من خطورة تهديد الأخير. نحن على الأقل نعلم الحل في قضية الأسلحة النووية: نتخلص منها، كما نتخلص من الجدري، باتخاذ إجراءات كافية ملائمة تقنياً تضمن أن هذه اللعنة لن تظهر

مجدداً. في حالة الكارثة البيئية، لا يزال يبدو أن هناك وقتاً لعكس النتائج الأسوأ، لكن ذلك يتطلب إجراءات تتجاوز بكثير ما يتخذ الآن، وهناك عوائق خطيرة للتغلب عليها، ناهيك عن دور الدولة الأكثر قوة في العالم، القوة الوحيدة التي تدعي أنها القيادية.

أهم الجمل التي جاءت في التقرير الشامل لمؤتمر باريس للمناخ كانت تلك التي تشير إلى أن المعاهدة الملزمة التي أمل المتفاوضون أن يحققوها كانت خارج جدول الأعمال، لأنها ستكون "ميتة عند الولادة" عندما تصل إلى الكونغرس الأميركي الذي يحكمه الجمهوريون. إنها حقيقة صادمة أن كل منافس جمهوري للرئاسة هو إما منكر تماماً لمشكلة المناخ وإما مشكك يعارض الإجراء الحكومي. احتفل الكونغرس بمؤتمر باريس بتخفيض الجهود الرئاسية المحدودة التي فعلها أوباما للحد من الكارثة.

أعلنت الغالبية الجمهورية (مع أقلية من الأصوات الشعبية) بفخر تخفيض التمويل لـ"وكالة حماية البيئة" من أجل كبح جماح ما وصفه رئيس لجنة المخصصات في مجلس النواب هال روجرز بأنه "غير ضروري، فهو أجندة منظمة لقتل العمل"، أو بإنكليزية بسيطة: أحد الكوابح القليلة للدمار. لا بد أن يؤخذ في الحسبان أن كلمة "أعمال" في الخطاب الجديد المعاصر هي تعبير تلطيفي عن الكلمة التي لا تلفظ: "أرباح".

هل أنت متفائل حول مستقبل البشرية نظراً إلى نوع المخلوقات التي نحن عليها؟

نحن أمام خيارين: بإمكاننا أن نكون متشائمين ونستسلم، ونساعد في ضمان أن الأسوأ سيحدث، أو يمكننا أن نكون متفائلين ونتمسك بالفرص التي هي موجودة بالتأكيد، وربما نساعد حينئذ في جعل العالم مكاناً أفضل. ليس لدينا الكثير من الخيارات.

فهرس الأعلام

ت

ث

ج

ح

خ

د

ر

س

ل

م

ن

هـ

و

فهرس الأماكن

'من أهم المفكّرين المعاصرين'

The New York Times

يناقش الكتاب آراء تشومسكي حول قضايا العولمة الاقتصادية والسياسات الدولية من 'الحرب على الإرهاب'، وصعود الليبرالية الجديدة، وأزمة اللاجئين، والتصدعات في الاتحاد الأوروبي، ورئاسة دونالد ترامب وتاريخ العلاقات الخارجية الأميركية إلى الخطر المحدق بالإنسانية بسبب أزمة المناخ. كما يشرح الإمكانات التي يراها لبناء حركة تغيير جذري والتحديات التي تواجهها.

إنّه مدخل سهل وموجز لأفكار تشومسكي عن الرأسمالية والإمبراطوريّة والتغيير الاجتماعي. وهو صوت التفاؤل في هذه الأوقات الصعبة.

نعوم تشومسكي أستاذ لسانيات ومفكّر أميركي. يعدّ واحداً من النقاد الرئيسيين لسياسة أميركا الخارجية. نشر كتباً ومقالات رائدة عن السياسات العالمية والتاريخ واللغويات. صدر له عن دار الساقي 'السلطان الخطير: السياسة الخارجية الأميركية في الشرق الأوسط' مع الباحث جيلبير الأشقر.

سي جي بوليكرونيو باحث وعالم اقتصاد سياسي، عمل في جامعات ومراكز بحوث في أوروبا والولايات المتحدة.